جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الواضح
في
علم النحو

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

اللوتس للطباعة ٠٤٥/٣٣٥٩٩٣٦

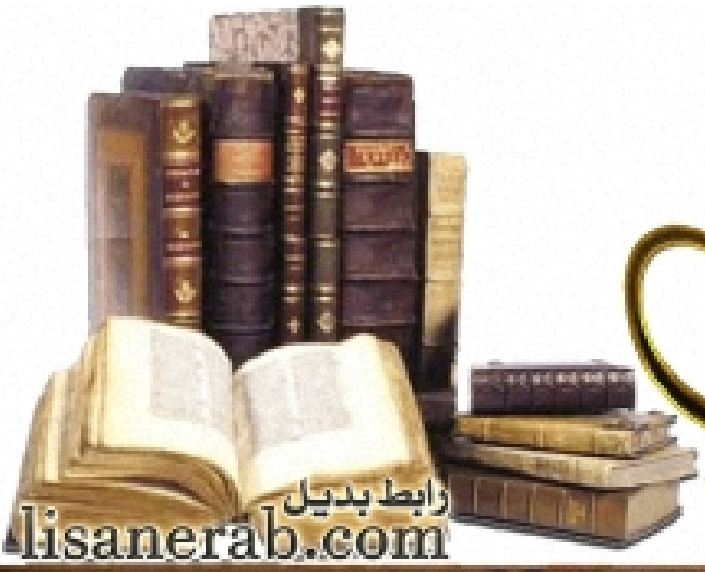

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب

رابط بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

الـــــواضـــح
فـــى
علـــم النحـــو

الأستاذ الدكتور
سعـــد منصـــور عـرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمـد عبـد الله سعادة
أستاذ اللغويات

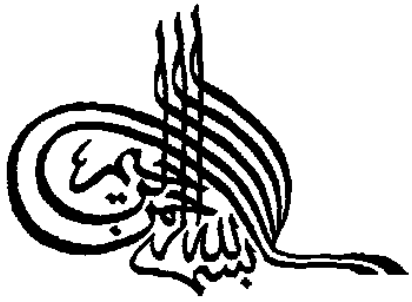

** الحمـد لله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى خـاتم المرسلين ... أما بعد .

فهذا كتاب الواضح فى علم النحو لطلاب وطالبات السنة الثالثة – الشعبة العربية – يسير حسب منهج ابن مالك فى الألفية وقد اتبعنا فيه طريق اليسر فى أسلوبه وأمثلته وشواهده من كلام العرب وآيات القرآن الكريم وأحاديث رسوله الكريم ..

_ نسأل الله به النفع لأبنائنا وبناتنا .. إنه نعم المولى ونعم النصير .

الأستاذ الدكتور
سعد منصـور عرفه

الأسـتاذ الدكتور
محمد عبـد الله سعادة

نبذة عن تاريخ علم النحو[١]

أسباب وضع علي النحو:

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في جزيرتهم ويقيمون في بلادهم لا يخالطون غيرهم من البلاد المجاورة كالفرس والروم وأن كان ذلك لم يمنعهم من تبادل المنافع مع غيرها، وكانت الأسواق العربية تفى باحتياجاتهم وذلك كسوق "عكاظ" "ومجنه" وغيرهما: وكان الشعراء والأدباء يتبارون في تقديم روائعهم الشعرية والنثرية التى لها أطيب الأثر في الحفاظ على اللغة وتثبيت دعائمها ولما جاء الإسلام ودخل الناس فى دين الله أفواجا، وانتشر الإسلام في البلاد المجاورة لجزيرة العرب، وامتد في المشرق والمغرب، واقتضى ذلك انتقال أعداد من العرب إلى هذه البلدان، وتوافد أعداد من هذه الأمصار إلى بلاد العرب؛ لأن فيها حضارة الإسلام ومقر الخلافة وفيها مهبط الوحى والكعبة المشرفة.

ولقد أدى نزوح الناس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق إلى اختلاط العرب بغيرهم، واندماجهم بهم واستماعهم لهم وتحدثهم إليهم بالعربية التى هى لغة القرآن الكريم.

---

[١] من مقدمة الدكتور أحمد محمد قاسم

ونتيجة لهذا الاختلاط ظهر اللحن في كلام العرب. لذلك فقد قيل إن سبب وضع علم النحو ما يلى:

١- قيل إن سبب وضعه أن عليا بن أبى طالب رضى الله عنه سمع أعرابيا يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئون[١]) فلحن فيها حيث قال (إلا الخاطئين) فبدأ في وضع علم النحو، يقول أبو الأسود الدؤلى[٢]: "دخلت على أمير المؤمنين على ابن طالب رضى الله عنه، فوجدت في يده رقعة فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنى تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعنى الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبىء به، والحرف ما جاء لمعنى "وقال لى انح هذا وأضف إليه ما وقع لك، ولذلك سمى هذا العلم علم النحو.

٢- يروى أن أعرابيا - في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - قال: من يقرئنى شيئا مما أنزل الله - أى القرآن - فأقرأه رجل من سورة التوبة (إن الله برىء من المشركين

---

(١) الآية رقم ٣٧ من سورة الحاقة

(٢) انظر نزهة الألباء ص٤

ورسوله[١]) بجر كلمة "رسوله"، فقال الأعرابى: أوقد بـــرىء الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برىء من رسوله فأنـــا أبرأ منه. فبلغ عمر رضى الله عنه ما قاله الأعرابى فدعـــاه وقال له: تبرأ من رســوله صلـــى الله عليـــه وســلم؟ فقـــال الأعرابى: إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن فسألت مـــن يقرئنى؟ فأقرأنى هذا سورة "التوبة" فقال "إن الله بـــرىء مـــن المشركين ورسوله" بالجر، فقلت أو قد برىء الله تعالى مـــن رسوله، إن يكن الله تعالى برىء من رسوله فأنا أبـــرأ منـــه، فقال عمر رضى الله عنه: "ليس هكذا يا أعرابى فقال: كيـف؟ فقال عمر: "إن الله برىء من المشركين ورسوله" - بـــالرفع - فقال الأعرابى: وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منـــهم. ثم أمر عمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع علم النحو.

٣- قيل إن زياد بن أبيه طلب من أبى الأسود الدؤلـــى أن يضـــع النحو فأبى، فأمر زياد رجلا أن يجلس في طريقـــه ويتعمـــد اللحن في القرآن، فلما سمع لحنه أبو الأسود استجاب لزيـــاد وبدأ بإعراب القرآن.

---

[١] الآية رقم ٣ من سورة التوبة وصحتها رسوله بالرفع

وهناك روايات أخرى عن تاريخ وضع علم النحو ولكن أرجحها أن عليا رضى الله عنه هو أول من بدأ أو أشار بوضع قواعد علم النحو، وأن أبا الأسود الدؤلى نحا نحوه وسار على طريقة وعمل بتوجيه منه.

فالعرب قبل الإسلام لم يكن هناك ما يدفعهم إلى وضع علم النحو فكانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، وإن كان بعض العلماء قد خالفوا هذا الرأى وقالوا إن النحو قديم والعرب كانوا يلمون بالقواعد العربية وتغالى بعضهم وزعم بأن النحو موجود مع نشأة الإنسان بدليل قوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها[1] ولا شك أن هذا الرأى بعيد عن الصواب، والصحيح أنه نشأ في صدر الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه ولوجود الباعث على وضعه.

الباعث على وضع علم النحو:

لقد دفع العرب إلى وضع علم النحو أمور كثيرة أهمهما ما يلى:

١- **باعث دينى:** وهو الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم لحرمة ذلك، فالنطق الصحيح يظهر المعنى، واللحن يفسده

---

[1] الآية رقم ٣١ من سورة البقرة.

وقد يخرج الإنسان عن قواعد الدين وأصوله كما في روايـــة الأعرابى التى سبق ذكرها. إذ كان الحرص على عدم اللحـــن في القرآن الكريم والحفاظ على تعاليم الإســـلام مـــن أهـــم البواعث لوضع هذا العلم.

٢- **باعث قومى:** وذلك لأن العرب يعتزون بلغتهم ويباهون بـــها ويفاخرون بسلامة نطقـــهم وبلاغتـــهم وفصاحتـــهم، وحيـــن اختلطوا بالأعاجم وظهر اللحن على بعض الألســـنة العربيـــة أرادوا أن يحفظوا تراث لغتهم بوضع علم يحافظ على اللغـــة ويجمع شتاتها فحدوا حدودها، ووضعوا قواعدها حتى لا تتأثر بغيرها من اللغات الأخرى فتمحـــى خصائصـــها، وتضيـــع معالمها، وتطغى عليها غيرها من اللغات.

٣- **باعث تعليمى:** وذلك لأن المسلمين من غير العرب كانوا فـــي أشد الحاجة لمن يعرفهم حقائق العربية ويضع لهم قواعدهـــا وأصولها من سماع وقياس وغير ذلـــك لكـــى يتمكنـــوا مـــن الإعراب والتصريف وليصلوا إلى هدفهم الأسمى وهو الالمام بالعربية والنطق السليم ولقد دفعهم هذا الاجتهاد فـــي دراســـة أحوال اللغة العربية حتى نبغ منهم قوم كثيرون أمثال ســـيبويه وابن جنى وأبى على الفارسى وغيرهم.

أهم المذاهب النحوية

لقد مر النحو بأطوار متعددة، وظهرت فيه مذاهب مختلفة وكان بين بعضها التنافس والمناظرات لترجيح الآراء ومن أهم هذه المذاهب مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب الأندلسيين.

١- المذهب البصرى:

من أوائل النحاة البصريين: ابن أبى اسحق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧هـ ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٧٣هـ والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠هـ وسيبويه المتوفى سنة ١٦١هـ

ولقد اجتهد علماء البصره، وأجهدوا أنفسهم، وقاموا بالرحلات المتعددة في سبيل المعرفة، فشرقوا وغربوا، للحصول على خفايا اللغة وأسرارها من أربابها في البوادى، وبالغوا في التحرى والتنقيب عن الشواهد السليمة واللهجات العربية الأصلية، وأبلوا فى ذلك ما شهد لهم به الدهر، ولم يعتمدوا شاهدامن الشواهد إذا رأوا فيه أدنى شبهه أو أقل شك.

وكانت قواعدهم وكتاباتهم دقيقة وسليمة وذلك لدقة التحرى

وسلامة الاستنباط والقياس وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه الذى يعتبر بحق الكتاب الأم بالنسبة لقواعد اللغة العربية، ولقد اعترف له بالتفوق والنبوغ العلماء من شيوخه وتلاميذه ومن جاء بعده.

والبصريون شغلوا أنفسهم بالعربية وقواعدها قرابة قرن من الزمان في وقت كانت فيه الكوفة منصرفة عنها إلى الاشتغال براوية أشعار العرب وأخبارهم والميل إلى التندر بالطرائف والنوادر

٢- المذهب الكوفى:

من أوائل نحاة الكوفة أبو جعفر الرؤاسى وتلميذه أبو الحسن الكسائى المتوفى سنة ١٨٢هـ والفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وأبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ والرؤاسى والكسائى والفراء يرجع إليهم الفضل في رسم صورة النحو الكوفى ووضع أسسه وأصوله وخواصه التى تميزه عن النحو البصرى وذلك بتفضيلهم القياس على السماع في كثير من مسائلهم، وقياسهم على الشاذ في بعض المسائل، واستشهادهم بكثير من الأشعار التى لا يتثبتون من صدق روايتها ولا يتحرون عن مصادرها.

أهم مظاهر الخلاف بين المذهبين

النحو الكوفى لا يخالف النحو البصرى في القواعد الأساسية والأركان العامة والاصطلاحاتالجوهرية، وذلك لأن الكوفة بنت نحوها على ما سبقهم إليه أهل البصرة من القواعد والاصطلاحات ومع ذلك فقد اتخذ المذهب الكوفى لنفسه طابعا مميزا، ومنهجا مختلفا عن طابع ومنهج المذهب البصرى، وتتجلى أهم مظاهر الخلاف فيما يأتى:

١- الكوفيون توسعوا في رواية الشعر وغيره من كلام العرب ودفعهم ذلك إلى القياس على هذه الروايات فتساهلوا في الأخذ عن الأعراب الذين رحلوا من البادية إلى الحضر ولذلك يقول أبو الطيب: (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) وذلك لأن بعض رواتهم كان رقيق الأمانة فأعرض البصريون عن شواهدهم وامتنعوا عن الأخذ بها بينما أخذ بها الكوفيون، فطابع البصريين التشدد وعدم اعتماد الكلام إلا بعد التثبت الدقيق، وطابع الكوفيين التساهل واعتماد الرواية بغير الطريق التى سار عليها البصريون.

٢- ترتب على توسع الكوفيين في رواية الأشعار وكلام العرب توسعهم في القياس على هذه الأشعار وغيرها لذا فهم

استنبطوا وأجازوا أشياء كثيرة لم يجزهـــا البصريـــون ولـــم يضعوها بين قواعدهم فالبصريون اشترطوا فـــي القيـــاس أن يكون الشاهد المقيس عليه جاريا على لسان العرب ومطـــردا في كلامهم فهم لا يجيزون – القياس على الشاذ الـــذى أجـــاز الكوفيون القياس عليه.

٣- القواعد البصرية مطردة مع الفصحـــى، وهـــى بعيـــدة عـــن الضعف والشذوذ.

٤- تأول البصريون ما شذ من كلام العرب وأثبتوا ذلك على أنـــه لا يقاس عليه ولاتبنى عليه أحكام، ولكن الكوفيين أثبتوا الشـــاذ من كلام العرب وقاسوا عليه.

٥- اعتمد الكوفيون على القياس النظرى في بعض مسائلهم عنـــد عدم وجود الشاهد الأصيل المنقول عن العرب، بينما اقتصـــر البصريون على الشواهد الأصيلة لا غير.

نتائج الخلاف بين المذهبين

كان للخلاف بين المذهبين البصرى والكوفي نتائج نوجزهـــا فيما يلى:

١- ترتب على تشدد البصريين في استشهادهم، وتوسع الكوفيـــين في رواياتهم أن ذهب كل منهم ينصر مذهبه بالأدلة المقنعـــة والاستشهادات السماعية والحجج العقلية والمنطقيـــة، وظـــل

الخلاف بينهما زمنا طويلا.

٢- كان من نتائج الخلاف بين المذهبين ظهور المؤلفات - الخاصة بالخلاف النحوى التى تجمع آراء المذهبين، وذلك مثل: اختلاف النحويين لثعلب، والمقنع في - اختلاف البصريين والكوفيين لأبى جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٧هـ والرد على ثعلب في اختلاف النحويين للرمانى المتوفى سنة ٣٨٤هـ واختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ

٣- كان من نتائج الخلاف أيضا التقاء رجال المذهبين ببغداد وعقد المناظرات بين الطرفين كما حدث في المناظرة بين الأصمعى المتوفى سنة ٢١٧ والكسائى في حضرة هارون الرشيد، وكما حدث في المناظرة بين سيبويه والكسائى وكذلك بين اليزيدى والكسائى.

وهكذا لم تنقطع المناقشات والمناظرات بين نحويى البصرة والكوفة وظلت على ذلك وقتا طويلا مما جعل طائفة جديدة تظهر في بغداد أخذت وتتلمذت على علماء المذهبين - ومزجت بينهما وتخيرت منهما وترتب على ذلك ظهور مذهب جديد هو المذهب البغدادى.

٣- المذهب البغدادى:

سبق ظهور المذهب البغدادى تلاقى المذهبين البصرى والكوفى في بغداد حيث وجدت طائفة من علماء المذهبين هناك ثم أخذت طائفة جديدة عن هؤلاء العلماء، ووازنت بين الآراء واختارت من المذهبين وترتب على ذلك المزج بين المذهبين أحيانا والانتخاب من المذهبين أحيانا آخر وترجيح أحد المذهبين في كثير من المسائل، والتجديد في عرض المادة العلمية حتى أصبح لهذه الطائفة طابعها المميز، الذى جعلها جديرة بالاستقلال عمن سبقها وأطلق على مذهبهم "المذهب البغدادى".

ويتحدث الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧هـ عن بدء ظهور علماء هذا المذهب بقوله[١] من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين".

---

[١] انظر الايضاح في علل النحو ص٩٨ والمدارس النحوية ص٢٤٦

اتجاهات البغداديين

نظرا لأن البغداديين تتلمذوا على رجال البصرة والكوفة فقد اختلفت اتجاهاتهم فمنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم غلبت عليه النزعة البصرية حتى اختلط الأمر على كتاب التراجم فنسبوا بعض البغداديين إلى طبقة البصريين أو الكوفيين، ويمكن أن نجعل اتجاهات البغداديين فيما يلى:

١- الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ومن هؤلاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفى سنة ٣١٥هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ

٢- بعد ذلك ظهر من يخلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع ميله إلى مذهب البصريين وذلك كأبى على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ، ولذا نسبهما البعض إلى مدرسة البصريين.

٣- تعددت الاتجاهات بعد ذلك بين علماء بغداد فكان منهم من يؤيد البصريين كالرمانى المتوفى سنة ٣٧٤هـ، ومنهم من يؤيد الكوفيين كابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

٤- ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى وصفت نفسها بالحياد بين المذهبين ومن هؤلاء ابن الشجرى المتوفى سنة ٤٥٣هـ وأبو البركات عبد الرحمن الانبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ صاحب

كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين - البصريين والكوفيين، وإن كان بعض العلماء المحدثين وجه إليهما اتهاما بالنزوع نزعة بصرية.

٤-المذهب الأندلسي:

لما توطد ملك بنى أميه بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل بدأت الحركة العلمية تنشر في هذه البلاد فشجع الحكام العلماء وكافئوهم على دراستهم وتصانيفهم، من أجل ذلك ارتحل أفراد من الأندلس إلى المشرق يروون عن علمائه، ويقتبسون من معارفهم، إذ لم يكن في مقدروهم الارتحال إلى البوادى ومشافهة الأعراب فيها، كما صنع المشارقه، وتوافد كثير من علماء المشرق إلى الأندلس كأبى على القالى الذى توفى بقرطبه سنة ٣٥٦هـ

ولقد كان لتشجيع الحكام للعلماء، وارتحال علماء المغرب إلى المشرق، وارتحال علماء المشرق إلى المغرب، ازدياد الحركة العلمية ونموها ونال النحو ما هو جدير به من رعاية واهتمام، نظرا لحاجة بلاد الأندلس إليه لتقويم الألسنة، حتى تستطيع النطق بكلام الله تعالى نطقا سليما. ولقد نبغ في علم النحو من علماء الأندلس عدد كبير ومن هؤلاء: أبو بكر الزبيدى، والأعلم الشنتمرى، وأبو العباس بن مضاء، وابن خروف وغير هؤلاء

وعلى رأسهم ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطـــائى الأندلسى أكبر نحويى القرن السابع الهجرى. ومن مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية، والتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ وعــدة اللافــظ وغير ذلك كثير.

نماذج من الخلاف بين البصريين والكوفيين

القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل: ذهب الكوفيــون إلى أن لام التعليل هى الناصبه للفعل بنفسها من غير تقديــــر (أن) بعدها نحو: جئت لتكرمنى، وذهب البصريــون إلـــى أن النـــاصب للفعل (أن) مقدرة بعد لام التعليل، والتقدير: جئت لأن تكرمنى.

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأن اللام قامت مقـــام (كـــى) وهى بمعناها، وكما أن (كى) تنصب الفعل بنفسها فكذلك مـــا قـــام مقامها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن اللام مـــن عوامـــل الأســـماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعـــــال، فوجـــب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن)، وإنمـــا وجـــب تقديـــر (أن) دون غيرها، لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحســـن أن يدخل عليه حرف الجر، وهى أم الباب، فكان تقديرها أولـــى مـــن غيرها.

ورد البصريون على الكوفيين في قولهم إن اللام قامت مقام (كى) وكى تنصب، فقال البصريون لا نسلم أن (كى) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بنفسها وتارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر، وحملها عليها في حالة نصب الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التى تنصب الفعل بنفسها.

مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو "ضرب ضربا" وقام قياما، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، فإذا قلت قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله واحتجوا أيضا بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول: ضربت ضربا فتنصب ضربا لضربت فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ومنهم من احتج بأن المصدر يذكر توكيدا للفعل، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل على أن الفعل أصل - والمصدر

فرع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتج البصريون أيضا بأن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه يكون أصلا لما يفتقر إلى غيره.

واحتجوا أيضا بأن المصدر يدل على الحدث والفعل يدل على الحدث والزمن. وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.

واحتجوا كذلك بأن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

لغة العرب لها فنون عديدة ، وهى تسع حياة الناس فى تخاطبهم ، وكلام البشر يدور حول معان لا غنى لهم عنها مثل التعجب مما يـدور حولهم من مواقف تستحق العجب ، أو تفصيل بعض الأشياء على بعض لأمور توجب ذلك التفضيل .

أو مـــدح ، أو ذم أو وصـف ، أو إغـراء ، أو تحذيـر ، أو تخصيص ، وغير ذلك مما تطلبه حياة الناس .

ولذلك كان هذا المقرر لشرح هذه الأبواب بشواهدها وشـــروطها وما يشذ عنها ، موضحا بالأساليب اليسيرة .

((التعجب))

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفي سببه، أما الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها. ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يطلق علي الله تعالي مُتَعجِّب؛ لأنه لا يخفي عليه شيء، وما ورد في الشرع فهو مصروف إلي المخاطبين نحو قوله تعالي: "فما أصبرهم علي النار"[١] أي يجب أن يتعجب من ذلك.

والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب قوله تعالي: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم". ومن السنة قوله – عليه السلام – لأبي هريرة – رضي الله عنه (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)[٢].

ومن كلام العرب قولهم: لله دره فارسا. وهذه الأساليب لا تخضع للقياس فهي من استعمال الشيء في غير موضعه.

---

[١] أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها.

[٢] معني التعجب في كلمة التسبيح أن تسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه، وسبحان : منصوب علي المصدرية بفعل محذوف وجوبا.

والمبوب للتعجب في النحو صيغتان موضوعتان له إحداهما: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أحسن زيدا. ونحو " قتل الإنسان ما أكفره". والكلام فيها من شيئين. في (ما)، وفي (أفعل). فأما (ما) التعجبية فأجمعوا علي أسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميرا يعود عليها اتفاقا، والضمير لا يعود إلا علي الأسماء، وأجمعوا أيضا علي أنها مبتدأ يجب تقديمه لجريانه مجري المثل فلا يغير. ثم بعد الاتفاق علي أنها أسم مبتدأ اختلفوا في معناها. قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة[1] بمعني شيء، وابتدئ بها لتضمنها معني التعجب، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد علي (ما)، وزيدا: مفعول. والجملة الفعلية خبر عن ما، والتقدير فى ما أحسن زيداً: شيء عظيم أحسن زيدا، أي جعله حسنا.

وذهب الأخفش إلي أن (ما) موصولة، والجملة التي بعدها صلتها فلا موضع لها في الإعراب، والخبر محذوف. والتقدير: الذي أحسن زيدا شيء عظيم. وذهب الكوفيون إلي أن (ما) استفهامية والجملة بعدها خبر عنها. والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؛ والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه أن (ما) نكرة تامة والجملة

---

[1] أي غير موصوفة بالجملة بعدها؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير، والمسوغ للابتداء هنا قصد الإبهام.

الفعلية بعدها خبر عنها؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إداركها جلي فاستحقت الجملة التعجبية أن تفتح بنكرة ليحصل بذلك إبهام يليه إفهام، والإفهام حاصل بإيقاع صيغة (أفعل) علي المتعجب منه.

وأما صيغة (أَفْعَلَ) بفتح العين كأحسن ففيها خلاف. فقال البصريون والكسائي من الكوفيين إنها فعل ماض[1] للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلي رحمة الله. وما أحسنني إن اتقيت الله، ونون الوقاية خاصة بالأفعال، وقال بقية الكوفيين غير الكسائي أن صيغة (أفعل) في التعجب أسم[2] لقول العرب: ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير، والتصغير من خصائص الأسماء.

الصيغة الثانية من صيغتي التعجب (أَفْعِلْ به) بكسر العين نحو: أَحْسِنْ بزيد، وأجمعوا علي فعلية (أَفْعِل) لأنه علي صيغة لا تكون إلا للفعل ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض صيغته علي صيغة أفعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعني صار ذا كذا، فأصل أَحْسِنْ بزيد أَحَسنَ زيد، أي صار ذا حسن نحو أبقلت الأرض أي

---

[1] والفتحة في آخره بناء. وأيضاً لأنه كان فعلاً قبل النقل إلي التعجب.

[2] والفتحة في آخره أعراب.

صارت ذات بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية إلي الأمرية فصار أَحْسِنْ زيدٌ برفع زيد فتبع إسناد لفظ الأمر إلي الأسم الظاهر؛ لأن صيغة فعل الأمر لا ترفع الأسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير علي صورة المفعول به المجرور[١] بالباء كامرر بزيد. وقال الفراء والزجاج والزمخشري إن أَفْعِل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع علي الفاعلية ، والباء للتعدية داخلة علي المفعول به لا زائدة. ومن مجيء أفعل به في القرآن الكريم "أسمع بهم وأبصر"[٢].

ومذهب البصريين أرجح إلا أنه أخذ عليه استعمال الأمر بمعني الماضي، وكذلك زيادة الباء في الفاعل.

وزاد بعضهم في التعجيب صيغة ثالثة وهي فَعُل بضم العين نحو قوله تعالي: "كَبُرت كلمة تخرج من أفواههم".

تنبيه: لا يتعجب إلا من معرفة، أو نكرة مختصة، نحو: ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقي الله؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعني فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس،

---

[١] ويكون إعراب أَحْسِنْ بزيد كالآتي: أَحْسِنْ فعل ماض جاء علي صورة الأمر مبني علي السكون، والباء حرف جر زائد، وزيد مجرور بالباء في محل رفع فاعل.

[٢] سورة مريم (٣٨).

لعدم الفائدة.

حكم التعجب منه:

حكمه النصب علي المفعولية. قال ابن مالك:

وتلو أفعل انصبنه كـ (ما) * أو في خليليا وأصدق بهما

لأن الهمزة في أفعل للتعدية، والفعل قبل التعجب كان ثلاثيا لازما ثم جيء به للتعجب علي وزن أفعل فنصب المفعول به.

جواز حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه إذا كان ضميرا ودل عليه دليل، كقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه[1]:

جزي الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أي ما أعفها وما أكرمها.

ويحذف المتعجب منه في (أَفْعِل به) إن كان (أَفْعِل) معطوفا علي آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، ومنه قوله تعالي: أسمع بهم وأبصر، أي أبصر بهم، فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه، ومثل ذلك قوله: أحسن بزيد وأجمل.

---

[1] والجزاء بفضله معترض بين الفاعل والمفعول، والبيت من بحر الطويل. والشاهد في (أعف واكرما) فهما للتعجب.

فإن لم يدل دليل علي المتعجب منه لم يجز حذفه. فأما قول الشاعر[1]:

فذلك إن يلق المنية يلقها * حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا علي مثله، أي فأجدر به، وذلك شاذ لا يقاس عليه: وكذلك هو شاذ لأنه بني من قولهم: هو جدير بكذا أي حقيق به، وهو اسم، وشرط التعجب أن يبني من الفعل، وفي حذف المتعجب منه يقول ابن مالك:

وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح

تنبيه:

١- (ما أفعله) صيغة جامدة، وهي نظير (عسي) وليس في الجمود وفي ملازمة المضي، وأفعل به جامد أيضا ملازم لصيغة الأمر، وعلة جمودهما تضمنها معني حرف التعجب الذي كان يستحق أن يوضع، ولم يوضع، ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين علي التعجب لا يجوز التصرف فيهما وامتنع أن يتقدم عليهما معمولهما فلا يقال ما زيدا أحسن، ولا بزيد أحسن. وفي ذلك يقول ابن مالك:

---

[1] عروة بن الورد. وحميدا حال من الضمير المنصوب في قوله (يلقها) وهو بمعني محمودة والفاء جواب الشرط.

وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما
وفعل هذا الباب لـــن يقدما * معموله ووصله به الزما

٢- امتنع كذلك أن يفصل بينهما وبين معمولـــهما بغـــير ظـــرف ومجرور فلا يقال: ما أحسن يا عبد الله زيدا. أمـــــا الفصـــل بالظروف والمجرور فجائز. تقول: مـــا أحســـن بـــالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب؛ لأن الظروف والمجـــرورات كثر دورانها في كلام العرب، فتوســـعوا فيـــهما أكـــثر مـــن غيرهما، وأجازوا دخولهما أماكن لا يدخلها غيرهما.

ومن ذلك قول الشاعر[١]:

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يُري * صبورا ولكن لا سبيل إلي الصبر

ومن ذلك قول الشاعر:

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا[٢]

ففصل بإذا الظرفية بين (أحر) ومعمولة وهو (أن وصلتـــها)

---

[١] يا خليلي، والشاهد في أنه فصل بين (ما أحري) ومعمولة وهو (أن يري) بالجار والمجرور، أي بأن يري . وصبورا : مفعول ثان، وخبر (لا) النافيـــة للجنـــس محذوف. أي لا سبيل إلي الصبر موجود.

[٢] أي أقيم بدار الحزم مادام في الإقامة بها عز وشرف، وأخلق بي أن أتحول عنها إذا صارت دار ذل وهوان.

ومثله قول الشاعر:

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للأبواب أن يلجا[1]

ففصل بالجار والمجرور (بذى الصبر) بين (أخلق) ومعمولة (أن يحظي) وحذفت الباء من (أن يحظي) قياسا مطردا، لأن حذف الباء من صيغة (أفعل به) تجوز مع أن وأن.

تنبيه تزاد (كان) كثيرا بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان أحسن زيدا، ومنه قول الشاعر[2].

ما كان أسعد من أجابك آخذا * بهداك مجتنبا هوي وعنادا

فزيدت (كان) بين (ما) وفعل التعجب، والأصل: ما أسعد، وفائدة زيادة (كان) الدلالة علي الزمن الماضي، و(كان) الزائدة لا فاعل لها، ولا خبر، فليست تامة ولا ناقصة، وإعراب الجملة علي ما كان عليه قبل زيادتها. وكذلك تزاد كان بين كل متلازمين.

---

[1] أي أخلق بأن يحظي الصابر بحاجته.

[2] عبد الله بن رواحه الأنصاري يخاطب النبي عليه السلام.

حذف الباء في أفعل به:

الباء ركن في هذه الصيغة، وحذفها يؤدي إلي فوات معنـــي التعجب، ويجوز حذفها مع المصدر المؤول نحو قول الشاعر:

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وأحبب بوزن أفعل فعل أمر أصله ماض، والمصدر المـؤول (أن تكون) في موضع الفاعل، أي: أحبب إلينا بكونك المقدما.

ونحو قول علي رضي الله عنه: أعزز علي أبا اليقظـــان أن أراك صريعا مجدلا [1].

((شروط صوغ فعلي التعجب))

يبني هذا الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يبنيان من الاسم نحـــو الجلـف وهـو الرجل الجافي الغليظ، فلا يقال: ما أجلفه أي مـــا أجفـاه وأغلظه، ولا يقال في الحمار ما أحمـــره، ولا يقـال مـــا أجدره بكذا من قولهم هو جدير بكذا أي ما أحقه بكـذا ولا فعل له.

---

[1] مجدلا أي علي الجدالة وهي الأرض، وأبا اليقظان هو عمار بن ياسر حيـن رآه علي مقتولا، وأبا اليقظان منادي حذف منه حرف النداء.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد بحرف أو حرفين أو ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وأنطلق واستخرج، لأن بناء التعجب من هذه الأفعال غير الثلاثية يفوت الدلالة علي المعني المتعجب منه، وما أصوله أربعه يؤدي إلي حذف بعض الأصول منه، والحروف الزائدة دالة علي معني مقصود فالتعجب منها يؤدي إلي حذف الزيادة الدالة علي معني مقصود. فماذا تعجبت من ضارب فاتت الدلالة علي معني المشاركة وأدي إلي الالتباس فلا يعرف التعجب من ضرب أم ضارب، وعلي ذلك شذ قولهم ما أتقاه من اتقي

ولذا منع النحاة صوغ فعلي التعجب من مزيد الثلاثي ومن الرباعي المجرد ومزيده إلا صيغة واحدة من صيغ الثلاثي المزيد بحرف واحد وهو الهمزة في نحو: أكرم وأظلم وأقفر فقد اختلف فيها النحاة علي مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للتعدية أم لا، وهو مذهب سيبوية والمحققين من أصحابه.

نحو: أذهب وأكرم فالهمزة فيهما للتعدية، وغير التعدية نحو: أظلم وأقفر وأقسط. فتقول: ما أكرم

زيدا وما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان.

المذهب الثاني: المنع مطلقا.

المذهب الثالث: يقوم علي التفصيل فقد أجاز بناء التعجب من أفعل إذا كانت الهمزة لغير النقل، أي نقل الفعل من اللزوم إلي التعدي نحو ما أظلم[1] الليل وما أقفر هذا المكان، ويمتنع أن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره. وما أعطي محمدا للفقراء.

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصرفا، فلا يبنيان من نعم وبئس، ويذر ويدع[2]، فلا يقال: ما أنعمه وأنعم به لأن الجامد يلزم صورة واحدة.

الشرط الرابع: أن يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلي شخص واحد كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح فتقول: ما أعلمه وما أجهله وما أحسنه وما أقبحه، بخلاف مالا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو

---

[1] فالهمزة في أظلم للدخول في الوقت وفي أقفر للدخول في المكان القفر.

[2] لأن يزر ويدع مضارعان لا ماضي لهما، واستغني عن ماضيهما بترك.

فني ومات لأنه لا فضل لأحد فيه علـــي الأخـــر حتى يتعجب منه.

الشرط الخامس: ألا يكون الفعل مبنيا للمجهول، فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخـــره فـــلا يقال: ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجـــب مـــن الضرب الذي وقع علي زيد، وشذ قولـــهم: مـــا أخصر هذا الكلام هذا الكلام من وجهين: الزيـــادة علي الثلاثة والبناء للمجهول لأنه من اختصر.

واستثني بعض النحاة ما كان ملازما لصيغة المبني للمجهول نحو: عنى بحاجتك، وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منـــه لعدم اللبس. فتقول ما أعناه بحاجتك ، وما أزهاه علينا.

الشرط السادس: أن يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحـــو كـــان وظل وبات وصار وكاد؛ لأنهن نواقـــص، فـــلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر؛ لأنه لـــزم نصب أفعل لشيئين ولا يجـــوز حـــذف قائمـــا لامتناع حذف خبر كان.

الشرط السابع: أن يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا. أما عاج يعوج بمعني مال يميل فيستعمل في النفي والإثبات، أم غير ملازم للنفي كما قلم زيد فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الشرط الثامن: ألا يكون اسم فاعله علي وزن أفعل فعلاء فلا يبني التعجب من نحو عرج فهو أعرج من العيوب وخضر الزرع فهو أخضر من الألوان، لأن حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان تجيء علي أفعل بالزيادة نحو أخضر، ولأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجري الصفات الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص وهذا لا يتعجب منه.

((بناء التعجب مما فقد شرطا من الشروط))

يتوصل إلى التعجب من الزائد على الثلاثة ومما وصفه على أفعل فعلاء بصيغة ما أشد ونحوه، كما أقوى وما أضعف وما أكثر ومّا أقل وما أعظم وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك، ويؤتى بمصدر الفعل المراد التعجب منه منصوبا بعد (ما أفعل) ومجرورا بالباء بعد صيغة (أفعل به).

فتقول في التعجب مثلا من دحرج وانطلق وخضر الزرع ما أعظم دحرجته أو انطلاقه وخضرته. وتقول في الصيغة الثانية: أعظم بدحرجته وانطلاقه وخضرته.

وكذلك الفعل المنفي والمبنى للمجهول يتعجب فيهما بأشد ونحوه إلا أن مصدرهما يكون مؤولا. فإذا تعجبت من الفعل: لا يقوم تقول: ما أكثر أن لا يقوم، والتعجب من الفعل: ما ضرب بالنفي، تقول: ما أعظم ما ضرب بالبناء للمجهول، وأعظم بأن لا تقوم وأعظم بما ضرب. فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح.

وأما التعجب من الفعل الناقص فهو كما سبق تقول: ما أشد كونه جميلا وأشدد بكونه جميلا وأما الجامد نعم وبئس ويدع ويذر

والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فــلا يتعجــب منــهما، لأن الجامد لا مصدر له، ولأن الذي لا يتفاوت معناه غير قابل للزيــادة والنقص في الصفة فلا يتعجب منه.

تنبيه لا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بــل يجوز فيما استوفي الشروط: فتقول: ما أشد ضــرب زيــد لعمرو وما أجمل حسن محمد.

وما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يســتكمل الشروط فهو نادر يحفظ ولا يقاس به. قال ابن مالك:

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبنى للمجهول وقولهم: ما أهوجه[1] وما أحمقه[2] وما أرعنه[3]، وهى من فعل فهو أفعل وقالوا: ما أجنه وما أولعه من جن وولع بالبناء للمجهول.

---

(1) الهوج: الحمق والطيش والتسرع، والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا.

(2) الأحمق قليل العقل.

(3) الأرعن هو الأهوج أيضا.

عمل فعلى التعجب:

قلنا إن صيغة (ما أحسن زيدا) قد استتر في أحسن ضمير هو الفاعل، وزيدا مفعول به. وعرفنا أن فعل التعجب عمل رفعا في الفاعل المستتر ونصبا في المفعول به.

ولو قلنا: أحسن بزيد: عرفنا أن الباء الزائدة لازمة والمجرور بها مرفوع محلا لأنه فاعل.

تنبيه إذا بنى التعجب من فعل ثلاثي معتل العين بالواو أو الياء نحو قام وبان. تقول: ما أقوم زيدا وأقوم به وما أبين كلامه وأبين به. بتصحيح العين وجوبا.

((أساليب المدح والذم))

المدح والذم له أساليب كثيرة، منها الصريح مثل: أمدحك وأثني عليك، ومنها محمد عظيم، ومنها ما يحتاج إلى قرينة مثل: ما هذا بشرا، كأنك تمدحه بأنه ملك لما فيه من صفات حسنة.

وهناك أفعال صريحة في المدح والذم مثل نعم وبئس وما جرى مجراهما من الألفاظ، فهي تفيد المدح والذم على سبيل المبالغة ومثل: حبذا في المدح وساء في الذم.

واعلم أن نعم وبئس لهما استعمالان: الأول أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما حينئذ للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس يبأس فهو بائس.

الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان، لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف. ولهذا جمدا لأنهما يدلان على معنى المدح والذم. والأصل في المعاني الحروف.

قال ابن مالك:

فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين

حكم نعم وبئس من جهة الفعلية:

مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين أن نعم وبئس فعلان، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب. وفي الحديث[١]: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل" وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب. وعند باقي الكوفيين أن نعم وبئس اسمان، بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد، وقول الآخر وقد سار على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير، ورد البصريون بأن الأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، والأصح في ذلك ما ذهب إليه البصريون من أن نعم وبئس فعلان جامدان، وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وكذلك خروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان. وهذان الفعلان لابد لهما من مرفوع وهو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون مقترنا بالألف واللام نحو: نعم الرجل محمد، ونعم العبد، وبئس الشراب، ومنه: نعم المولى ونعم النصير.

---

[١] الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند

واختلف النحاة في هذه اللام فذهب الأكثرون إلى أن (ال) في فاعل نعم وبئس جنسية حقيقة كأنك مدحت الجنس كله من أجل زيد إذا قلت نعم الرجل زيد، وزيد مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفراده، ثم خصصت زيداً بالذكر فتكون قد مدحته مرتين. وقيل هى للجنس مجازاً فكأنك جعلت زيداً جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد.

وذهب بعض النحاة إلى أن (أل) في فاعل نعم وبئس عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى، أى حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم، كأن تقول: نعم الفتى، وأنت تقصد فتى مخصوصا معهودا معروفا للسامع.

وقد تكون (أل) للعهد الذكرى، كأن تقول: الفتى المؤدب نعم الفتى. فالفتى في نعم الفتى هو الفتى المذكور أولاً فهو عهد ذكرى. وهذا مثل قوله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول" والرسول هو المذكور أولاً في قوله: رسولاً.

الثانى: من أنواع فاعل نعم وبئس: أن يكون مضافاً لما فيه أل نحو قوله تعالى: "ولنعم دار المتقين، ولبئس مثوى المتكبرين".

الثالث: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه (أل) نحو قولك

نعم فاهم درس النحو محمد. ونحو قول أبى طالب:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حساما مفردا من حمائل[١]

الرابع: أن يكون فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا وجوبا مفردا مذكرا، مفسرا بتمييز بعده نكرة يفسر ما في الضمير من إبهام نحو: نعم طالبا المجتهد، ففى نعم ضمير مستتر هو الفاعل، وطالب نكرة منصوبة على التمييز، مفسرة للضمير المستتر فى نعم، ونحو قوله تعالى: "بئس للظالمين بدلا" ففي بئس ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وبدلا تمييز مفسر له، والتقدير: بئس هو، أى البدل، وإذا قلت: زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد، بل على رجلا، لأن هذا من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

ونحو قول الشاعر:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * إلا وكان لمرتاع بها وزرا[٢]

---

[١] ابن: فاعل، مضاف إلى أخت، وأخت مضافة إلى القوم، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع. حساما: حال.

[٢] يمدح الشاعر هرم بن سنان، وفي نعم ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وامرأة تمييز مفسر له، وهرم مخصوص بالمدح ولم تعر مضارع (عرا) بمعنى عرض، والوزر: الملجأ.

أحكام التمييز المفسر للضمير:

يشترط في التمييز المفسر للضمير أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا. تقول: نعم رجلا خالد ونعم امرأة فاطمة، ونعم رجلين محمد وعلى، ونعم فتيات العفيفات. كما يشترط في التمييز أن يكون مذكورا، فلا يصح حذفه، لئلا يبقي الإبهام.

ويشترط في التمييز كذلك أن يكون مؤخرا عن الضمير، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس. فلا تقول: رجلا نعم زيد، ويشترط كذلك أن يتقدم التمييز على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه، فإذا قلت: نعم زيد رجلا فهو نادر. ويشترط لزوم ذكر التمييز، لأن الضمير المستتر في نعم وبئس يعود عليه. ويشترط أيضا أن يكون التمييز نكرة عامة أى لها أفراد فى الوجود فلو قلت: نعم شمسا هذه الشمس لم يجز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود. أما إذا قلت: نعم شمسا شمس الحرية فقيل يجوز؛ لأن الصفات متعددة.

أحكام الضمير المستتر في نعم رجلا زيد:

له أحكام تخالف بقية الضمائر وهى:

الأول: أنه لا يبرز في التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه.

الثانى: أنه لا يُتبع، وأما نحو: نعم هم قوما أنتم فشاذ والشاهد في (هم) فإنه توكيد للضمير المستتر، وأنتم مخصوص بالمدح.

الثالث: يعود على متأخر لفظاً ورتبة.

الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:

قلنا إن فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً مستتراً فسر بنكرة بعدة منصوبة على التمييز، فهل يجوز أن يأتى التمييز مع الفاعل الظاهر. أجاز ذلك بعض النحاة لوروده نظماً ونثراً. قال الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هند لو بذلت * رد التحية نطقاً أو بإيماء

فجمع بين التمييز وهو (فتاة) والفاعل (الظاهر (الفتاة) و(هند) مخصوص بالمدح مبتدأ.

ومنع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، فلا يجوز عنده نعم الرجل رجلا زيد، وحجته أن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وتأول سيبويه البيت السابق بأن (فتاة) حال مؤكدة.

قال ابن مالك:

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

وقوع (ما) بعد نعم وبئس

تقع (ما) بعد نعم وبئس نحو قوله تعالى: إن تبدوا الصدقات فنعما هي، وقوله: بئسما اشتروا به أنفسهم، ونحو قولك: نعم ما يقول الفاضل.

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

واختلف في (ما) هذه، فإن وقع بعدها فعل نحو قوله تعالى: "نعما يعظكم به" فهى في موضع نصب تمييز، وفاعل نعم ضمير مستتر. والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به هذا الوعظ. و(ما) حينئذ نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف في الآيتين، وقيل (ما) فاعل، فهى معرفة بمعنى الذى، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. والتقدير: نعم الذى يعظكم به هذه الموعظة، أما إن وجد المخصوص نحو: نعم ما يقول الفاضل قول الصدق اختلف الإعراب.

وإن وقع بعد (ما) اسم نحو: إن تبدوا الصدقات فنعما هى، جاز ذلك أن تجعل (ما) معرفة تامة فاعلاً لها أى نعم الشيء هى، أو نكرة تامة تمييزاً لفاعلهما المستتر والاسم المفرد بعدها هو المخصوص.

موضع المخصوص بالمدح والذم

المخصوص هو المقصود بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر أو بعد التمييز. فيقال: نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد وبئس الرجل أو رجلا أبو لهب. ويعرب المخصوص حينئذ مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله خبر. هذا هو الغالب.

وقيل يعرب المخصوص خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أى نعم الرجل الممدوح محمد.

واكتفى ابن مالك في الألفية بهذين القولين فقال:

ويذكر المخصوص بعدُ مبتدأ * أو خبر اسم ليس يبدو أبداً

ومن غير الغالب أن يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ، والجملة بعده خبر نحو: محمد نعم الرجل.

حذف المخصوص:

يجوز حذفه إن تقدم في الكلام ما يشعر بذلك، نحو قوله تعالى: إنا وجدناه صابراً نعم العبد، أى أيوب، فحذف المخصوص لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى: "واذكر عبدنا أيوب".

أساليب أخرى للمدح والذم

كل فعل ثلاثي متصرف تام على وزن فَعُـل بضـم العيـن يجوز استعماله كنعم وبئس في إفادة المدح والذم. تقول في المـدح: فَهُم الرجل زيد، وفَهُم رجلاً زيد، وفي الذم خَبُث الرجل أبو لهب.

وصيغة (فَعُل) وضعت للغرائز الطبيعية، والسجايا الفطريـة الملازمة لصاحبها، فإذا قلت: فَهُم الطالب على. فقد حولت فَهُم إلـى فعل فصار لازماً، ثم ضمنت معنى المدح والتعجب من شدة فهمـه فصار جامداً. ومن ذلك: "نعم الثواب وحَسُنت مرتفقا".

ومن ذلك: ساء، فإنه في الأصل سَوُأَ بالفتح من السوء ضـد السرور من ساءه الأمر يسوءه إذا أحزنه فهو متعد، ثم حول إلـى فَعُل بضم العين فصار لازما ثم ضمن معنى بئس فيجـرى عليـه أحكامها.

تقول: ساء الرجل أبو لهب، وساء رجلا أبو لـهب. وفـي التنزيل: "وساءت مرتفقا" ففي ساء ضمير مسـتتر مرفـوع علـى الفاعلية يعود على النار، ومرتفقا تمييز. وقوله تعالى: "ساء مثـلا

القوم الذين كذبوا"، وقوله تعالى: "ساء ما يحكمون"[1].

وفي ذلك يقول ابن مالك:

واجعل كبئس ساء واجعل فَعُلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا

حبذا ولا حبذا

تستعمل حبذا في المدح كنعم، وتزيد حبذا على نعم بأنها تشعر بأن الممدوح قريب ومحبوب من النفس، وحب فعل يقصد به المحبة والمدح، وفاعله (ذا). ومن ذلك قول جرير:

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان مَنْ كانا

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وإن ترد ذما فقل لا حبذا

وإعراب (حبذا زيد): حب-فعل، وذا فاعل، وزيد مبتدأ وخبره (حبذا) مقدم. ويقال في الذم: لا حبذا زيد. ومخصوص حبذا ولا حبذا يأتى تابعاً لذا، لا يتقدم فلا يقال: زيد حبذا، كما يقال: زيد

---

[1] يجرى عليها الخلاف المتقدم في (ما) فإن جعلنا (ما) فاعلاً فهى معرفة بمعنى الذى، أى ساء الذى يحكمونه وإن جعلناها تمييزاً فهي نكرة موصوفة، أى ساء شيئا يحكمونه، وعلى الرأيين فالمخصوص بالذم محذوف.

نعم الرجل؛ لأن الكلام جرى مجرى المثل، ويجب أن يكـــون (ذا) بلفظ الإفراد والتذكير أيا كان المخصوص مذكراً أو مؤنثاً، مفـــرداً أو مثنى أو مجموعاً، يقال: حبذا زيـــد، وحبـــذا الزيـــدان، وحبـــذا الهندان، وحبذا الزيدون والهندات، قال ابن مالك:

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

ويجوز أن يكون (حبذا) من كلمتين مركب، والمرفوع بعـــده فاعل. وقيل (حبذا) مبتدأ، والمرفوع بعده خبر.

((أفعل التفضيل))

ويقال له اسم التفضيل: وهو الوصف المبنى على صيغة أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، ويقال هو اسم مصوغ على أفعل للدلالة على أن اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

فإذا قلت: محمد أفضل الناس. فإن محمدا والناس اشتركا في صفة الفضل. وزاد محمد على الناس في تلك الصفة. فالمراد بالتفضيل: الزيادة في الصفة مطلقا في كمال أو نقص أو حسن أو قبح. وكلمتا خير وشر، من باب التفضيل وأصلهما أخير وأشر فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فيهما بدليل ثبوتها في قول الشاعر[1] رؤبه:

بلال خير الناس وابن الأخير

وقراءة بعضهم: من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء. وأفعل التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه، وهو ممنوع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

---

[1] شطر بيت من الرجز، وبلال منع من الصرف للضرورة

شروط صوغ اسم التفضيل:

يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب. وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء. فيقال هو أعلم وأفضل كما يقال في التعجب ما أعلمه وما أفضله وأعلم به وأفضل به.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

أى وأب هنا في التفضيل الذى أبي هناك في التعجب، لكونه لم يستوف الشروط المذكورة.

وشذ بناء التفضيل من وصف لا فعل له نحو قولهم[1]: ألص من شظاظ، وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة، كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر وفيه شذوذان: كونه مبنيا للمجهول، وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب. وسمع هو أعنى بحاجتك بنوه من عنى المبنى للمجهول.

---

[1] أخذ من قولهم: هو لص بكسر اللام أى سارق. وشظاظ بكسر الشين اسم لص معروف من بنى ضبة.

بناء التفضيل من وزن أفعل نحو أكرم:

فيه المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقـــا وقيل: يمتنع مطلقا وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

صوغ التفضيل من فاقد الشرط:

وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه يتوصـــل بـــه إلى التفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما به إلى تعجب وصل * لمانع به إلى التفضيل صل

أى يؤتى بأشد ونحوه فيقال: زيد أشد استخراجا من عمـــرو وأقوى بياضا وأكثر حمرة، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل منصوبـا على التمييز.

حالات اسم التفضيل:

له ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** أن يكون مجردا[1] من أل والإضافة فيجـــب لـــه حكمان:

أحدهما: أن يكون مفردا مذكرا دائما نحو: زيد أفضل مـــن عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو. والزيدون

---

[1] ويسمى النكرة.

أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو، ونحو قولـه تعـالى: ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا فأفرد (أحب) مع الاثنين. فـوزن أفعل ملازم لصورة واحدة مع المفرد والمثنى والجمـع والمذكـر والمؤنث.

الحكم الثانى: أن يؤتى بعده بمن جاره للمفضول نحو قولـه تعالى: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك". وقد تحذف (مـن) مع مجرورها للعلم بها نحو: والآخرة خير وأبقي. أى مـن الحيـاة الدنيا. وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: "أنا أكثر منك مـالا وأعز نفرا". وإلى ذلك أشار الناظم:

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن إن جردا

وأكثر حذف (من) مع المفضول إذا كان (أفعل) خبرا كالآيـة ويقل إذا كان حالا كقول الشاعر: دنوت وقد خلناك كالبدر أجمـلا[1] ويجب تقديم من ومجروها على أفعل التفضيل إن كـان المجـرور بمن استفهاما؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام نحو: أنت ممن أفضل، والأصل: أنت أفضل من من، فقدم ممن على عامله وهـو أفضـل وإلى ذلك أشار الناظم:

---

[1] أى: دنوت أجمل من البدر، ويقل أيضا إن كان صفة نحو: رأيت رجلا أحسـن؛ أى أحسن منك.

وإن تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما

معنى (من) في زيد أفضل من عمرو:

قال سيبويه لابتداء الغاية مع كونها للتبعيض، أى أفضل على بعض منه، وقال ابن مالك: بمعنى المجاوزة، أى جاوز المفضل المفضل عليه وهذا هو معنى التفضيل عند النحاة.

- **الحالة الثانية:** أن يكون أفعل مقرونا بأل فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. نحو عمرو الأفضل وهند الفضلى[1] والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والمحمدون الأفضلون والأفاضل والهندات الفضليات.

الحكم الثانى: ألا يؤتى بمن الجارة للمفضول. نحو قوله تعالى: "وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"

- **الحالة الثالثة:** أن يكون أفعل التفضيل مضافا فإن أضيف لنكرة لزمه أمران: التذكير والتوحيد، ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو: زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون

---

[1] مؤنث أفعل (فعلى)، وجمعه: أفاعل وأفعلون نحو كبرى وأكابر وأكبرون، وجمع فعلى: فعل وفعليات، نحو: كبر وكبريات.

أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والـــهندات أفضل نساء.

وأما قوله تعالى: "ولا تكونوا أول كافر به" بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع؛ لأن أفعل التفضيل مضـــاف إلـــى نكـــرة، فالجواب عنه أنه على حذف الموصوف، فالتقدير: أول فريق كـــافر به، وإن أضيف إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام: قسم يقصد به زيادتـــه على ما أضيف إليه، وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه، فإن أول أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه أو قصد بـــه زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم[1]: الناقص والأشـج أعدلا بنى مروان فيحتمل (أعدلا) أن يؤول بمالا تفضيـــل فيـــه أى عادلاهم؛ لأنهما لم يشاركهما أحد من بنى مـــروان فـــي العـــدل. ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة، ونحو قولك: محمد – صلـــي الله عليه وسلم – أشرف قريش. فالمقصود زيادته في الفضـــل زيـــادة مطلقة على المضاف إليه وعلى غيره، أى أشرف الناس من بيـــن قريش؛ لأنه أفضل من كل خلق الله وليس قريش وحدهم.

---

[1] الناقص هو يزيد بن الوليد عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقـــص أرزاق الجند. والأشج هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن في جبينه أثر شجة مـــن دابة ضربته

وإن قصد بأفعل التفضيل المضاف لمعرفة الزيادة على المضاف إليه وحده فيكون على أصله في إفادة المفاضلة وحكمه جواز مطابقة أفضل التفضيل للموصوف وعدم مطابقته. فالمطابقة نحو قوله تعالى: "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"[1]. فالأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان، ومجرميها مضاف إليه، ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها. وجاز ترك المطابقة نحو قوله تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة". فأحرص مفعول ثان لتجدن، ولو طابق لقيل أحرصى بالياء، وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وقد اجتمع الاستعمالان في قوله عليه السلام: ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا، فإنه أفرد أحب وأقرب وجمع أحاسنكم. والمطابقة نحو: المحمدان أفضلا الطلاب، والمحمدون أفضلو الطلاب، وزينب فضلي النساء، والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء.

---

[1] الأنعام ١٢٣. والمعنى: جعلنا في كل قرية حكامها أكابر مجرميها.

تنبيهات:

١- قد يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل. نحو قوله تعالى: "ربكم أعلم بكم"، وقوله: "وهو أهون عليه". فالمراد في الآيتين: عالم بكم وهين عليه لم يقصد به التفضيل بل قصد به ثبوت الوصف؛ لأنه لا يشارك الله تعالى في علمه أحد. ونحو: الله أكبر أى كبير، أو أنه متصف بذلك دون مشاركة. ولو حمل على التفضيل لكان معناه: الله أكبر من كل كبير.

٢- إذا بنى أفعل التفضيل من فعل يتعدى بمن. جاز لك الجمع بينها وبين (من) الداخلة على المفضول نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو.

٣- جواز الفصل بين (من) الجارة للمفضول وبين أفعل التفضيل نحو قوله تعالى: "ونحن أقرب إليه منكم"، وقوله تعالى: "النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم"، وقوله: "قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه". ونحو: زيد أسرع إلى الخير من على. نفضل بالجار والمجرور بين (أفعل) والمفضل عليه المجرور بمن.

عمل أفعل التفضيل:

أولا: عمله الرفع. فإن أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة فإذا قلت: زيد أفضل ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد.

وأجاز سيبويه فيما حكى عن العرب رفعه الاسم الظاهر والضمير المنفصل وهى لغة قليلة نحو: مررت برجل أكرم منه أبوه، أو أكرم منه أنت بجر أكرم بالفتح على أنه صفة لرجل، ويرفع الأب وأنت على الفاعلية بأكرم على معنى فاقه في الكرم أبوه أو أنت. وأكثر العرب يوجب رفع أكرم على أنه خبر مقدم وأبوه وأنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أكرم ضمير مستتر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع جر صفة لرجل.

وأما عمله النصب فإن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول بإجماع وينصب التمييز فقط بشرط أن يكون التمييز فاعلا في المعنى نحو: أنت أفضل من محمد أدبا، أى فضل أدبك. ونحو قوله تعالى: أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا".

خاتمة:

((في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر))

إن كان أفعل التفضيل من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو المؤمن أحب لله من نفسه، والمؤمن أحب إلى الله من غيره[1].

وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدرى به. وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد عن الحرام وأحرص على الحمد وأجدر بالشرف.

---

[1] أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر من حيث كونه مخلوقا له.

((التوابع))

هذا باب النعت

ويراد به الوصف والصفة، وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولايقال نعوته.

والأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل وتسمى لأجل ذلك التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه وإلى ذلك أشار الناظم:

يتبع في الإعراب الأسماء الأوّل ... نعت وتوكيد وعطف وبدل

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق

أى أن النعت هو التابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به نحو: جاء زيد العالم في النعت الحقيقي، أو جاء زيد العالم أبوه في النعت السببي[1]. والنعت المخصص

---

[1] النعت السببى هو ما رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود على الموصوف وسمى بالسببي نسبة إلى الضمير الذى يربطه بالمنعوت.

للنكرة نحو: جاء رجل تاجر في النعت الحقيقي وتاجر أبـــوه فـــي النعت السببي. والنعت يكون للإيضاح والتخصيص كما سبق. وقـــد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين، أو لمجرد الذم كـــأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحـــو: إن الله يـــرزق عبـــاده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو مـــــررت برجليـــن عربـــي وعجمي أو للإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للتوكيـــد نحو: "فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة" فالأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ولكونه لغيرهما إنما هو بطريق المجاز.

موافقة النعت للمنعوت:

يجب موافقة النعت لما قبله في وجوه الإعراب الثلاثة الرفـع والنصب والجر، وفى التعريف والتنكير. تقول في التعريـف جـاء محمد الكريم برفعهما، ورأيت زيدا العالم بنصبهما، ومررت بعلـــى العالم بجرهما. وفى التنكير: جاءنى رجل فاضل ورأيـــت رجـلاً فاضلاً ومررت برجل فاضل.

قال ابن مالك:

فليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا كامرر بقوم كُرما

فإذا قلت: جاءنى رجل كريم ورجلان كريمان ورجال كـرام ففي الوصف ضمير مستتر يعود على الموصـــوف. وكذلـك فـي التعريف جاءنى الرجل الكريم والرجلان الكريمـــان. وهـذا هـو الوصف الحقيقي أى يجرى الوصف على من هوله. أما الوصـــف المجازى فهو يجرى على غير من هو له نحو: جاءنى رجل كريـم الأب، بالإضافة أو كريم أبا بالتمييز. وجاءنى رجـــال كـرام الأب بالإضافة، أو كرام أبا بالتمييز. فالنعت إما حقيقي وإما سببي.

ويستثنى من ذلك الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمـن أو أضيف إلى نكرة كما عرفنا سابقا في باب التفضيل، فإنـــه يلزمـه الإفراد والتذكير نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضـل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل منه. وكذلك مـورت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين. وكذلـــك يســتثنى الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث على وزن فعـول بمعنـى فاعل وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجـل قتيل وامرأة قتيل.

وإن رفع الوصف الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز لـم يعتبر حال الموصوف في الإفراد والتذكير والتأنيث. تقول مـررت

برجل[١] جالسة أمه بتأنيث جالسة لأنها مسندة للأم وإن كان الموصوف مذكرا. وبامرأة قائم أبوها[٢]. بتذكير قائم لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثا وتقول: مررت برجلين قائم أبواهما بإفراد قائم وإن كان الموصوف مثنى. وتقول في الجمع مررت برجال قائم آباؤهم بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا.

ما ينعت به:

الأشياء التى ينعت بها، أحدها: المشتق. قال الناظم:

وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمنتسب

والمراد بالمشتق هنا ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول، والصفة المشبهة نحو حسن، واسم التفضيل نحو أفضل وأقوى وأكرم. ومثل الناظم في البيت بصعب وذرب[٣] وهى الصفة المشبهة. والمراد بشبه المشتق هو الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة غير المكانية، وذى

---

[١] كما تقول جلست أمه

[٢] كما تقول قام أبوها

[٣] الذرب: الحاد من كل شيء

بمعنى صاحب، وأسماء النسب. تقول: مررت بزيد[1] هذا، ومررت برجل ذى مال. ومررت برجل مصرى. وهـذه الأنـواع الثلاثـة أفادت من المعنى ما يقيـده المشـتق؛ لأن لفظـة (هـذا) معناهـا الحاضر، ولفظه (ذى) معناها صاحب، ولفظه (مصـرى) معناهـا منسوب إلى مصر ولذا صح النعت بـها. وأمـا أسـماء الإشـارة المكانية نحو: مررت برجل هنا أو هناك فمتعلقة بمحـذوف صفـة لرجل لأنها ظروف وليست صفات.

مما ينعت به: الجملة:

وللنعت بها ثلاثة شروط:

شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو قوله تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله. فجملة ترجعون فـي موضع نصب نعت ليوما، وهو نكرة لفظا ومعنى. والرابـط بيـن المنعوت والنعت الضمير المجرور بفي. أو يكون المنعوت نكـرة معنى لا لفظا، وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فأعف ثم أقول لا يعنينى

فالمراد باللئيم الجنس. وجملة (يسبنى) في موضـوع جـر

---

[1] ومنه قوله تعالى: "فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا" أى اليـوم الحـاضر الآن.

صفة للئيم وهو الدنىء الأصل. وصح نعته بالجملة نظرا إلى معنـاه فإن المعرف بأل الجنسية لفظة معرفة ومعناه نكرة.

وهناك شرطان في الجملة المنعوت بها:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بـــالموصوف إما ملفوظ، كما تقدم في قوله تعالى: "واتقوا يوما ترجعون فيه إلـــى الله" أو مقدر كقوله تعالى: "واتقوا يوما لا تجزى نفس عـــن نفـــس شيئا" أى لا تجزى فيه، والشرط الثانى: أن تكون الجملة خبريـة أى محتملة للصدق والكذب فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية فلا يقـــال مررت برجل اضربه ولاتهنه، فإن جاء في لسان العرب ما ظـاهره ذلك يؤول على إضمار القول؛ لأن القول كثر إضماره في الكـــلام كقول الشاعر يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليـــل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لـــون الذئب. قال[1]:

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

مما ينعت به: المصدر، وكان حقه ألا ينعت بـــه لجمـــوده،

---

[1] المذق بفتح الميم وسكون الذال هو اللبن المخلوط بالماء فيقل بياضه والشاهد في هل رأيت الذئب قط لأنها جملة إنشائية وظاهرها إنها صفة لقوله (مذق) وليـــس كذلك فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط.

ولكنهم وصفوا به قصدا للمبالغة[1]. والنعت بالمصدر له شروط:

أحدها ألا يؤنث ولا يثني ولا يجمع. الثـــاني: أن يكـــون مصـــدرا ثلاثيا. الثالث: ألا يكون مصدرا ميميا. قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

تقول: هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عـــدل ورجـــال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامـــــرأة ذات عـــدل ورجلان ذوا عدل وهكذا؛ لأن المصدر من حيث هـــو مصـــدر لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث. ووقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا فإنـــه لا يطرد بل يقتصر فيه علي ما سمع، وقلنا ألا يكون مصدرا ميميـــا في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فأنه لا ينعت به.

تعدد النعوت:

إن كان المنعوت غير واحد مثل المثني والجمع مـــن غـــير تفريق واتحد معني النعت ولفظه طابق النعت المنعوت نحو: حضـــر رجلان فاضلان أو رجال فضلاء، وإن اختلف معني النعت ولفظـــة كالعاقل والكريم وجب التفريق فيه بالعطف بالواو. كقول مـــــررت برجلين كريم وبخيل، قال ابن مالك في الألفية:

---

[1] نحو هذا رجل عدل، أي تجعل الموصوف كأنه العدل نفسه وكأنه مصدر العدل.

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقة لا إذا ائتلف

ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين.

ومثال المختلف: مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه. فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال. ويستثني من ذلك نعت الإشارة فلا يأتي فيه التفريق. فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير ولكن قد يجوز علي البدل. ويجوز تعدد النعت لمنعوت واحد فإذا اتحد المعني فلا عطف نحو قوله تعالي: هو الله الخالق الباريء المصور" وإن اختلف جاز العطف نحو : جاء الرجل العالم والكريم والشجاع وجاز ترك العطف.

قطع النعت:

يجوز قطع النعت ويجعل خبرا لمبتدأ محذوف، أو مفعولا لفعل محذوف.. قال ابن مالك:

وارفع وانصب إن قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

فإذا قلت: الحمد لله الحميد. جاز رفع الحميد بإضمار مبتدأ أي هو، وقوله تعالي: وامراته حمالة الحطب بنصب حمالة بإضمار أذم.

فإذا قلت: مررت بزيد العالم. جاز الأوجه الثلاثة. فالجر علي النعت، والرفع علي الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب علي

المفعولية بفعل محذوف، ولك أن تقول: هو العالم أو أعني العالم.

جواز حذف المنعوت:

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت صالحا[1]. لمباشرة العامل نحو قوله تعالي : "وألنا له الحديد أن اعمل سابغات" أي اعمل دروعا سابغات. فحذف المنعوت للعلم به لتقديم ذكر الحديد. ونحو قوله تعالي: "من عمل صالحا فلنفسه" أي عملا صالحا.

ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالي: "يأخذ كل سفينة غصبا" فحذف النعت وبقي المنعوت، أي كل سفينة صالحة".

تقديم النعت علي المنعوت

إذا تقدم النعت علي المنعوت وكان معرفة أعرب النعت المقدم علي حسب العوامل وأعرب المنعوت بدلا. نحو :جاءنا الكريم محمد فتعرب الكريم فاعلا، وهو النعت في الأصل، وتعوب محمدا بدلا وهو المنعوت في الأصل.

---

[1] فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل بأن كان جملة أو شبه جمله فيشترط أن يكون المنعوت بعض اسم مجرور بمن أو في. نحو : منا حضر ومنا غاب ، أي منا فريق حضر ومنا فريق غاب. ونحو قوله تعالي: ومنا دون ذلك" وقوله: وما منا إلا له مقام معلوم.

ويجوز إضافة الصفة للموصوف نحو: أنتم كرام الناس أي : الناس الكرام. نحو قوله تعالي: يعلم خائنـــة الأعيــن" أي الأعيــن الخائنة. فأضاف الصفة للموصوف.

وقيل يقدم النعت ويكون نعتا مقدما في الأعراب، نحو: جــاء الفاضلُ محمدٌ.

وإن كان النعت نكرة وقدم علي المنعوت أعرب حالا نحـــو قول كثير عزة.

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

أي: لمية طلل موحش. فقدم النعت وأعرب حالا.

((باب البدل))

هذه التسمية للبصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين، والبدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. قال الناظم:

التابع: المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمي بدلا.

وقوله المقصود بالحكم يخرج به ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها.

أقسام البدل:

البدل أربعة أنواع:

الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو قوله تعالي: "اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم" فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل، ويسمي البدل المطابق. ونحو قوله تعالي" إلي صراط العزيز الحميد الله" فيمن قرأ (الله) بالجر. فالله بدل من العزيز، والأولي أن يسمي هنا البدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأن (كلا) يطلق علي ما يقبل التجزئة، والله مُنزّه عن ذلك.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله نحو: أكلت

الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولابد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلي المبدل منه ليربط البعض بكله كما في الأمثلة السابقة. وكما في قوله تعالي:"ثم عموا وصموا كثير منهم. فكثير بدل من الواو الأولي ، والواو الثانية عائدة علي كثير، والأصل ثم عموا كثير منهم وصموا. والرابط هنا قوله منهم. وقد يحذف الضمير الرابط بين البدل والمبدل منه. نحو قوله تعالي: ولله علي الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا. فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل، والضمير العائد علي المبدل منه مقدر أي منهم.

النوع الثالث:

بدل الاشتمال: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله علي معناه بطريق الإجمال كأعجبنى زيد عمله أو حسنه أو كلامه. فالإعجاب مشتمل علي زيد بطريق الإجمال، والمتكلم يقصد الإعجاب بشيء يتعلق به كثوبه أو عمله أو كرمه، ونحو: سرق علي ثوبه أو ماله. وبدل الاشتمال شرطه أن يكون فيه الضمير الرابط كبدل البعض من الكل. ومثله قوله تعالي:" يسألونك عن الشهر الحرام

قتـــال فيه. فالسؤال عن الشهر مجازا وعن القتـــال فيـــه حقيقة. فقتال بدل اشتمال من الشهر. والرابط بينهما الـــهاء المجرورة بفي. ومثال الرابط المقدر نحو قولـــه تعـــالي:" قتل أصحاب الأخدود[1] النار ذات الوقود. أي النار فيـــه. فالنار بدل من الأخدود.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه.

وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أما أن يكون المبدل منه مقصوداً وتبين بعد ذكره فســـاد قصده ويسمي بدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسيانا.

الثاني: أن لم يكن المبدل منه مقصودا ولكن سبق إليه اللســـان، أي سبق لسان المتكلم إلي ذكر المبدل منه غلطا وهـــو يقصد ذكر البدل وهو بدل الغلط، أي بدل عـــن اللفـــظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلـــط. فـــالغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالقلب.

الثالث: يقصد كل واحد منهما صحيحا وهو بدل الإضـــراب أو

---

[1] الأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيمـــا فـــي الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر تركناه.

بدل البداء، يعني بدا للمتكلم ذكر البدل بعد ذكر المبدل منه قصدا.

فإذا قلت: اعط السائل درهما دينارا.

يحتمل بدل الغلط والنسيان والبداء، وذلك باختلاف التقدير وحسب الإرادة، لأن المتكلم إن كان يريد إعطاء السائل دينارا فسبقه لسانه إلي الدرهم فهو بدل الغلط، وإن كان المتكلم يريد إعطاء السائل درهما من أول الأمر ثم تبيّن له فساد إرادته وأن الصواب هو الدينار فهو بدل النسيان. وإن كان أراد الأول وهو الدرهم ثم اضرب عنه إلي الأمر الآخر وهو الدينار. وجعل الدرهم في حكم المتروك فبدل إضراب أو بداء؛ لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني.

وقد مثّل ابن مالك بقوله:

كزره خالدا وقبلّه اليدا * واعرفه حقه وخذ نَبْلا مُدَى

فخالدا بدل كل من كل وهو الهاء في زره، وقوله (اليدا) بدل بعض من كل. وحقه بدل اشتمال من الهاء في اعرفه، ومدى جمع مديه وهو السكين بدل غلط أو نسيان أو إضراب فإن كان المتكلم أراد الأمر بأخذ النبل ثم ظهر له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر

بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلي الأمر الأخر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء..

مطابقة البدل للمبدل منه في التنكير والتعريف

يجب مطابقة البدل للمبدل منه في أوجه الأعراب المختلفة.

أما المطابقة في التعريف والتنكير فلا تجب. بل يجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالي: "صراط العزيز الحميد الله" في قراءة جر لفظ الجلاله. فالله بدل من العزيز، والاثنان معرفة، ويجوز إبدال النكرة من النكرة كقوله تعالي: إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا. فحدائق بدل عن مفازا.

ويجوز إبدال المعرفة من النكرة نحو قوله تعالي:" وإنك لتهدي إلي صراط مستقيم صراط الله" فصراط الله معرفه بالإضافة وهي بدل من صراط مستقيم وهو نكره.

وتبدل النكرة من المعرفة نحو قوله تعالي: لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة" فناصية نكرة بدل من الناصية المعرفة.

إبدال الظاهر من المضمر

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم من الأمثلة، ويبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بشرط أن يكون بدل بعض من كل أو بدل اشتمال.

فبدل البعض من الكل كأعجبتني وجهك. فوجهك مرفوع علي البدل من تاء المخاطب بدل بعض من كل. وقوله تعالي: " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الأخر" فمن الموصوله المجرورة باللام بدل من الكاف في (لكم) بدل بعض من كل. فالكاف في لكم للمخاطبين جميعا.

وبدل الاشتمال نحو: أعجبتني كلامك. فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب.

أما إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل كل من كل فيجوز بشرط أن يفيد الإحاطة. والشمول كالتوكيد نحو قوله تعالي: "ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) المجرورة باللام، ولهذا أعيدت اللام في البدل وإلي ذلك أشار الناظم:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا.

إبدال الظاهر من ضمير الغائب

يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب في جميع أنواع البدل. فبدل الكل من الكل نحو قوله: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" فالذين ظلموا بدل كل من الواو في أسروا وقيل: الذين ظلموا مبتدأ مؤخر، وأسروا النجوى خبر مقدم.

وبدل البعض نحو: ضربته رأسه. فرأسه بدل بعض من الهاء في ضربته.

إبدال المضمر من المضمر

لا يبدل المضمر من المضمر موافقة للسماع. ونحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين. وكذلك نحو رأيتك إياك.

كما لا يجوز إبدال المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا إياه ويعرب إياه توكيدا لا بدلا من زيد. وهذا قول ابن مالك في التسهيل وقد سكت عنه في الألفية.

إبدال الفعل من الفعل

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل بشرط أن يتحد المبدل منه والمبدل في الزمان نحو قول الشاعر:

منى تأتنا تُلْمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججا

فقوله (تلمم) بدل كل من (تأتنا) بدل فعل من فعل، لأن المراد بالإلمام النزول بهم مجازا وهو معنى الإتيان.

وأما بدل الاشتمال فنحو قولك: من يصل إلينا يستعن بنا يعن. فقوله: يستعن بدل اشتمال من الفعل: يصل؛ لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل علي الاستعانة، ومنه قوله تعالي: " ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب". فيضاعف بدل اشتمال من (يلق أثاما) لآن لقيّ الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل علي المضاعفة، وذهب بعض النحاة أنه بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام.

إبدال الجملة من الجملة

تبدل الجملة من الجملة نحو قوله تعالي: "أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون" فقوله:" أمدكم الثانية بدل من جملة: أمدكم بما تعلمون بدل بعض من كل؛ لأن الجملة الثانية أخص من الأولي ومنه قوله تعالي: " قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً"

الفرق بين بدل الفعل من الفعل وبدل الجملة من الجملة أن الفعل يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً أو تقديرا، والجملة تتبع مـا قبلها محلا إن كان له محل. فإن لم يكن لها محل من الإعراب كان إطلاق التبعية علي البدل مجازا.

الفرق بين البدل وعطف البيان

الأول: أن عطف البيان لا يكون مضمرا، ولا تابعا لمضمر، بخلاف البدل فإنه يجوز أن يكون تابعا لمضمر باتفاق النحاة، نحو قوله تعالي: "تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا" فقوله: لأولنا بدل من (نا) في لنا. ونحو: مررت به محمد.

الثاني: عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل، فقد تبدل المعرفة من النكرة والعكس. وقد سبق ذلك في البدل.

الثالث: عطف البيان لا يكون جملة ولا يكون إلا مفردا تابعا لمفرد بخلاف البدل.

الرابع: عطف البيان لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل فيجوز نحو قوله تعالي:"اتبعوا المرسلين، اتبعوا من لا يسألكم أجرا".

الخامس: عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل، بخلاف البدل فإنه يجوز كما سبق.

السادس: عطف البيان لا يكون بلفظ الأول بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك إن كان في الثاني زيادة بيان كقوله تعالي في قراءة يعقوب: "وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعي إلي كتابها" بنصب كل الثانية. فإنها تبدل من (كل) الأول، ومعها زيادة بيان حيث اتصل بها ذكر سبب الجثو، وهو دعاء كل أمة إلي قراءة كتابها. ونحو: مررت برجل رجل عاقل.

السابع: عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، لأنه البدل هو المقصود بالحكم، ولهذا امتنع البدل وتعين عطف البيان في نحو: يا زيد الحارث، فالحارث عطف بيان، ولا يصح أن يكون بدلا لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يصح في الحارث

أن يحل محل الأول ، لأن (يا) لا تدخل علي مـــا فيـــه (أل). فلا يجوز أن تقول: يا الحارث. ونحو: "يا أيـــها الرجل والد زيد، فيشترط في تابع (أي) أن يقترن بـــأل. فلا يجوز: يا أيها والد زيد.

الثامن: عطف البيان في المعارف متفق عليه. أما في النكـرات فاختلف فيه. فقد منعه البصريون وأجـــازه الكوفيـــون وابن مالك ومنه قوله تعالي: أو كفارة طعام مســـاكين. فالبصريون يجعلون ذلك بدل كل من كـــل، يخصـــون عطف البيان بالمعارف.

((التوكيد))

مصدر (وكد) والأصل هو الواو، والهمزة فى التأكيد بدل من الواو، ويقال: أكد تأكيدا، ووكد توكيدا، وهو على نوعين لفظى ومعنوى.

والمعنوى له ألفاظ:

أشار إليها ابن مالك بقوله:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا

أى يطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع. تقول: جاء زيد نفسه أو عينه، أو نفسه عينه، والمراد حقيقة زيد. وتقول: جاءت هند نفسها أو عينها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، ويجوز جره بالباء فتقول: جاء زيد بنفسه، ومحل المجرور فى الإعراب مثل إعراب المتبوع.

جمع النفس والعين عند توكيد المثنى:

تجمع النفس أو العين فى توكيد المثنى على (أَفْعُل) وهو الأفصح عند الجمهور فتقول: قام الزيدان أنفسهما أو أعينهما، وفى غير الأفصح تقول: نفسهما عينهما بالإفراد. ويشترط للتوكيد بالنفس والعين تقدم المؤكد، وإضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكد.

فإن فقد الشرط أعربا حسب العوامل[١].

كـــل:

من ألفاظ التوكيد المعنوى (كـــل) ويقصـــد بـــها الشـــمول والإحاطة بأجزاء المتبوع، وتعرب (كل) تابعـــة للمؤكـــد، وتكـــون مضافة لضمير يناسب هذا المؤكد، ليحصـــل الربـــط بيـــن التـــابع ومتبوعه كما فى قوله تعالى: "وإليه يرجع الأمر كله". وقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"، وقوله: "تؤمنون بالكتاب كله".

ويشترط فى التوكيد بـــ (كل) أن يكون المؤكد لـــه أجـــزاء يصح وقوع بعضها موقعه، فلا يصح أن تقول: "جاء زيد كله".

ويصح أن يؤكد بعد (كل) بألفـــاظ مثـــل أجمـــع وجمعـــاء وأجمعين وجمع تقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعـــاء. والطلاب كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع. قال تعالى: "فســـجد الملائكة كلهم أجمعون" وقد يؤكد بهذه الألفاظ، وإن لم يتقدم عليـــهن (كل)، نحو: جاء الجيش أجمع، والقـــوم أجمعـــون، قـــال تعـــالى: "لأغوينهم أجمعين".

---

[١] نحو قوله تعالى: "ويحذركم الله نفسه"، وقوله: "كل نفس ذائقة الموت".

ولفظ (كل) لا يعرب توكيدا إلا إذا سبقه مؤكد. وإذا لم يقع بعد مؤكد فإنه يعرب على وفق سياق الأسلوب. وأمثلة ذلك قوله تعالى: "وكل فى فلك يسبحون"، وقوله تعالى: :لكل أمة جعلنا منسكا".

وإذا وجد المؤكد وكانت (كل) غير مضافة لضمير لا تكون توكيدا. نحو قوله تعالى: "إنا كلا فيها" فى قراءة النصب وكلا فى الآية بدل من (نا) إسم إن. وإذا كان التقدير: إنا كلنا فيها بحذف الضمير فإنه يجوز جعلها توكيدا.

كلا وكلتا:

وهما من ألفاظ التوكيد. ويشترط فى التوكيد بهما أن يسبقهما مؤكد مثنى، وأن يضافا لضمير يناسبه فى التثنية، ويعرب التوكيد حينئذ إعراب المثنى، نحو: جاء الطالبان كلاهما، ورأيت الصديقين كليهما، وجاءت الطالبتان كلتاهما.

وإذا لم يضف كلا وكلتا إلى ضمير بل أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا إعراب الاسم المقصور فى جميع أحواله، ويلزم الألف التى لا تظهر عليها الحركات مثل فتى ومصطفى. قال تعالى: "كلتا الجنتين أتت أكلها" وتقول: كلا الرجلين حاضر أو حاضران.

جميع:

من ألفاظ التوكيد. تقول: جاء القوم جميعهم، وجاء الجيش جميعه ولابد من اتصال ضمير المتبوع بلفظ (جميع) ليحصل الربط كما ذكرنا، أما قوله تعالى: "خلق لكم ما فى الأرض جميعا" فلفظ جميعا حال، وليس توكيدا، لعدم الضمير.

ويشترط لإعراب لفظ (جميع) توكيدا أن يسبقه مؤكد كما قلنا فى لفظ (كل)، فإذا لم يسبقه مؤكد أعرب وفق السياق. كما قال تعالى: "فإذا هم جميع لدينا محضرون"، وقع خبرا مرفوعا، وقوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا" حال منصوب.

توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين

إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين وجب توكيده، أولا بالضمير المنفصل، وذلك نحو: قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، قال ابن مالك:

وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

أما إذا قلت: قاموا كلهم فتوكيد الضمير جائز لا واجب لأن التوكيد بغير النفس والعين، وإذا قلت: ضربتهم أنفسهم فجائز كذلك لأن الضمير المؤكد غير مرفوع.

ألفاظ أخرى للتوكيد:

استعمل النحويون لفظ (عامة) للتوكيد. تقول: المحسنون عامتهم محبوبون، ليت العمال عامتهم مخلصون. ولم يستعمل لفظ (عامة) فى القرآن الكريم.

توكيد النكرة

ألفاظ التوكيد معارف؛ لإضافتها إلى ضمير يطابق المؤكد. والجمهور جعل التوكيد خاصا بالمعارف، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرةإن كانت محدودة. نحو: صمت شهرا كله، ولا يجوز صمت زمنا كله، لأن النكرة غير محدودة.

التوكيد اللفظى:

هو إعادة اللفظ، نحو: جاء زيد زيد، ونحو قول الرسول عليه السلام: "أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها باطل باطل باطل" ونحو قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقد يقترن التوكيد اللفظى بعاطف نحو قوله تعالى: كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون، ونحو قوله تعالى: "أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى". ومعنى (أولى لك) التهديد والوعيد وهو من الولى

وهو القرب. وهذا من توكيد الجمل.

ومن ذلك توكيد الضمائر المنفصلة نحو: أنت أنـــت عـاقل والضمائر المتصلة يجب أن يعاد مع التوكيد بها ما اتصل بـــالمؤكد نحو إنك إنك عاقل، ونحو عجبت منك منك.

وكذلك الضمير المرفوع المنفصل يؤكد كل ضمير متصـــل مرفوعا نحو: جئت أنت، أو منصوبـــا نحـــو: أكرمتـــك أنـــت، أو مجرورا نحو: مررت بك أنت. وكذلك التوكيد بالحروف الجوابيـــة مثل: نعم نعم، وأجل أجل، وبلى بلى.

باب العطف

وهو في الأصل مصدر عطفت الشـــيء إذا ثنيتـــه، وفـــي الاصطلاح ضربان: عطف نسق بحرف، وعطف بيان بغير حرف. والكلام الآن في عطف البيان وسمى بيانا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه. وتعريفه أنه التـــابع المشـــبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفـــة وتخصيصـــه إن كـــان نكره. فخرج بالمشبه للصفـــة النعـــت وخـــرج بقولـــه الإيضـــاح والتخصيص: التوكيد والبدل.

وكون عطف البيان يفيد إيضاح المعرفة متفق عليـــه عنـــد البصريين والكوفيين. كقول الشاعر[1].

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر[2]

فعمر عطف بيان على أبي حفص للايضاح. والثاني وهـــو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون وجماعـــة

---

[1] قال أعرابي هذا البيت إخبارا عن عمر بن الخطاب رضـــي الله عنـــه. وقـــال الاعرابي لعمران ناقتي قد نقبت فاحملني. فقال له عمر كذبت وأبى أن يحملـــه وحلف على ذلك.

[2] يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها فـــي المضـــارع إذا رق خفه، ودبر البعير أذ أحفي فأنه تفسير له.

من البصريين، وجوزوا أن يكون منه أى من عطف البيان للنكـــرة قوله تعالى: "أو كفارة طعام مساكين" فيمن نـــون كفـــارة فطعـــام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو قوله تعالى: "من ماء صديـــد" فصديد عطف بيان على ماء، والباقون من البصريين يوجبون فـــي ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيـــان بالمعـــارف، وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في أوجه الإعـــراب الثلاثـــة وهى الرفع والنصف والجر: والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن، وأما قول الزمخشرى إن "مقام إبراهيم" عطف بيان على "آيات" فـــي قوله تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم" فمخالف لإجماع النحـــاه، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفـــة، ومقام في الآية مخالف لآيات من وجوه ثلاثة:

الأول: آيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة

الثانى: آيات جمع، ومقام مفرد

الثالث: آيات مؤنث، ومقام مذكر

ولا يجوز أن يكون "مقام إبراهيم" بدلا، لأنهم نصوا علـــى أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدد تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم فهو مبتدأ حذف خبره.

ويصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل أن يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان إلا إن امتنع الاستغناء عنه فيمتنع أن يكون بدلا. أو يمتنع إحلاله محل الأول نحو: يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول. فلو قيل يا الحارث لم يجز، لأن يا وأل لا يجتمعان ونحو قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا[1]

فبشر عطف بيان على البكرى ولا يجوز أن يكون بدلا منه، فلا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر، لأن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكرى، فلا يقال: أنا الضارب زيد.[2]

---

[1] الطير مبتدأ وترقبه خبر

[2] الفراء يجيز أن الضارب زيد، ويجوز عنده أن يكون (بشر) في البيت بدلا.

عطف النسق

من نسقت الشيء نسقا بالتسكين إذا أتيت به متتابعا. وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف. وهذه الأحرف نوعان:

أحدهما: ما يقتضى التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب في اللفظ وفى المعنى. وهى ستة أحرف: الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو. تقول: جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد، فزيد شارك للقوم في اللفظ بالضمة، وفى المعنى وهو المجيء، ويلاحظ أن" أم وأو" لهما شرط زائد وهو ألا يقتضيا إضرابا، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذى في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وكذلك أو مشركة لما قبلها ما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره.

ثانيهما: ما يقتضى التشريك في اللفظ دون المعنى. إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو (بل) نحو ما قام زيد بل عمرو، "ولكن" نحو ما قام زيد لكن عمرو، وإما لكونه بالعكس وهو أن ينفي عما بعده ماثبت لما قبله وهو (لا) نحو جاء زيد لا عمرو.

والحاصل مما سبق أن حروف العطف تسعة وهى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يشرك فى اللفظ فقط وهى ثلاثة: (بل ولكن ولا). بسبب اختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفى. إذ ما قبل بل ولكن نفى، وما بعدهما مثبت ولا بالعكس.

الثانى: ما يشرك لفظا ومعنى وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى [1].

الثالث: ما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو.

---

[1] ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ليست بحرف عطف وإنما هى حرف إبتداء ويعربون ما بعدها بإضمار عامل. ففى قولك جاء القوم حتى أخوك: يضمرون جاء أى جاء أخوك ورأيت القوم حتى أباك. أى حتى رأيت أباك.

كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

أما الواو: فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه نحو قوله تعالى: "ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم" فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر متقدم، وتعطف متقدما في الحكم على متأخر نحو قوله تعالى: "كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك" فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر، وتعطف مصاحبها للمعطوف عليه فى الحكم نحو قوله تعالى: فأنجيناه وأصحاب السفينة" فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب أى تفيد المعية. وإلى ذلك يشير ابن مالك:

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة في القلة والكثرة. فمجيء الواو للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل. وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأحكام. منها أنها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به. أى بالمعطوف عليه. نحو إختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، وسواء زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو. فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة لا يكتفى به. فلا يقال اختصم زيد وجلست بين زيد.... وهكذا.

لأن الاختصام والتضارب والمساواة والبينية من المعانى النسبية التى تقوم الا باثنين فصاعدا، وأنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها وأنها لمطلق الجمع.

فإن قلت لماذا جاء العطف بأم في قوله تعالى: سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" علما بأن المساواة لا يعطف فيها إلا بالواو؟ فالإجابة على ذلك بأن الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ومن أحكام الواو أنها تعطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى: لكل "جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" ومن أحكامها أيضا أن تأتى بعدها (لا) إذا عطفت مفردا بعد نهى قوله تعالى: "ولا الهدى ولا القلائد".

أو نفى نحو "فلا رفث ولا فسوق" وأيضا وقوع (إما) بينها وبين معطوفها إذا عطفت مفردا على مفرد نحو: إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا".

الفاء:

وأما الفاء فللترتيب المعنوى، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى: "خلقك فسواك" وتكون الفاء للتعقيب وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو قوله تعالى: "أماته

فأقبره"، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال تـــزوج فـــلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولـــة، وكثيراً يقتضى الفاء أيضا التسبب وهو أن يكون المعطـــوف بـــها متسببا عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة أو صفة.

فالأول: نحو قوله تعالى: "فوكزه موسى فقضى عليه"

والثانى نحو قوله تعالى: "لآكلون من شجرة من زقوم فمالئون منـــها البطون فشاربون عليه من الحميم.

ثم[1]:

تفيد الترتيب والتراخى نحو قوله تعالى: "فأقبره ثم إذا شـــاء أنشره" وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قولـــه تعـــالى: "خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها[2]" وأجيب عن ذلك بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل آية أخرى وهى[3] قوله تعالى: "هو الـــذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها " والقصة واحدة.

---

(١) أما ثم بفتح الثاء اسم يشاربه إلى المكان البعيد نحو قوله تعـــالى "وأزلفنـــا ثـــم الآخرين" وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولا به لرأيـــت فـــي قوله تعالى "وإذا رأيت ثم رأيت"

(٢) سورة الزمر ٦

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٩

حتى: للعطف بحتى أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه نحو: "أعجبتنى الجارية حتى حديثها" ولا يجوز حتى ولذها لأنه ليس جزءا منها.

الثانى: كونه ظاهر لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا.

الثالث: كون المعطوف اسما لا فعلاً، لأن الأصل فيها أن تكون حرف جر، والجر مختص بالأسماء، فإذا دخلت على جملة كانت ابتدائية. نحو قوله تعالى: "حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء".

الرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك فإن الأنبياء والملوك غاية الناس، ونحو يجزى المؤمن بالحسنات حتى مثقال الذرة فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسى.

والكوفيون لا يجيزون العطف بها، ويقولون إنها حرف ابتداء.

أم:

لها حرفان: (منقطعة – ومتصلة) والمتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة[١] سواء أولاً، والمسبوقة بهمزة التسوية هى الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين. نحو قوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم: أى سواء عليهم الإنذار وعدمه، أو اسميتين. نحو قول الشاعر:

ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع[٢]

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن فالأمران سواء، أو مختلفين نحو قوله تعالى: "سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون "أى سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم، ونحو قولك ما أبالى أزيد قاعد أم قام.

وإما أن تسبق المتصلة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو كان الجواب: زيد أو عمرو

---

[١] لكن لابد من وجود ما يشبهها نحو ما أدرى وما أبالى ونحوهما

[٢] الشاهد في (أم) المتصلة حيث وقعت بين جملتين اسميتين وقد تقرر أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين.

ولا يقال لا، ولا نعم. وتقع أم المسبوقة بـــهمزة التعيين بين – مفردين، ويتوسط بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى: أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها" فالسؤال وقع عن المسند إليه فقط، والحاصل من ذلك أن (أم) المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وهمزة التسوية لا تستحق جوابا. أما همزة التعيين فهى للاستفهام وتستحق جوابا.

(أم) المنقطعة[1]

تأتى بمعنى (بل) نحو قوله تعالى: "أم له البنات ولكم البنون" أى بل أله البنات، وقوله تعالى: "هل يستوى الأعمى والبصير. أم هل تستوى الظلمات والنور" أى بل هل تستوى، ونحو قوله تعالى: "لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه. أى: بل يقولون افتراه.

---

[1] هى: الخالية من همزة التسوية وهمزة التعيين، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولانقطاع ما بعدها عما قبلها.

أو:

تأتى بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هنداً أو أختها، أو تأتى للإباحة نحو: "جالس العلماء أو الزهاد" والفرق بين التخيير والإباحة امتناع الجمع بين – المتعاطفين في التخيير. فلا يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين، ويجوز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة، وتأتى (أو) أيضاً بعد الخبر. وهو الكلام الخبرى الذى يحتمل الصدق والكذب. نحو قوله تعالى: "لبثنا يوما أو بعض يوم "فأو للشك من القائلين ذلك، وتأتى للإبهام نحو قوله تعالى: "أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً" وتأتى للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وقد تأتى (أو) بمعنى الواو كما في قوله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" أى ويزيدون أو بمعنى: بل يزيدون.

لكن:

تعطف بشروط ثلاثة:

الأول: إفراد معطوفها، الثانى أن تسبق بنفي أو نهى، الثالث ألا تقترن بالواو. فالنفى نحو ما قام زيد لكن عمرو، والنهى نحو لا تضرب زيداً لكن عمرا.

وتكون "لكن" حرف ابتداء[1] في الحالات الآتية:

أولا: إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو.

ثانياً: إن تلتها جملة لعدم إفراد معطوفها. نحو قولك: إن جيش مصر مسالم لكن قوته في الحرب ساحقة" فقوته مبتدأ وساحقة خبر، ولكن حرف ابتداء.

ثالثاً: إن سبقتها واو. نحو قوله تعالى: "ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبين" فلكن حرف ابتداء. ورسول الله خبر لكان محذوفة. أى ولكن كان رسول الله.

لا:

للعطف بلا شرطان:

الأول: إفراد معطوفها، الثانى: أن تسبق بإيجاب، أو أمر نحو جاء زيد لا عمرو، واضرب زيداً لا عمرا. وهى حرف عطف للتشريك في اللفظ فقط. وتفيد نفى الحكم عما بعدها، وإثباته لما قبلها.

---

[1] أى حرف استدراك وليست عاطفة.

بل:

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب أمرين إما الإبطال نحو: "وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون" أى بل هم عباد. ونحو: أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق.

وإما الانتقال من غرض إلى آخر، نحو: قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا. وهى في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة، وإن تلاها مفرد فهى عاطفة فإن تقدمها أمر أو إيجاب كاضرب زيدا بل عمراً، وقام زيد بل عمرو فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وإثبات الحكم لما بعدها وإن تقدمها نفى أونهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو.

فصل في العطف على الضمير

يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط. فالعطف على الظاهر نحو قام زيد وعمرو، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان، والعطف على الضمير المنفصل

المنصوب نحو أياك والأسد، والعطف علـــى الضمـير المتصـل المنصوب نحو قوله تعالى: "جمعناكم والأولين" فالأولين معطـــوف على الكاف والميم، ولا يحسن العطف علـــى الضمـير المرفـوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بتوكيد لفظي. وذلـــك بأن يكون بضمير منفصل نحو قوله تعالى: "لقد كنتم أنتم وآبـــاؤكم" ونحو قوله تعالى: "اسكن أنت وزوجك الجنة" فزوجـــك معطـوف على الضمير المستتر المرفوع في اسكن، أو بعد وجود فاصل بيـن المعطوف عليه والمعطوف نحو قوله تعالى "يدخلونها ومن صلـــح" فقوله (من صلح) معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينـهما الهاء، أو وجود فصل بلا النافية بين حرف العطف والمعطوف نحو قوله تعالى: "ما أشركنا ولا أباؤنا" معطوف على (نا) ولا فاصلـــة بين العاطف والمعطوف، وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بيـــن التابع والمتبوع والفصل بين العـــاطف والمعطـوف نحـو قولـه تعالي:"مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم".

فآباؤكم معطوف علي الواو في تعلمـــوا، وفصـل بينـــهما بالتوكيد بأنتم، والفصل بلا بين الواو وأباؤكم يقوي لذلك.

وإلي ذلك أشار ابن مالك:

وإن علي ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

ويضعف العطف علي الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك نحو (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم عطفا علي الضمير – المستتر في "سواء" لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينهما فاصل.

العطف علي الضمير المخفوض

لا يكثر العطف علي الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفا كان الخافض أو اسما. فالحرف نحو قوله تعالي: "فقال لها وللأرض ائتيا" فالأرض معطوفه علي الهاء المخفوضه باللام، وأعيدت مع المعطوف، والاسم نحو قوله تعالي: "قالوا نعبد إلهك وإله آبائك" فإله آبائك معطوف علي الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها. ولم يشترط الكوفيون ذلك، فأجازوا العطف علي الضمير المجرور دون إعادة الجار. نحو قوله تعالي: " وكفر به والمسجد الحرام".

النداء

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفـــوظ بـــه أو مقدر، والمراد بالإقبال ما يشـــمل الإقبـــال الحقيقـــي، والمجـــازى المقصود به الإجابة نحويا الله.

حروف النداء

يا، أي بالسكون، أيا، هيا، الهمز للقريب نحو أزيـــد أقبـــل، وأعم هذه الحروف (يا) فإنها تدخل في كل نـــداء ويجـــوز حـــذف حرف النداء نحو قوله تعالي: "يوسف أعرض عن هـــذا"، وقولـــه: "سنفرغ لكم أيه الثقلان". ويمتنع حذف حرف النداء مع المســـتغاث به نحو ياالله للمسلمين، ومع لفظ الجلالة نحو يا الله ومع النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلا خذ بيدي، ويقل الحذف مع اسم الإشـــارة نحو يا هذا.

إعراب المنادى وبناؤه:

قال ابن مالك:

وابنَ المعرف المنادي المفردا * علي الذي في رفعه قد عُهدا

أي إذا اجتمع في المنادي هذان الأمران: التعريف والإفراد[1] فإنه يبني علي ما يرفع به لو كان معربا ويشمل التعريف: النكرة المقصودة نحو: يا رجل أقبل إذا كنت تريد رجلا معنيا، والمعرف مثل: يا زيد. ففي هاتين الحالتين يبني المنادي علي يرفع به لو كان معربا. فيبني علي الضمه: يا زيد، ويبني علي الألف في يا زيدان، ويبني علي الواو في يا زيدون.

قال ابن مالك:

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عاد ما خلافا

أي يجب نصب المنادي حتما في ثلاثة أحوال:

الأول: النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمي: يا رجلا خذ بيدي.

الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو: ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو: يا صاحب البيت.

الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا رفيقا بالعباد، يا طالعا جبلا، وأعرب لأنه أشبه المضاف في الطول، ويشمل ما كان معمولا للمضاف

---

[1] المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف كما في (لا) النافية للجنس فيدخل فيه المثني والمجموع.

نحو: يا حسنا وجهه.

تنبيه:

انتصاب المنادي لفظا أو محلا علي أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده: أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ودل عليه حرف النداء، وقيل العامل يا لنيابتها عن أدعو.

نداء ما فيه أل:

لا يجوز نداء ما فيه أل، فلا يقال: يا الغلام؛ لأن النداء معرف، وأل معرفة، ولا يجمع بين أداتي تعريف. إلا مع الله فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه. فتقول يا الله. والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء، ويقال اللهم بالتعويض. أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء. وعوض عنه الميم. وعوضت الميم في آخر الاسم لا في أوله تبركا بالبدء باسم الله تعالى، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه. وكذلك تجتمع[1] يا في النداء مع أل في نداء

---

[1] وكذلك في ضرورة الشعر

الجمل التى سمى بها وهى مقترنة بأل. نحو: يا المنطلق زيد بقطع همزة المنطلق، لأن المبدوء بهمزة الوصل إذا سمى به وجب قطع همزته.

نداء "أى":

إذا نوديت (أى) فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الإنسان ويا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع. والمقصود بالنداء هنا هو ما بعد (أى) وأى وصلة إلى ندائه لاقترانه بأل.وتابع أى يكون مقترناً بأل نحو: يا أيها الرسول، أو اسم إشارة نحو يا أيهذا، أو اسم الموصول نحو: وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر إنك لمجنون"

المنادى المضاف لياء المتكلم:

الأكثر والأفصح فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى: يا عباد فاتقون، والثانى هو ثبوتها ساكنة نحو: "يا عبادى لا خوف عليكم" والثالث هو ثبوتها مفتوحة نحو قوله تعالى: "يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم" والرابع هو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: يا حسرتا. وإذا أضيف المعتل نحو فتى فتحت ياء المتكلم منعا لالتقاء الساكنين نحو يا فتاى.

قولهم يا أبت:

الأصل: يا أبى[١]، فهو منادى منصوب لأنه معرب، وهو من أقسام المضاف، ويعرب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، لاستدعائها فتح ما قبلها، وإنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب لأن الأب مظنة التفخيم، والتاء تدل عليه كما في علامة وفهامة، ويمنع الجمع بين التاء والياء، فلا تقول: يا أبتى.

نعت اسم الإشارة المنادى:

ينعت اسم الإشارة المنادى بما تنعت به أى، نحو يا هذا القائم وباسم الموصول نحو: يا هذا الذى جاء الآن.

جواز الضم والفتح في المنادى

يجوز في المنادى البناء على الضم أو الفتح في الحالات الآتية:

١- أن يكون علما مفرداً

٢- أن يكون موصوفا بابن

٣- لا يفصل بين المنادى وابن

٤- تكون ابن مضافة إلى علم

---

[١] حذفت ياء المتكلم، وعوض عنها التاء المكسورة

وذلك نحو يا محمد بن عبد الله، ويا هند ابنة عتبه يجوز بناء المنادى على الضم على الأصل، وأما ابن فهو صفة منصوبة على محل المنادى. وجاز بناء المنادى على الفتح، إتباعاً لفتحة ابن، وهو من إتباع الأول للثانى، أو أن الفتحة للتركيب كخمسة عشر، فإن فقد شرط مما سبق امتنع فتح المنادى ووجب ضمه على الأصل، نحو: يا رجُل ابن محمد، لأنه غير علم، ونحو: يا محمدُ الفاضل، فالمنادى غير موصوف بابن، ونحو: يا زيد ابن أخينا، وابن لم يضف إلى علم.

تابع المنادى:

إذا كان المنادى مبنياً وجاء بعده تابع مضاف وليس فيه أل وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى نحو: يا زيد ذا الكرم ويا محمد أبا الفضل ويا محمد نفسه، ويا طلاب كلكم. والتابع هنا هو النعت وعطف البيان والتوكيد على الترتيب، وإن كان التابع غير مضاف أو كان مضافا مقترناً بأل جاز فيه الرفع والنصب. فالنعت نحو: يا زيد الفاضل ويازيد الحسن الوجه، ويا غلام بشر، ويا طلاب أجمعون وأجمعين. فالرفع اتباع لضمة المنادى والنصب على محل المنادى.

وإن كان التابع عطف نسق مقترنا بأل جـــاز فيــه الرفــع والنصب. وقد قرىء قوله تعالى: "يا جبال أوبي معه والطير" قــرأ السبعة بالنصب، وقرىء بالرفع ونحو يا زيد والعباس، وإذا نــودى ابن أو ابنه مضافا إلى أم أو عم فإنه تحذف ياء المتكلم، وأجـــازوا فيه الفتح نحو قوله تعالى: قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى" في قراءة الفتح لأن (أم) أضيفت إلى ياء المتكلم، ثم قلبت الياء ألف ثم حذفت الألف وبقي فتح ما قبلها. وقيل ركب الاسمان فالمنــادى مركب مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة التركيب وقــوىء بكسر (أم) بحذف ياء المتكلم، وبقاء كسر ما قبلها وقيل تثبت اليــاء: يا ابن أمى وقيل تثبت الألف نحو: يا ابنة عما لا تلومى واهجعى.

الاستغاثة

إذا استغيث اسم منادى أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة خفض غالبا باللام المفتوحة يقال[١] يا لَزيد لِعمرو فيجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام مكسورة. ولا يستعمل في الاستغاثة من حروف النداء إلا (يا) ويمتنع حذفها. وإنما فتحت لام المستغاث للفرق بينه وبين المستغاث له، وقيل لأن اللام بقية آل، والأصل يا آل، حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. وإن كان المستغاث له كاف الخطاب جر بلام مفتوحة. نحو: ياالله لك.

تكرار المستغاث

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإن تكرر معه (يا) لزم فتح اللام أيضاً نحو يا لزيد ويا لعمرو لبكر، وإن لم تتكرر (يا) لزم كسر اللام نحو: يا لزيد ولعمرو لبكر ونحو قول الشاعر[٢]:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * يا للكهول وللشبان للعجب

---

[١] ونحو قول عمر رضي الله عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوس: ياالله للمسلمين فاللام في لله مفتوحة واللام في للمسلمين مكسورة.

[٢] اللام في للكهول مفتوحة وهو منادى والشاهد في: وللشبان حيث كسرت فيه اللام. واللام في للعجب مكسورة لإنه – مستغاث له.

وتحذف لام المستغاث ويؤتى بألف في آخره عوضا عنـــها نحو يا زيدا لعمرو، ولا يجوز الجمع بينهما.

ملحوظة:

مثل المستغاث المتعجب منه نحو يا للداهية[١] ويا للعجـب[٢] فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث، وتقول: ياللماء إذا تعجبـــت من كثرته.

---

[١] أى تعجب من عظمها

[٢] أى احضر حتى يروك فهذا وقتك

الاختصاص

مصدر اختصصته بكذا أى قصرته عليه، وهو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنه لا يستعمل مع حرف نداء، والثانى أنه لابد أن يسبقه شىء، والثالث أن يصاحبه الألف واللام، وذلك قولك: نحن العرب أسخى الناس، وقوله عليه السلام: نحن معاشر الأنبياء لا نُورث ما تركناه صدقة، وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.

ملحوظة:

لا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب بفعل مضمر كما قلنا فإذا قلت إنى أيها العبد فقير إلى عفو الله " فأيها مبنى على الضم في محل نصب بأخص محذوفا، والعبد صفة مرفوعة.

التحذير والإغراء

جمعهما النحاة في باب واحد لاستواء أحكامـــها، والتحذيـــر تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، والإغراء تنبيهه على أمـــر محمود ليفعله، والاسم في التحذير والإغـــراء مفعـــول بـــه بفعـــل محذوف لا يجوز إظهاره.

والتحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه، والثانى بدونه. فالأول يجب إضمار الناصب مطلقا نحو إياك والشر، فإيـــاك منصوب بفعل مضمر وجوبا، والتقدير إياك احـــذر، ومثـــل إيـــاك إياكما وإياكم وإياكن، ومن غير العطف نحو إياك مـــن الأســـد أى باعد نفسك من الأسد.

ونحو قول الشاعر[1]:

إياك إياك المـ ـراء فإنـ * إلى الشر دعاء وللشر جالب

وإن كان التحذير بغير إياك وأخواته فـــلا يجـــب إضمـــار الناصب إلا مع العطف نحو رأسك والسيف أى ق رأسك واحـــذر السيف، والتكرار نحو الأسد الأسد أى احذر الأسد. ونحو ناقـــة الله وسقياها أى ذروا ناقة الله وسقياها، فان لم يكن عطف ولا تكـــرار

---

(١) إياك تحذير وكرره للتوكيد، والمراء: مصدر ميمى المجاد له مفعول به.

جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو الأسد أى احذر – الأسد.

تنبيه:

التحذير يكون للمخاطب وشذ مجيئه للغائب نحو إياه، والإغراء كذلك مثل التحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا، ولا تستعمل فيه (إيا) فمثال وجوب إضمار الناصب قولك أخاك أخاك ونحو المروءة والنجدة بتقدير الزم.

وإذا قلت أخاك بغير عطف أو تكرار لا يلزم إضمار الناصب بل يجوز، نحو الصلاة جامعة، أى احضروا أو الزموا الصلاة حالة كونها جامعة.

باب أسماء الأفعال

يتكون من:

١- معنى اسم الفعل

٢- الفائدة من وضع أسماء الأفعال

٣- حكم اسم الفعل من حيث الاسمية والفعلية

أولاً: اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية[١].

فاسم الفعل لا يتأثر بالعوامل، فالمصدر مثلا يقع نائباً عن الفعل، واسم الفاعل كذلك ولكن يتأثران بالعوامل فأسماء الأفعال عاملة كالأفعال وهى غير معمولة.

والمراد من أسماء الأفعال أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها. فقولنا "بُعْد" دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب. وقولنا هيهات اسم للفظ "بُعْد" دال عليه[٢].

---

[١] انظر شرح التصريح ١٩٦/٢ وحاشية الصبان ١٩٤/٣

[٢] شرح المفصل ٢٥/٤

ثانياً: فائدة وضع أسماء الأفعال:

الغرض من وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة، أما الاختصار فإنها وضعت بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمجموع نحو صه يا زيد، وصه يا هند، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، وصه يا هندات. ولو جئنا بسمى هذا اللفظ لقلنا اسكت واسكتى واسكتا واسكتوا، وأما المبالغة فتعلم من لفظها، فإن هيهات[١] أبلغ في الدلالة على البعد من "بعد" وكذلك باقي أسماء الأفعال، ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها[٢].

ثالثاً: حكم أسماء الأفعال من حيث الاسمية والفعلية:

التسمية المتداولة إلى الآن في كتب النحو هى أسماء الأفعال وقد اختلف البصريون والكوفيون في تسميتها فهى أسماء عند البصريين. يقول سيبويه[٣] (هذا باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث).

---

[١] فإن القائل هيهات كأنه قال "بعد جداً" انظر حاشية الصبان ١٩٤/٣

[٢] انظر شرح المفصل ٢٥/٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ٣٨/١.

[٣] الكتاب ١٢٢/١

ويقول[١]: واعلم أن هذه الحروف التى هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء.

وقال[٢]: وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهها

وقال المبرد[٣]: هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تصرف تصرف الفعل، ثم لزمت موضعاً واحدا، وذلك نحو صه ومه.

أما الكوفيون[٤] فهي عندهم أفعال حقيقة، لدلالتها على الحدث والزمان.

وقد ساد رأى البصريين في عد أسماء الأفعال أسماء حقيقية ودافع ابن جنى عن وجهة البصريين مستدلا على اسمية هذه

---

(١) الكتاب ١/١٢٣.

(٢) ٢/١٥٨.

(٣) المقتضب ٣/٢٠٢.

(٤) انظر الهمع ٢/١٠٥ وشرح الاشمونى ٣/١٩٥

الألفاظ فقال[١]: فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء، منها: التنوين الذى هو علم التنكير وهذا لا يوجد إلا في الاسم نحو قولك هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر.

ومنها التثنية، وهى من خواص الأسماء، نحو قولك دواليك أى مداولة بعد مداولة.

ومنها وجود الجمع في هيهات، والجمع مما يختص بالاسم ومنها الإضافة، وهى قولهم: دونك وعندك.

ومنها وجود لام التعريف في نحو النجاءك[٢]، فهذا اسم انج ومنها التحقير، وهو من خواص الأسماء. وذلك قولهم: رويدك.

وفى حاشية الصبان يقول: هو الصحيح بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه، وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع

---

(١) انظر الخصائص ٣/٤٤-٤٥

(٢) وفى الحديث: "وأنا النذير العريان فالنجاء، أى انجو بأنفسكم وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، أى انجو النجاء وقالوا: النجاك فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب فهى ككاف ذلك. انظر اللسان وقال سيبويه ١/١٣٩ ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر والنجاء النجاء فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل.

البارزة، وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال، وأن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد.

وقد ظهر من ذلك أن كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين.

التنوين في أسماء الأفعال

من الصيغ التى وردت منونه في أسماء الأفعال: أف، وصه، ومه، وويها، وإيها.

ويغلب على الظن أنه لما كانت هذه الألفاظ لا تقبل (أل) التعريفية، ولا تضاف إلى أسماء بعدها، ابتدع النحاة تنوين التنكير لأجل تلك الألفاظ المعدودة المنونة فالأشمونى يقول[1] تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معينا، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين. فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين.

---

[1] شرح الأشمونى ١/٣٤

ويقول ابن يعيش[١]: "الثانى أن يكون دالا على النكـــرة ولا يكون في معرفة البته، ولا يكون إلا تابعـــاً لحركـــات البنـــاء دون حركات الإعراب، وذلك نحو صه، مه، وإيه.

ويقول[٢]: هذه الأسماء تكون نكرة ومعرفة فإذا أريـــد بـــها النكرة نونت، وكان التنوين دليل التنكير، وإذا أريد بـــــها المعرفـــة سقط التنوين منها، وكان سقوطه علم المعرفة.

وابن هشام يقول[٣]: "تنوين التنكير، هـــو اللاحـــق لبعـــض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعـــل بالسماع كصه ومه وإيه.

والرضي[٤] يقسم التنوين أربعة أقسام إحداها للتنكـــير نحـــو صه ومه، والمبرد كذلك[٥] يقول: "فإن جعلته نكرة نونته على لفظه" وقال ابن مالك: واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواه بيّن.

---

(١) شرح المفصل ٢٩/٩

(٢) شرح المفصل ٧٠/٤

(٣) المغنى ٢٤/٢

(٤) شرح الرضى للكافية ١٣/١

(٥) المقتضب ١٨١/٢

هل تنون أسماء الأفعال جميعها؟

أسماء الأفعال من حيث التنوين على ثلاثة أقسام[١]

١. ما يستعمل معرفة ونكرة نحو صه وإيه ومه وأف

٢. ما لا يستعمل إلا معرفة نحو: بله، وآمين، ونزال

٣. ما التزم فيه التنكير نحو: ويها وواها وإيها.

بناء أسماء الأفعال ومحلها من الإعراب

بناء أسماء الأفعال:

اتفق النحاة على بناء أسماء الأفعال:

١- فقال قوم إن سبب بنائها وقوع الاسم موقع المبنى كنزال الواقعة موقع انزل[٢]

٢- جعل ابن عصفور والزمخشرى علة[٣] بناء أسماء الأفعال وقوعها موقع الفعل وحسب، وهذا مفهوم كلام سيبويه[٤] حين جعل "صه ومه" مبنيين على السكون بوقوعهما موقع الفعل.

٣- ويرى آخرون أن سبب البناء شبه الحرف أو تضمن معناه

---

[١] انظر ابن يعيش ٧٠/٤ والأشمونى ٢٠٧/٣ والهمع ١٠٥/٢

[٢] المقتضب ١٧٩/٣، الهمع ٦١/١ وشرح الرضى ٦٥/٢

[٣] الأشباه والنظائر ٢٤/٢

[٤] سيبويه ٣٨/٢ وانظر شرح ابن يعيش ٣٨/٤

وهذا ما ارتضاه ابن مالك حيث قال:

وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر، وكافتقار أصلا

فقوله: " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر" يشير إلى أحد وجوه شبه الحرف ويسمى الشبه الاستعمالى. وقال الأشمونى في هذا الموضع "وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهى إن وأخواتها":

وقال ابن مالك[١]: "وكلها مبنى لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الفعل، وعدم مصاحبة العوامل " فعلى هذا الرأى تكون أسماء الأفعال كلها مبنية للشبه الاستعمالى حتى أنهم جعلوا فتحة نحو "وراءك" فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل[٢].

محلها من الإعراب:

اتفق النحاة كما سبق على أن أسماء الأفعال مبنية. وذهبوا فى محلها من الإعراب على مذاهب.

---

[١] التسهيل ٢١٣

[٢] حاشية الصبان ٥٣/١ خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه.

١- ذهب كثير من النحوين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال موضع لها من الإعراب، وهو مذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور[١].

٢- ذهب المازني إلى أنها في موضع نصب بفعل محذوف وجوبا موافق لها في المعنى[٢].

٣- وذهب بعضهم أن أسماء الأفعال في موضع رفع بالابتدا. وأغناها مرفوعها عن الخبر كما في أقائم الزيدان.

أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة

أولاً: أسماء الأفعال المرتجلة:

وهي ما وضعت من أول الأمر اسما للفعل نحو صه وشتان فإنهما موضوعان من أول الأمر اسمين للفعل ومن المرتجل: آمين، رويد، هيهات، هلم، هات - صه - مه - أف، شتان - إيه، بله. وإليك الحديث عن بعض أسماء الأفعال المرتجلة:

---

[١] الأشموني ١٩٦/٣

[٢] الأشموني ١٩٦/٣

آمين:

نقل في آمين[١] لغتان: أمين بالقصر على وزن فعيل، وآميـن بالمد على وزن فاعيل، وكلتاهما مسموعة، وذكر صاحب اللسـان أن المد أكثر، وأنشد في لغة القصر[٢].

تباعد منى فطحل إذ رأيته أمين فزاد الله ما بيننا بعدا[٣]

وقال عمر بن أبى ربيعة في لغة من مد آمين[٤]

يا رب لا تسلبنى حبها أبدا ويرحم الله عبدا قال آمينا

وقال الأشمونى[٥]: وعلى هذه اللغة فقيل إنه عجمى معـرب، لأنه ليس في كلام العرب فاعيل" وقال الزجاج[٦]: وفى آمين لغتان: قصر ومد فالمقصور عربي لكثرة (فعيل) في العربـي والممـدود مختلف فيه وقد حكينا عن الأخفش أنه أعجمى لمالم ير هذا المثـال

---

(١) شرح الأشمونى ١٩٧/٣، واللسان (أمن)

(٢) فصيح ثعلب ٨٦، والأشمونى ١٩٧/٣، وشرح المفصل ٣٤/٤ وشـرح كتـاب سيبويه للسيرافي ٢٠٠/١

(٣) فطحل: اسم الرجل، والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظرى عليه تباعد عنـى وأنا أدعو الله أن يستجيب دعائي أن يزيد البعد بيننا.

(٤) شرح الأشمونى ١٩٧/٣ وشرح المفصل ٣٤/٤

(٥) شرح الأشمونى ١٩٧/٣

(٦) إعراب القرآن ١٥٠/١

في العربي".

وكذلك قال الرضى[١]: "وأما آمين فقيل سريانى[٢] وليس إلا من أوزان العجمة كقابيل وهابيل ولا منع أن يقال أصله القصر ثم مد فيكون عربياً مصدراً في الأصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل".

وعلى ذلك يكون آمين وأمين اسم فعل بمعنى اللهم استجب، والأولى بالذكر أن آمين بالمد وتشديد الميم ليست لغة في آمين المذكوره، بل كلمة أخرى جمع آم اسم فاعل بمعنى قاصد، كقوله تعالى: "ولا آمين البيت الحرام" فهى من أممت أى قصدت.

---

[١] شرح الرضى ٦٧/٢

[٢] وفى فصيح ثعلب ص٨٧ أن معنى آمين كذلك فليكن وجاء المعنى نفسه في القاموس المحيط.

(رويد)

أصل رويد زيدا: أرود زيدا إروادا، بمعنى أمهله إمهالا، ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا: رويدا زيدا، ثم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: رويد زيدا[١].

ويقول المبرد[٢]: "أما رويد زيدا" فاسم للفعل وليس بمصدر، وبنى على الفتح؛ لأنه غير متصرف، كما فعلت بأخواته المبنيات نحو صه ومه، ولم يسكن آخره لأن قبله حرفا ساكنا، واخترت له الفتح للباء التى قبله كما فعلت في أين وكيف"

و"رويد" عند الفراء[٣] تصغير "رود" والرود هو المهل، يقال فلان يمشى على رود أى على مهل.

وقد تستعمل (رويد) [٤] وصفا للمفعول المطلق فتقول: ساروا سيرا رويدا بمعنى متمهلا وتكون حينئذ معربة مصدرا وصف به على حد قولهم: رجل عدل، وبذلك قال سيبويه[٥] ويكون "رويدا"

---

[١] شرح الأشمونى ٢٠٣/٣

[٢] المقتضب ٢٠٨/٣

[٣] شرح ابن يعيش ٢٩/٤

[٤] المقتضب ٢٠٩/٣ وشرح ابن يعيش ٤١/٤

[٥] الكتاب ١٢٤/١

صفة كقولك: ساروا سيراً رويداً، وتحتمل الآية الكريمة[١]: "فمهل الكافرين أمهلهم رويدا" أن تكون من هذا النوع.

وقد تستعمل "رويدا حالا كما جاء في كتاب سيبويه[٢]:"ويقولون أيضاً: "ساروا رويداً" فيحذفون السير، ويجعلونه حالاً، ومن ذلك قول العرب ضعه رويدا أى وضعا رويدا.

وتستعمل (رويد) مع الكاف، فتقول: "رويدك زيدا" قال المبرد[٣]: "فأما قولك: "رويدك زيدا" فإن الكاف زائدة، وإنما للمخاطبة، ولا محل لها من الإعراب، وليست باسم".

وورد هذا الاستعمال في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[٤]: "يا أنجش، رويدك سوقك بالقوارير". وفى اللسان[٥]: "وفى حديث أنجشه: رويدك رفقا بالقوارير، أى أمهل وأرفق.

(بَلْـــهَ)

---

[١] الطارق آية ١٧

[٢] الكتاب ١٢٤/١

[٣] المقتضب ٢٠٩/٣

[٤] صحيح البخارى ٥٩/٨ طبع دار الشعب

[٥] اللسان (رويد)

(بلـــه)

ذكر ابن هشام في المغنى[١] آراء النحويين في بله فقال "بلـه على ثلاثة أوجه: اسم لـ(دع) ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لـ (كيف)، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله[٢]:

تذر الجماجم ضاحياها ماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق

فيكون المعنى على رواية نصب الأكف: دع ذكر الأكف، فإن قطعها من الأيدى أهون بالنسبة إلى الرءوس.

وعلى رواية الجر: إنك ترى الرءوس تتطاير عن الأبدان فتركا لذكر الأكف فتكون بلـه مصدرا مضافا، ولذا اعتبر الأشمونى[٣] أن الأصل كون (بله) مصدرا ثم انتقل إلى أسماء الأفعال فقال: "وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف

---

[١] المغنى ١/١٠٥ (بله)

[٢] الشاعر كعب بن مالك الأنصارى من قصيدة له في وقعة الأحزاب يصف السيوف. وهاماتها: فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا برز، انظر الخزانة ٣/٢٠ والأشمونى م/٢٠٣

[٣] الأشمونى ٢/٢٠٣، وانظر الايضاح العضدى للفارسي ١/١٦٥

لدع واترك، فقيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال تـرك زيد، ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول، وبناء بله على أنه اسم فعـل" ويكون المعنى على رواية الرفع: كيف الأكـف لا تقطعـها تلـك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهى الـهامات، فبلـه اسـم استفهام خبر مقدم، والأكف مبتدأ مؤخر[١].

وقيل إن (بله)[٢] على المعنى الأول والمعنى الثانى، أى فـي حالة استعمالها اسم فعل لـ (دع) ومصدرا بمعنى الـترك تكـون مأخوذة من لفظ البله، وهو من الغفلة، لأن من غفل عن شيء تركه ولم يسأل عنه. وكذلك هنا أى لا تسـأل عـن الأكـف إذا كـانت الجماجم مقطعة. وكذلك جاء حديث[٣] النبى عليه السلام عن أبـى هريرة، يقول الله تعالى: "أعددت لعبادى الصالحين مالا عيـن رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخرابله ما أطلعتم عليه".

فقوله: "ما أطلعتم عليه" يحتمل أن يكون منصوب المحـل، ومجروره على التقديرين والمعنى: دع ما اطلعتم عليه وعرفتمـوه من نعيم الجنة فالذى لم يطلعكم الله عليه أعظم.

---

[١] حاشية الصبان ١٢١/٢

[٢] انظر الروض الأنف للسهيلى ٢٠٦/٢، والخزانة ٢٠/٣

[٣] صحيح البخارى ١٤٥/٦، والخزانة ٢٨/٣

وللحديث رواية أخرى وهى: "من بله ما اطلعتم عليه" قال ابن هشام[١]: "استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة، وبهذا يتقوى من يعدها من ألفاظ الاستثناء".

وكان الكوفيون والبغداديون[٢] يرون أن (بله) تأتى للاستثناء، وتكون بمعنى لا سيما ويكون ما بعدها منصوبا مثل: أكرمت العبيد بله الأحرار، لأن ما بعدها خارج عما قبلها في الوصف، إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد ومال إلى رأيهم السيوطى، لورود المسموع عن العرب.ويرى البصريون أنها لا تستعمل أداة استثناء، لأن (إلا) لا تقع مكانها.

وقال الشاعر[٣]:

يمشى القطوف إذا غنى الحداة به * مشى الجواد فبله الجلة النجبا[٤]

أى أن البطيء من الإبل يمشى كمشى الجواد من الخيل مع

---

(١) المغنى ١٠٥/١

(٢) الهمع ٢٣٥/١، والأشمونى ٢٠٦/٣

(٣) البيت لابن هرمه. انظر شرح ابن يعيش ٤٩/٤، الخزانة ٢١/٣ واللسان (بله)

(٤) القطوف من الدواب وغيره: البطيء، الحداة: جمع حاد، وهو الذى يغنى للإبل كى تنشط. والجلة: جمع جليل أى المسن من الإبل، والنجب: جمع نجيب وهو الأصيل.

الحداء، فدع الإبل الكرام فإنها مع الحداء أسرع من غيرها وجـــاء في المثل[١]: "تحرقك النار أن تراها بله أن تصلاها، أى تحرقك من بعيد فدع أن تدخلها. واتضح من ذلك أن معنى (بله) سواء كان اسم فعل أو مصدرا: دع واترك.

(هـــــات)

إذا قلت "هات زيدا" ففيه مذهبان: أول أنه اسم للفعل وهـــو رأى الزمخشرى وابن يعيش ويكون بمعنى أعط زيدا وناوله، يقـول ابن يعيش[٢] في شرحه على المفصل: "ومن ذلك هات الشـــيء أى أعطنيه، وهو اسم لأعطنى وناولنى، وهو مبنـــى لوقوعـــه موقـــع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين الألف والتاء، وكأنه من لفـــظ هيـــت ومعناه"

والمذهب الثانى أن "هات" فعل وهـــو رأى الخليـــل، وابـــن مالك. فيرى الخليل[٣] أن هات فعل، والهاء فى أوله – بـــدل مـــن همزة أتى، ودليل فعليته عنده أنه يتصرف مثل تصرف ارم فيقـــال:

---

(١) اللسان (بله)

(٢) شرح المفصل ٤/٣٠

(٣) شرح المفصل ٤/٣٠

هات، وهاتيا، وهاتوا، وهاتى، وهاتين. وفى التنزيل: "قل هاتوا برهانكم"، وفى الحديث: "هاتوا ربع عشور أموالكم".

ويقول ابن مالك[١]: "وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات وتعال، إنما هما فعلان غير متصرفين، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتى، وتعالى، وللاثنين هاتيا وتعاليا، وللجمع هاتوا وتعالوا، وهاتين وتعالين".

وابن مالك قد غلط النحويين كما ذكر الأشمونى[٢] لما رأى اتصال الضمائر البارزة بهات، فحكم بأنها فعل، مثل هلم عند بنى تميم، لما قالوا: هلما وهلموا وهلمى فهى عندهم فعل لا اسم فعل فاسم الفعل عنده يشبه المثل، فلا يتغير لفظه، ولا يتصرف تصرف الأسماء ولا الأفعال.

وأبو البقاء العكبرى[٣] يتحدث عن هات فى قوله تعالى: "قل هاتوا برهانكم[٤] ويقول: هاتوا فعل معتل اللام تقول فى الماضى:

---

(١) شرح الكافية لابن مالك ٢/٥٥٤، وانظر التسهيل لابن مالك ص ٢١٠

(٢) انظر الأشمونى ٣/٢٠٥

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/٥٨

(٤) البقرة الآية ١١١

هاتى يهاتى مهاتاه، وأصله هاتيوا ثم سكنت الياء وحذفت تقول للرجل هات، وللمرأة هاتى".

ولكن الدماميني يرد على من غلط النحاة فى جعل "هات" اسم فعل ويقول[١]: "لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله ابن مالك من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا فى الأفعال، بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال، فعوملا معاملتهما فى ذلك.

وقد سبق قول ابن يعيش فى هذا المعنى مدافعا عن رأيه فى أن هات اسم فعل لما قال[٢]: "وكان القياس فى هذه الأسماء (يعنى أسماء الأفعال) ألا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع، ولكن نابت هذه الأسماء عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلالة على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضمير فى بعض أحوالها، ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التى هى فى معناها".

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٥/٣.

[٢] شرح المفصل ٤٣/٤.

(هلـــم)

تكون على وجهين: متعدية وغير متعدية[١] فالمتعدية نحـــو: هلم زيدا بمعنى قربه وأحضره ومنه قوله تعالى[٢]: "هلم شـــهداءكم" أى أحضروهم، وغير متعدية نحو هلم يا زيد بمعنى أقرب، ومنـــه قوله تعالى[٣]: "والقائلين لأخوانهم هلم إلينا" فعـــداه بحـــرف الجـــر فيكون مجرى (هلم) مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة، ومتعديـــة. وتحدث ابن جنى عن هلم فى باب "فى تسمية الفعل" وعدهـــا مـــن أسماء الأفعال فقال[٤]: "ومنها: هلم قال الخليل: هى مركبة وأصلـــها عنده "ها" للتنبيه ثم قال: لم، أى لم بنا[٥] ثم كثر استعمالها فحذفـــت الألف تخفيفا".

---

[١] شرح الرضى ٧٢/٢، والأشمونى ٢٠٦/٣، وشرح ابن يعيش ٤٢/٤

[٢] الأنعام آية ١٥٠.

[٣] الأحزاب آية ١٨.

[٤] الخصائص ٣٥/٣.

[٥] من قولهم: لم الله شعثه، أى جمعه. كأنه أراد لم نفسك إلينا، أى أجمـــع نفســـك إلينا، انظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.

وكذا قال أبو سعيد السيرافى[١]، وابن جنى موافق للخليل فى ذلك فقال: "وإنما هاء هلم (ها) فى التنبيه فى نحو هذا وهذه". وهو رأى سيبويه أيضا. قال[٢]: "كأنها لم" أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا" وهو رأى ابن السراج أيضا[٣].

قال ابن مالك فى شرح الكافية[٤]: "وقول البصريين أقرب إلى الصواب".

وقد ذكر الأنبارى[٥] الخلاف فى هذه المسألة بين البصريين والكوفيين.

مذهب أهل الحجاز فى هلم:

قال ابن جنى[٦]: "وأهل الحجاز يدعونها فى كل حال على لفظ واحد فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والجماعة: هلم".

---

[١] شرح السيرافى لكتاب سيبويه ١٨٤/١.

[٢] الكتاب ٦٧/٢.

[٣] الأصول فى النحو لابن السراج ١٧٣/١.

[٤] شرح الكافية ٥٥٥/٢.

[٥] الأنصاف مسألة ٤٧.

[٦] الخصائص ٣٦/٣، وانظر شرح ابن يعيش ٤٢/٤ والمقتضب ٢٠٢/٣.

مذهب بنى تميم:

وأما التميميون فيغيرونها بقدر المخاطب، فيقولون: هلم وهلما وهلموا وهلمى وهلممن قال ابن جنى[١]: "وأعلى اللغتين الحجازية، وبها أنزل القرآن[٢].

معنى ذلك أن هلم عند بنى تميم فعل، لأنهم يدخلون علامة التثنية والجمع عليها اعتبارا منهم للفعل وهو – لم – وتغليب جانبه، وصرح المبرد بذلك[٣] فقال: وأما على مذهب بنى تميم فيكون بمنزلة سائر الأفعال".

ثانيا: أسماء الأفعال المنقولة:

اسم الفعل المنقول هو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل، ثم نقل إليه. وهو نوعان أحدهما منقول من ظرف، والثانى منقول من جار ومجرور، فالمنقول من الجار والمجرور إلى باب اسم الفعل حرفان، هما: "إلى، وعلى" متصلين بضمير خطاب غالبا.

---

[١] الخصائص ٣/٣٦

[٢] قوله تعالى: "والقائلين لأخوانهم هلم إلينا" أفرد والمخاطبون جماعة انظر شرح ابن يعيش ٤/٤٢ والمقتضب ٣/٢٠٣.

[٣] المقتضب ٣/٢٥

المنقول من الجار والمجرور: إلى:

يكثر استعمال "إلى" اسم فعل متصلا بضمير الخطاب، وفي الحديث أن النبى عليه السلام ركب حمارا، وانطلق إلى عبد الله بن أبى، فقال عبد الله للرسول: إليك عنى، والله لقد أذانى نتن حمارك[١] وقد فسر النحاة معنى إليك بأنه: تنح[٢].

وفسرها المبرد بأنك تأمره أن يتأخر، وتحذره شيئا مقبلا عليه[٣].

والعرب تقول: إليك عنى أى امسك وكف، وتقول: إليك كذا وكذا أى خذه[٤].

---

[١] صحيح البخارى ٢/٢٤٠ "باب: ما جاء فى الإصلاح بين الناس" وفي معانى القراء ٣/٧١ "إليك حمارك فقد آذانى" أى خذ حمارك وانظر تفسير القرطبى ٧/٦١٣٥.

[٢] الهمع ٢/١٠٦ أو شرح ابن يعيش ٤/٣٣ وشرح التصريح ٢/١٩٨

[٣] المقتضب ٣/٢٠٢

[٤] اللسان (إلى)

(عليك)

فسر المنحاة (عليك) بمعني (الزم) وخذ[١]، ومن استعمال عليك بمعني الزم قوله تعالي[٢]" عليكم أنفسكم" فعليكم اسم فعل، وفاعله مسنتر وجوبا، وأنفسكم مفعول، والتقدير احفظوا أنفسكم أو الزموا شأن أنفسكم[٣] ومن الشعر قول رؤبة بن العجاج[٤]:

ورأي عيني الفتي أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا[٥]

واستشهد الأشموني بهذا البيت علي وقوع الحال فعلا مضارعا، وأجازه سيبويه، ومنعه الفراء.

وعليك أسم فعل ينصب مفعولا، لأن عليك وضعت موضع فعل متعد.

---

[١] الهمع ١٠٦/٢ وشرح التصريح ١٩٨/٢

[٢] المائدة ١٠٥

[٣] شرح التصريح ٩٨/٢ وأنظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٢٨/١.

[٤] الأشموني ٢٢٠/١

[٥] رأي: مصدر مضاف لفاعله مبتدأ، والفتي مفعول المصدر ، وأباك: بدل منه، ويعطي الجزيل: جملة فعلية وقعت حالا سدت مسد خبر المبتدأ، وعليك: اسم فعل بمعني الزم وذاك مفعولة، وهو إشارة إلي العطاء الجزيل والمعني: رؤية عيني أباك حصلت إذا كان يعطي العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به في ذلك.

ونحو"عليك بذات الدين"[١]، ومن ذلك قول الرسول صلي الله عليه وسلم[٢]: "فعليكم بالصلاة في بيوتكم".

وقد ظهر مما سبق أن الغالب في الاستعمال هـــو (علـــي) متصلا بضمير المخاطب. أما اتصاله بضمير الغائب أو المتكلم فهو نادر.

وقال ابن مالك[٣]: " وهذا النـــوع لا يســتعمل إلا متصـــلا بضمير مخاطب".

وأما قوله عليه السلام[٤]: " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"
فقال فيه ابن عصفور[٥]: إن عليه خبر، والصـــوم مبتـــدأ، والبـــاء زائدة".

وبعض النحويين[٦] وجه الحديث بأن ضمير الغائب فيه واقع

---

[١] حاشية الصبان ٢٠٠/٣

[٢] صحيح البخاري ٢٤/٨ دار الشعب

[٣] شرح الكافية الشافية ٥٥٦

[٤] البخاري ٣/٧

[٥] المقرب ١٣٦/١.

[٦] حاشية الصبان ٢٠١/٣

علي مخاطب، لأنه بعض المخاطبين أولا بقوله: من استطاع منكم.

موضوع الضمير المتصل بإليك وعليك من الإعراب:

١- يري الفراء أن موضعه رفع علي الفاعلية.

٢- نصب عند الكسائي علي المفعولية، والفاعل مستتر، والتقدير: ألزم نفسك زيدا" من الإلزام.

٣- جر عند البصريين، وهو الصحيح، لأن الأخفش روي عن عرب فصحاء" عليّ عبد الله زيدا" يجر عبد الله، فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه، ولا منصوبه[١] وقال ابن مالك[٢]: "ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضي الفاعلية، فلك أن تقول في التوكيد، عليكم كلكم زيدا بالجر توكيد للضمير المجرور، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع".

وهذا كلام المبرد نفسه حين قال[٣]: إذا قلت- "عليك زيدا" ففي عليك اسمان أحدهما المرفوع الفاعل، والأخر هذه الكاف المخفوضة.

---

(١) انظر التسهيل لابن مالك ٢١٣، والأشموني ٢٠٢/٣، والهمع ١٠٦/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٥٦.

(٣) المقتضب ٢١١/٣.

مسائل وتراكيب خاصة في النحو العربي

لا جرم في مثل قوله تعالى[١] "لا جرم أن لهم النار" جرم فعل ماض بمعنى: حق أن لهم النار، وذهب الخليل[٢] إلى أن (جرم) بمعنى (كسب) و(أن لهم النار) في موضع رفع، لأنه فاعل جرم، كأنه قال: حق كون النار لهم.

ومن النحويين من يجعلها جواباً لما قبلها، كقول القائل كان كذا وكذا، فيقول: لا جرم أنه يكون كذا وكذا، وهو هنا رد على الكفار فيما زعموه من دفع عقوبة الكفر عنهم يوم القيامة، وجرم فعل ماضى بمعنى ثبت، والفاعل المصدر المؤول. أى حق وثبت كون النار لهم.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أن جرم اسم لا النافية للجنس، مبنى على الفتح في محل نصب وهى بمنزلة لابد أنك ذاهب فكثر استعمالها حتى صارت بمعنى (حقا).

---

[١] النحل (٦٢)

[٢] انظر كتاب سيبويه ٤٦٩/١

[٣] انظر معانى القرآن للفراء ٨/٢

لاسيما[١]

سى من لاسيما بمنزلة مثل وزنا ومعنى، وتثنيتـــه ســيان، والأكثر فيها تشديد الياء، ودخول لا ودخول الواو قبلها، فإذا قلـــت قام الطلاب لاسيما زيد فإنه يجوز في الاسم بعدها الرفـــع والجـــر مطلقا، وكذلك النصب إذا كان نكرة، والجر أرجحها وهـــو علـــى الإضافة و(ما) زائدة بينهما، والرفع على أنه خبر لمضمر محـذوف و(ما) موصولة أو نكرة، أى ولا مثل الذى هو زيـــد أو ولا مثـــل شيء هو زيد، ويجوز النصب على التمييز إذا كان نكره. وســـى: اسم لا النافية للجنس منصوب

عمرك الله[٢]

أى عمرتك الله تعميراً فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول. والمعنى أعطيتك عمـــرا بـــأن سألت الله أن يعمرك، فلما ضمن (عمر) معنى السؤال تعدى إلـــى المفعول الثانى وهو (الله) وأجاز الأخفش[٣] رفع (الله) في عمـــرك الله ليكون فاعلا أى عمرك الله تعميرا.

---

[١] من كتاب مغنى اللبيب ١/١٢٣

[٢] انظر الخصائص لابن جنى ٢/١٧

[٣] انظر خزانة الأدب للبغدادى ٤/٢١٢

لا أبالك[١]

كلام جرى مجرى المثل وشاع هذا التركيب في كلام العرب – وأشعارهم وأكثر ما يذكر في المدح بأن يراد نفي نظيره، وقد يكون بمعنى الذم بأنه مجهول النسب، ويرى جمهور النحاة أن (أبا) مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائده.

وذهب أبو على الفارسى إلى أن (أبا) مفردة جاءت على لغة القصر، كقولك: لا عصا لك، والمجرور باللام هو الخبر قال السيوطى[٢] "وإنما اخترت رأى أبى على لسلامته من التأويل والزيادة والحذف"

وقال المبرد[٣]: "فإن قلت (لا أباله) فالتقدير لا أباه ودخلت اللام لتوكيد الإضافة"

---

[١] انظر الخصائص لابن جنى ٣٤٣/١

[٢] انظر الهمع ١٤٥/١

[٣] المقتضب ٣٧٣/٤ وذكر ابن جنى في الخصائص ٣٤٣/١ أنه دعاء بفقد أبيه وجرى مجرى المثل للمذكر والمؤنث.

أى المشددة

لفظ (أى) بألف وياء مشددة راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره. فمنه "أياة الشمس"؛ لضوئها؛ لأنه ضوء يبينها ويميزها من غيرها ومنه: الآية بمعنى العلامة على الشيء، وخرج القوم بآيتهم، أى: بجماعتهم التى تتميز بها. ومنه إياك وإياى في المضمرات. واشتقاق إياى وإياك مما تقدم، لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبينه، وصرفا للوهم عن الذهاب إلى غيره.

ولهذا اختصت (أى) بنداء ما فيه الألف واللام؛ تمييزاً له وتعييناً[١].

وقد تحدث النحاة عن "أى" المشددة، وقسموها إلى أقسام، ولكن اختلفوا في أقسامها. فقد تحدث سيبويه في كتابه عن (أى) الاستفهامية[٢]، والشرطية[٣]، والموصولة[٤]، والنكرة الموصوفة في النداء[٥].

---

[١] نتائج الفكر للسهيلى ص٢٠٠ (اللسان "أيا")

[٢] الكتاب ٢/٣٩٨، ٢/٢٥

[٣] الكتاب ٣/٦٩، ٢/٢٧٥

[٤] الكتاب ٢/٤٠٤، ٢/٤٠٧

[٥] الكتاب ٢/٥٧، ١٠٦

وكذلك ذكرها المبرد في المقتضب[١].

و(أى) عند الهروى[٢] ستة أقسام "الشرطية، والاستفهامية، والموصولة والتى للتعجب[٣]، وصلة لنداء ما فيه أل، والواقعة نعتا"

وذكر الزمخشرى[٤] منها: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، ووصلة النداء، والواقعة صفة للنكرة وحالا من المعرفة.

ولقد ذكر الرضى قول الأخفش في إجازة كونها نكرة موصوفة كما في نحو: مررت بأى معجب لك.

قال الرضي[٥] "ولا أعرف كونها نكرة موصوفة إلا في النداء"

---

(١) المقتضب ٢/٧٥، ١٠٦

(٢) الأزهية في علم الحروف ١٠٨-١١٤

(٣) تأتى أى للتعجب نحو: أى رجل زيد. وقال الهروى: "واعلم أن أيا في التعجب لا تضاف إلا لنكرات"، نحو: أى رجل زيد. انظر الأزهية ص١١٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٩ وأى التعجبية يمكن أن تظهر في قوله تعالى: "فى أى صورة ما شاء ركبك" أى فعدلك في صورة، عجيبة الكشاف ٤/٢٢٨.

(٤) شرح المفصل ٤/٢١

(٥) شرح الكافية ٢/٥٦

وقال ابن هشام[١]: إن ما ذكره الأخفش غير مسموع"

و"أى" عند ابن هشام خمسة أقسام: شرط، واستفهام، وموصول، ووصلة لنداء ما فيه أل، ودالة على الكمال، وهى التى تقع صفة للنكرة وحالا من المعرفة. والقول نفسه مع السيوطى[٢].

وقد أنكر ثعلب كون (أى) موصولة، فهى عنده استفهام أو شرط. قال ابن هشام[٣] "وزعم ثعلب أن (أيا) لا تكون موصولة أصلا، وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل".

وقول ثعلب "لم يسمع" لا يلزم منه نفى (أى) الموصولة من أصلها[٤].

وقال السيوطى[٥]: وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات. وحديثى في هذا البحث عن أقسام (أى) المشهور منها،

---

(١) المغنى ٧٣/١

(٢) الهمع ٣١٨/١-٣٢٠

(٣) المغنى ٧٢/١

(٤) حاشية الأمير على المغنى ٧٣/١

(٥) الهمع ٣١٨/١ وشرح التصريح ١٣٥/١

وغير المشهور، وآراء النحاة فيها. إعرابا وبناء، وعلة سيبويه في بناء "أى" الموصولة، وتعليل النحاة لبنائها، وعما يلزم "أى" من الإضافة، وسوف أجعل حديثا خاصا عن "أى" الموصولة، لكثرة حديث النحاة عنها، واختلافهم حولها.

وكذلك الحديث في هذا البحث عن قول الكسائي عندما سئل في حلقة يونس: لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال: أى كذا خلقت فصار مثلا.

وكيف وجه النحاة قول الكسائى هذا. وكذلك عن إعراب "أى" الشرطية، والاستشهاد بنماذج قرآنية على أنواع "أى" جميعها.

أقسام "أى"

تأتى "أى" على أقسام:

أحدها: أن تكون شرطية، وقد اتفق النحاة على أنـــها اسـم شرط جازم، ولاتخص المجازاة بها على شيء معين، كما اختصـت (من) بالعاقل و(ما) بغير العاقل، و(أين) بالمكان، و(متى) بالزمان.

وإنما هى بحسب ما تضاف إليه. يقول ابن السراج[١]: "فـأى إلى أى شيء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى زمان فهى زمـان، وإن أضفتها إلى مكان فهى مكان".

فتكون (أى) اسما مجردا من الظرفية إذا أضيفت إلى اسـم، نحو: أيهم تضرب أضرب، وتكون ظـرف زمـان أو مكـان إذا أضيفت إليهما نحو: أى يوم تصم أصم وأى مكان تجلس أجلس[٢].

وحكم "أى" من حيث العموم والإبهام كحكم "مـن" وسـائر أدوات الشرط الجازمة. فالشرط بها يعم العقلاء وغيرهم، كما يعـم جميع الأمكنة والأزمنة. فقولك أيهم تضرب أضرب، بمنزلـة مـن تضرب أضرب في العموم. ولتضمن "أى" معنى حـرف الشـرط

---

(١) الأصول ١٥٩/٢

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٤/٣

عملت الجزم في فعلين بعدها كسائر أدوات الشرط العامة، نحو أيهم يأتنى أكرمه.

وقد تزاد "ما" بعد (أى) للتأكيد. وذكر السيوطى[١] أن شرط زيادتها ألا تضاف إلى ضمير، فيمتنع أيهم ما تأتنى آته.

فإن أضيفت إلى ظاهر فالأجود عند ابن مالك[٢] أن تزاد (ما) بينها وبين المضاف إليه كقوله تعالى:

(أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)[٣]

وزيادتها هنا لتأكيد معنى الشرط. فإن حذف المضاف إليه فالغالب أن تزاد (ما) بعدها، وتنون "أى" لقوله تعالى:

(أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[٤].

وتكون زيادتها حينئذ عوضا لأى عن الإضافة. قال ابن عصفور[٥]: "وإن دخلت على أى الشرطية "ما" فهى زائدة، أو تكون

---

(١) الهمع ٦٣/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣

(٣) سورة القصص ٢٨

(٤) الإسراء ١١٠

(٥) شرح جمل الزجاجى ٤٦٠/٢

عوضا من الإضافة".

وتنفرد (أى) الشرطية عن جميع أسماء الشرط الجازمة بعدم بنائها فأسماء الشرط جميعا مبنية عدا (أى) فهى معربة، ويعلل ابن الشجرى[١] ذلك بقوله: "وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو "كل وهى علة قياسية، يعنى الحمل على النظير أو النقيض". وهذه العلة ذكرها الأنبارى[٢]. وزاد عليها علة ثانية، وهى التنبيه على أن الأصل في الأسماء الإعراب. فقال: "إنهم أبقوها على الأصل في الإعراب تنبيها على أن الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، وضمير جماعة النسوة تنبيها على أن الأصل في الأفعال البناء".

وأضاف الرضى علة أخرى وهى ملازمتها للإضافة فقال[٣]: "(أى) معربة من بين أخواتها؛ وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية". وكذلك قال السهيلى[٤].

---

(١) الأمالى الشجرية ٢٩٦/٢

(٢) أسرار العربية ص٣٨٤

(٣) شرح الكافية ٧٥/٢

(٤) نتائج الفكر ١٩٧

موضع أى الشرطية من الإعراب:

إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحـــو: بأيـــهم تمرر أمرر به وغلام أيهم تلق أكرمه.

وإن وقع بعدها فعل لازم فهى مبتدأ نحو: أيهم يقم أقم معـــه، والأصح[١] أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وأن وقع بعدهـــا فعل متعد. فإن كان واقعا عليها فهى مفعول به نحو قولـــه تعـــالى: (أياما تدْعوا)، وإن كان الفعل متعديا، وقد أخذ مفعوله فهى مبتـــدأ نحو: أيهم تضربه أضربه.

وتقع مفعولا فيه نحو: أى مكان تجلس أجلس فيه. والعـــامل فيها فعل الشرط على القول الراجح[٢]. وقد بين الرضي علة عمـــل الشرط في أداته دون الجواب فقال[٣]: "والسر فـــي جـــواز عمـــل الشرط في أداته دون الجزاء أن الأداة من حيث طلبها للصدر كـــان

---

[١] لأن الفائدة توقفت على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية/ انظر المغنى ٩١/٢ قال سيبويه ١٣٦/١ "فإن قلت: أيهم جاءك فاضرب، رفعته لأنـــه جعل جاءك في موضع الخبر، وذلك لأن قوله: فاضرب في موضع الجـــواب، وأى من حرف المجازاة".

[٢] شرح المفصل ٤٤/٧، المغنى ٩١/٢

[٣] شرح الكافية ٨٩٩/٢.

القياس ألا يعمل فيها لفظ أصلا وإن كان متأخرا؛ لأن مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخير من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا، ولكنهم جوزوا أن يعمل فيها ما حقه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأما الجزاء فلفرط تأخره عنها لم يجز عمله فيها".

واستدل الرضى أيضا بدليل سماعى وهو أنه لم يسمع عنهم نحو: أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم. ووردت أى الشرطية في القرآن الكريم في موضعين اثنين: قوله تعالى: (أياما تدعوا)[١].
وقوله تعالى: (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على)[٢]

الثانى: أى الاستفهامية:

نحو قوله تعالى: (فأى الفريقين أحق بالأمن)[٣]، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعده يؤمنون)[٤].

---

[١] (ما) زائدة بين (أى)، وفعل الشرط (تدعوا) وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها. انظر أمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٥.

[٢] (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذهب ابن كيسان إلى أنها نكرة في محل جر بالإضافة، والأجلين بدل منها، وأى مفعول به لفعل الشرط بعدها. أنظر التبيان في إعراب القرآن للعكبرى ١/٧١

[٣] الأنعام: ٨١

[٤] الأعراف: ١٨٥

والحديث عن (أى) الاستفهامية يلزمه توضيح لبعض المسائل المتعلقة بها، وهى:

١- كونها بعض ما تضاف إليه.

٢- كونها لها الصدارة.

٣- كونها مما يحكى بها.

أولا: أى الاستفهامية بعض ما تضاف إليه. فإذا أضيفت إلى معرفة كانت هى بعض المعرفة. نحو: أى الرجال قائم؟ وأى الرجلين قائم، وأى زيد أحسن؟ ولا يصح أن تضاف إلى معرفة واحدة، لأنها مع المعرفة سؤال عن بعض، والواحد لا يجزأ وهى في ذلك خلاف المضافة لنكرة؛ لأنها مع النكرة سؤال عن الكل، ولذلك تجوز إضافتها إلى نكرة واحدة، فيقال: أى رجل عندك؟ وأى رجل زيد؟ وإذا أضيفت إلى نكرتين أو أكثر فالإجابة بنكرتين أو أكثر. تقول: أى رجلين عندك، وأى رجال عندك؟[1]. ولا تستعمل أى الاستفهامية والشرطية إلا مضافة لفظا أو تقديرا، وكذلك الموصولة كما سيأتى.

---

[1] أنظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٠ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٦

ومما أضيفت فيه (أى) الاستفهامية في القرآن الكريم إلى النكرة قوله تعالى: (فبأى حديث بعده يؤمنون)[١]

وقوله تعالى: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)[٢]

وقوله تعالى (وما تدرى نفس بأى أرض تموت)[٣]

وقوله تعالى: (لأى يوم أجلت)[٤]

ومما أضيف فيه إلى المعرفة قوله تعالى: (فأى الفريقين أحق بالأمن)[٥]

وقوله تعالى (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[٦]

وقوله تعالى: (أى الفريقين خير مقاما)[٧]

---

(١) الأعراف: ١٨٥

(٢) الشعراء: ٢٢٧

(٣) لقمان: ٣٤

(٤) المرسلات: ١٢

(٥) الأنعام: ٨١

(٦) الكهف: ١٢

(٧) مريم: ٧٣

ثانيا: أى الاستفهامية لها الصدارة:

أى الاستفهامية مثل أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها[١]، إلا إذا كان حرف جر أو مضافا، فإنهما يعملان فيها، وغير ذلك يعمل فيها ما بعدها، ومما جاء في القرآن الكريم من (أى) مجرورا بحرف جر قوله تعالى: (فبأى آلاء ربكما تكذبان)[٢]، وقوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ركبك)[٣]، وقوله تعالى: (فبأى حديث بعد الله وأياته يؤمنون)[٤].

ولم يرد في القرآن (أى) معمولا لمضاف.

وقد جاء (أى) في القرآن معلقة عن العمل في قوله تعالى: (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا)[٥]

فأى: مبتدأ، خبره: أحصى، والجملة الإستفهامية في موضع

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٠ قال ابن الشجرى ٢/٢٩٦ "وإعمال الفعل الذى قبلها يخرجها من الصدر"

(٢) الرحمن

(٣) الانفطار: ٨

(٤) الجاثية: ٦

(٥) الكهف: ١٢. وقال ابن الشجرى ويعلقون عنها العلم فيقولون: "وقد علمت أيهم أخوك، ومعنى التعليق أن الفعل يعمل في الموضع دون اللفظ" أنظر الأمالى ٢/٢٩٥.

نصب سدت مسد مفعولى (لنعلم)[١].

وقوله تعالى: (فلينظر أيها أزكى طعاما)[٢]

فأى: مبتدأ، وخبره (أزكى طعاما). والجملة الاستفهامية في موضع نصب، لأن فعل النظر معلق عن العمل[٣].

وقوله تعالى: (ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقي)[٤]

أينا أشد: جملة استفهامية مبتدأ وخبر في موضع نصب لقوله: (ولتعلمن) سدت مسد مفعولين[٥].

وقوله تعالى: (لنبلوهم أيهم أحسن عملا)[٦]

أيهم: مبتدأ، وأحسن: خبر، والجملة في موضع المفعول لنبلوهم.

وقوله: (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)[٧]

---

[١] البحر المحيط ١٠٣/٦ والكشاف ٤٧٣/٢

[٢] الكهف: ١٩

[٣] البحر المحيط ١١١/٦. والتبيان في إعراب القرآن ٥٣/٢.

[٤] البحر المحيط ٢٦١/٦ وابن الشجرى ٢٩٥/٢

[٥] الكهف: ٧

[٦] البحر المحيط ٩٨/٦

[٧] الشعراء: ٢٢٧

أى: جعلها الجمهور استفهامية، وهى مفعول مطلق لينقلبون، والجملة الاستفهامية في موضع نصب سدت مسد مفعولى (سيعلم)، لأنه معلق عن العمل أى ينقلبون أى انقلاب[١] .

وأجاز أبو البقاء العكبرى أن تكون (أى نعتا لمصدر محذوف، أى: انقلابا أى انقلاب[٢].

إعراب أىّ الاستفهامية:

(أى) الاستفهامية معربة كأى الشرطية، وذكر السهيلى[٣] سبب ذلك فقال: "وأما" (أى) "فمعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة، وإنما لزمته الإضافة، لأنه وضع لتمييز البعض وتعيينه، فلابد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل".

الثالث من أقسام "أى": أن تكون صفة النكرة:

نحو: مررت برجل أى رجل، وهى الدالة على الكمال عند ابن هشام[٤]، فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أى رجل، أى كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة نحو: مررت بزيد أى زيد.

---

(١) البحر المحيط ٤٩/٧، حاشية الخضرى على ابن عقيل ٧٩/١

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٠٠٢/٢

(٣) نتائج الفكر ١٩٧

(٤) المغنى ٧٣/١

وقال ابن الشجرى[١]: "والسادس أن تكون نعتا للنكرة يراد بـــه المدح كقولك: مررت برجل أى رجل، ورأيت رجلا أى رجل، وجاءنى رجل أى رجل، وإن شئت أظهرت المبتدأ، فقلت: وأى رجل هو".

وقال سيبويه[٢]: "له صوت أيما صوت؛ لأن (أيا) صفة أبدا، وإذا قلت أيما صوت فكأنك قلت: له صوت حسن جدا".

وفى شرح الكافية[٣] للرضى يفهم أن أصـــل (أى) الواقعـــة صفة أو حالا كونها استفهامية مثل: من، التى لا تقع صفة، ولعلـــه رأى أن الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى مررت برجـــل أى رجل: أى برجل عظيم يسأل عن حاله، ثم نقلت من الاستفهامية إلى الصفة".

وهذا المعنى نفسه ذكره السهيلى[٤] فقال: "وأما وقـــوع (أى)" نعتا لما قبلها كقولك: مررت برجل أى رجل، فإنمـــا تدرجـــت إلـــى الصفة من الاستفهام، كأن الأصل: أى رجل! على الاســـتفهام الـــذى

---

[١] الأمالى ٣٠٠/٢

[٢] الكتاب ٣٦٣/١

[٣] شرح الكافية ٥٦/٢

[٤] نتائج الفكر ٢٠١

يراد به التفخيم، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريـــدون إظـــهار العجـــز، والإحاطة بوصفه، فكأنه يستفهم عنه إذ يجهل كنهه، فأدخلوه في بـــاب الاستفهام الذى هو موضوع لما يجهل، فلما ثبت هذا اللفظ فـــي بـــاب التفخيم للشيء قرب من النعت والوصف حتى أدخلوه في باب النعت"

ومما يمكن حمله على (أى) الواقعة صفة في القرآن الكريـــم قوله تعالى: (فى أى صورة ما شاء ركبك")[١] وهى هنا دالة علـــى الكمال، وهى صفة حذف موصوفها زيادة في التفخيـــم والتعجـــب، والأصل: في صورة أى صورة كما تقول: مررت برجل أى رجل، وفى إعراب (ما) وجهان: أحدهما أن تكون زائدة، والجملة الفعليـــة (شاء) في موضع جر على النعت لـــ (صورة)، والثانى: أن تكـــون شرطية، والجملة الشرطية، في محل جر صفة أيضا[٢]. ولكن ابـــن عصفور لا يجيز في "أى" الواقعة صفـــة أن يحـــذف موصوفـــها، وإقامتها مقامة فقال[٣]: "وتفارق (أى) سائر الصفـــات فـــي أنـــه لا يجوز حذف الموصوف، وإقامتها مقامه، لا تقـــول: مـــررت بـــأى رجل، وذاك أن المقصود بالوصف بأى التعظيم، والحذف ينـــاقض

---

[١] الانفطار: ٨

[٢] انظر البحر المحيط ٤٣٦/٨

[٣] شرح الجمل الكبير ٤٦٠/٢

ذلك المعنى.

وأنا أرى حذف الموصوف في الآية يناسب التفخيم والتعجب، أى: الذى خلقك فسواك فعدلك في صورة عجيبة. وأى الواقعة صفة، والحالية، معربة كالشرطية والاستفهامية؛ لأن لزوم (أى) للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء جعلها ترجع إلى ما هو الأصل فيها من الإعراب، والأصل يرجع إليه بأدنى سبب كما يقول النحاة[١].

وأى باعتبار ما تضاف إليه على ثلاثة أقسام:

١- ما يجب أن تضاف فيه لمعرفة، وهى الموصولة.

٢- ما يجب أن تضاف فيه لنكرة،وهى الواقعة صفة للنكرة.

٣- ما تكون فيه مضافة إلى معرفة تارة وإلى نكرة تارة أخرى، وهى الواقعة شرطا أو استفهاما. نحو أيهم يقم أقم معه، وأيهم يقوم؟ وأى رجل يقم أقم معه، وأى رجل يقوم؟

الرابع من أقسام أى: أن تكون وصلة[٢] لنداء ما فيه (أل):

نحو يا أيها الرجل، وقوله تعالى: (يأيها المزمل)، وقوله

---

[١] انظر شرح التصريح ٩٢/١، حاشية الصبان ١٠٤/١

[٢] المغنى ٧٣/١ والهمع ٥٢/٣ وابن الشجرى ٢٩٩/٢

تعالى: (يأيها الكافرون).

ومعنى كونها وصلة لنداء ما فيه أل أنه لا يجوز الجمع بين (أل) وياء النداء". إلا مع لفظ الجلالة، والعلم المحكى عن جملة نحو (الرجل قائم)مسمى به، تقول: يا الله، ويا الرجل قائم لأن حرف النداء، وأل: أداتان للتعريف، وهم يكرهون أداتين لمعنى واحد. فإذا أرادوا نداء ما فيه (أل) أتوا قبله بـ (أى) فأدخلوا عليها حرف النداء، لتكون هى المنادى ظاهرا، والمقترن بأل صفة[١]. وأتوا بعد "أى" بـ (ها) للتنبيه عوضا عما فاتها من الإضافة.

وأشار سيبويه إلى ذلك الموضع في كتابه فقال[٢]: وذلك قولك: يا أيها الرجل. فأى ههنا فيما زعم الخليل كقولك يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل".

---

[١] متى كان المنادى (أيا) وجب وصفه بمرفوع معرف بالأداة. كما أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

[٢] الكتاب ١٨٨/٢

وللنحويين في نداء ما فيه "أل" أقوال:

١- إجازة نداء ما فيه أل، وهو مذهب الكوفيين[١]

٢- منع نداء ما فيه أل ما عدا اسم الله، والعلم المحكي، وهو مذهب البصريين.

٣- أجاز المبرد ووافقه ابن مالك نداء الاسم الموصول: يا الذى قام أقبل[٢].

وذهب الأخفش[٣] أن (أيا) لا تكون وصلة لنداء ما فيه أل في هذه المواضع بل هى موصولة حذف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: "يا من هو الرجل، ورد ابن هشام ذلك فقال: ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية".

الخامس من أقسام أى:

أى الموصولة، وهى من الموصول المشترك: من، وما، وأى، وأل، وذو، وذا. فأى بمنزلة الذى، إلا أنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة. ألا ترى أنك إذا قلت لأضربن الذى في الدار، لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة

---

[١] حاشية الصبان ١٤٥/٣

[٢] الهمع ٤٧/٣-٤٨

[٣] المغنى ٧٣/١ والهمع ٥٢/٣

كما تفيد (أى) ذلك[١]. وأى الموصولة تحتاج إلى وصلها بكلام بعدها يتمها كاحتياج الذى ومن وما الموصولات.

وقال ابن الشجرى[٢]: "ومما خالفت فيه (أى) أخواتها الموصولات حسن حذف المبتدأ من صلتها حتى كثر ذلك في الاستعمال تقول: "أكرم أيهم أفضل، ولا يحسن أكرم من أفضل حتى تقول: من هو أفضل".

وتأتى أى الموصولة على أربعة أحوال:

١- أن تضاف لفظا، ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبنى أيهم هو قائم.

٢- ألا تضاف لفظا، ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبنى أى قائم.

٣- أن يذكر الصدر، ولا تضاف نحو: يعجبنى أى هو قائم.

وفى هذه الأحوال الثلاثة تعرب (أى) الموصولة؛ لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم، وهو إضافتها لفظا أو تقديرا، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب، ولذا

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٥/٣

[٢] الأمالى ٢٩٨/٢

أعربت الشرطية والاستفهامية دائما[١].

والنوع الرابع من أى الموصولة هـــو أن تضـــاف لفظـــا، ويحذف صدر صلتها[٢]، نحو يعجبنى أيهم قائم، ونحو قوله تعـــالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد)[٣]. وهذا النوع اختلـــف عليـــه النحاة، فقد بناها سيبويه وبعض البصريين، وخالفه في ذلك الخليـــل ويونس والكوفيون، لأنهم يرون أن (أيا) الموصولة معربـــة دائمـــا كالشرطية والاستفهامية.

وسوف أذكر وجه الخلاف بينهم، وتعليل كل فريق لرأيـــه، فسيبويه يعلل لرأيه بقوله[٤]: "وأرى قولهم أضرب أيّهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشـــر، وبمنزلـــة الفتحة فى (الآن)، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجىء أخوته

---

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٧٩/١

(٢) بين الرضى صلة أى الموصولة فقال "صلتها إما اسمية أو فعليـــة، والفعليـــة لا يحذف منها شيء فلا تبنى (أى) معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعنى المبتدأ بشرط أن يكون ضميرا راجعا إلى أى فلا يحذف المبتدأ في نحو: اضرب أيـــهم غلامه قائم، وأيهم زيد غلامه، ولم يحذف أحد جزئـــى الفعليـــة؛ لأن التصـــاق الجزئين فيها أشد" شرح الكافية ٥٧/٢

(٣) سورة مريم الآية ٦٩

(٤) الكتاب ٤/٢

عليه إلا قليلا. فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته:

ويقصد سيبويه بذلك أن "أى" الموصولة بنيت لأنها خالفت نظائرها حيث لم توصل بجملة. فسبب البناء عنده هو المخالفة، فعندما حذف صدر الصلة صارت الصلة غير جملة، وباقى أخواتها الموصولة توصل بجملة.

وقد بين السهيلى ذلك فقال[١]: "وذهب سيبويه إلى أنها اسم مبنى في موضع المفعول، وبنى لمخالفته نظائره حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد"

والسهيلى يرد على سيبويه في ذلك الرأى ويقول[٢]: ولم خص أى بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته، ثم يبنى للحذف، وذلك الحذف لا يجعله متضمنا لمعنى الحرف، ولا مضارعا له، وهذه علة البناء، وقد عدمت في "أى".

ويشرح ابن يعيش علة البناء في هذه الصورة فقال[٣]. وإنما

---

(١) نتائج الفكر ١٩٨

(٢) نتائج الفكر ١٩٨

(٣) شرح المفصل ١٤٥/٣

بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيريها، وهما مـــن، وما؛ لأنها إذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى همزة الاســـتفهام، وإذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهـــو إن، وإذا كانت خبرا بمعنى الذى فهى كبعض الاسم كما قلنا، وإنما أعربـــت، لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرهـــا وهـــو بعض وكل، فلما حذف العائد[1] المرفوع الذى لا يحسن حذفه مـــع الذى. دخلها نقص بإزالتها عن ترتيبها فعادت إلى أصلها، ومقتضى القياس فيها وهو البناء" وقال ابن يعيش: "وإنما بنيت علـــى الضـــم تشبيها بقبل وبعد ويا زيد، لأنه يكون معربا في حال "ومبنيـــا فـــي حال".

وعلل آخرون بناء (أى) في هذه الصورة، وهى أن تضـــاف ويحذف صدر صلتها بقولهم: "قدنزل ما أضيفت إليه منزلة الصـــدر

---

[1] قال الرضى: فإذا حذف المبتدأ صار مبنيا كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئا إذا فارقه أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها" شـــرح الكافية ٢/٥٧. وذكر ابن الشجرى ذلك فقال: وإنما حكـــم ســـيبويه ببنائـــها إذا انقضت صلتها، وخص بذلك حال النقص الذى دخلها. كأنها لما حـــذف المبتـــدأ العائد من صلتها ضعفت فرجعت إلى البناء الذى استحقه الـــذى ومـــن، ومـــا، وبقوله قال المازنى وجماعة من البصريين" انظر الأمالى ٢/٢٩٧.

المحذوف، وهو ضمير الرفع كأنها مقطوعة عن الإضافة، فإن ذكر المضاف إليه حسن حذف صدر الصلة، وحيث نزل المضاف إليه منزلة الصدر بقيت (أى) كأنها غير مضاف لا لفظا ولا تقديرا. فبنيت (أى في هذه الحالة لكونها صارت بمنزلة المقطوعة عن الإضافة، فسلم شبه الحرف فيها من المعارض بخلاف بقية أقسامها[١].

ونلحظ هنا أن (أى) الموصولة قد اجتمع فيها معرفان، لأن الموصول معرف بصلته. فتكون أى الموصولة معرفة من ناحيتين: الصلة والإضافة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن (أى) مبهمة من ناحيتين: إبهام الجنس وإبهام الشخص. فاحتاجت (أى) إلى معرفين لزوال هذين الإبهامين فإذا قلت: يعجبنى أى الرجال فقد علمت أن جنس ما وقعت عليه (أى) هو جنس الرجال، وبقي الشخص المبهم. فإذا قلت: يعجبنى أى الرجال قام. فقد زال إبهام الشخص. ففى الإضافة تعيين نوعها، وفى الصلة تعيين نفسها[٢].

أما الكوفيون وجماعة من البصريين وهم الخليل ويونس والأخفش والزجاج فهم يرون أن (أيا) الموصولة معربة دائما

---

[١] حاشية الصبان ٢٥٥/١، شرح التصريح ١٣٦/١، حاشية الخضرى ٧٩/١

[٢] انظر حاشية الصبان ١٦٧/١، حاشية يس على التصريح ١٣٥/١

كالشرطية، والاستفهامية، سواء أضيفت أم لم تضف، ذكر صدر صلتها أو حذف، وينصبون (أيا) إذا وقع عليها فعل، ولا فرق عندهم بين لأضربن أيهم أفضل، وبين لأضربن أيهم هو أفضل، ولا يضمون أيهم إلا في موضع الرفع. وأما رأيهم في قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد).

فإنهم يقرءون بالنصب حكاه هارون القارىء عنهم وقرأ بها أيضا، وحكى ذلك سيبويه عنهم فقال[1]: "وحدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرءونها أيهم أشد" وهى جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: (امرر على أيهم أفضل).

وتأول الكوفيون الضم في هذه الآية على وجوه:

أحدها: أنه معرب، وأنه رفع بأنه مبتدأ، وأشد: الخبر. ويكون (أى) استفهاما وهو رأى الكسائى والفراء.

ثانيا: أيهم "استفهام" أيضا، ورفع بأنه مبتدأ، وأشد: الخبر، والجملة في محل نصب على المفعول به لقوله (ننزعن)، لأنه معلق عن العمل، لأن النزع بمعنى التبيين، فهو قريب من العلم.

---

[1] الكتاب ٢/٣٩٩

ثالثا: أن يكون استفهاما، ورفع على الحكاية. والمعنى ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيهم: أيهم أشد. وهو رأى الخليل. ونقله عنه سيبويه حين قال[١]: وزعم الخليل أنه أيهم إنما رفع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذى يقال له أيهم أفضل، وقال الرمانى[٢]: وهذا وجه حسن؛ لأن في ننزع دليلا على معنى القول، لأنهم ينزعون: بالقول.

ورد عليه سيبويه في ذلك فقال: "وتفسير الخليل رحمه الله بعيد".

رابعها: ذهب يونس[٣] إلى أنه من تعليق الفعل عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب.

خامسها: يرى الأخفش[٤] أن (من) في الآية زائدة، كما هو مذهبه في زيادة (من) في الموجب. وكل شيعة: مفعول (ننزعن). وأيهم أشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل، وهذا رأى الكسائى أيضا.

---

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ وانظر أمالى ابن الحاجب ٥٥/١

(٢) معانى الحروف ١٦١

(٣) المغنى ٧٢/١

(٤) شرح الكافية للرضى ٥٨/٢

ما يقول رأى الكوفيين في إعراب "أى" الموصولة:

١- أن كل مفرد مبنى إذا أضيف أعرب، نحو قبل وبعد، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فهى معارضة لشبه الحرف، وقد وجدنا أن (أى) إذا قطعت عن الإضافة فهى معربة بالإجماع، فكيف تبنى إذا أضيفت. وكان الزجاج يقول: "سيبويه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت"[١]

٢- ما حكاه الجرمى فقال[٢]: "خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة فلم أسمع[٣] أحدا يقول: لأضربن أيهم قائم بالضم. أى كلهم ينصب.

٣- ذكر النحاس أنه ما علم أحدا إلا وقد خطأ سيبويه في ذلك. وذكر الزجاج أنه ما علم أن سيبويه قد أخطأ في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما[٤].

---

[١] شرح الرضى ٢/٧٥

[٢] المغنى ١/٧٢.

[٣] قال ابن يعيش "هذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمع لغة لبعض العرب" شرح المفصل ٣/١٤٦

[٤] شرح التصريح ١/١٣٦، حاشية الصبان ٣/١٤٦

٤- قراءة[١] طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وهارون[٢]: أيهم أشد. بنصب (أى) على المفعول به.

٥- قول سيبويه نفسه[٣]: "وسألت الخليل عن قولهم: اضرب أيهم أفضل، فقال القياس النصب، كما تقول: اضرب الذى أفضل.

٦- ما جاء في شرح التصريح[٤]: "وقد تعرب حينئذ إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا".

٧- قول ابن مالك[٥]: "وإعرابها حينئذ قوى، لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا فكذا الموصولة".

٨- ما جاء من أن السهيلى يرجح رأى الخليل[٦] وقال: "ولم خص سيبويه (أى) بهذا دون سائر الأسماء، وعلة البناء معدومة في (أى). وبعد، فقد ذكرت الاختلاف بين الفريقين، ودليل كليهما، وما يرجح رأى الكوفيين في إعراب (أى) الموصولة، وإن

---

(١) معانى الحروف للرمانى ١٦٠ حاشية الصبان ٢٥٥/١ البحر المحيط ٢٠٩/٦ شرح التصريح ١٣٦/١

(٢) هارون هو ابن موسى القارىء. إنباه الرواة ٣٦١/٣، وانظر ٢٠٨/٦، والكشاف ٢١٩/٢ والقرطبى ١٣٣/١١.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢

(٤) ١٣٦/١

(٥) الهمع ٩١/١

(٦) نتائج الفكر ١٩٩

كنت أرى رأى من يعربها كسائر أنواع أى وهى الشرطية والاستفهامية، والتى تقع صفة أو حالا، وأذهب إلى ما ذهب إليه الخليل وهو أنه أعربها على الحكاية في الآية الكريمة، واستحسن هذا الرأى الرمانى والسهيلى، وهو يخرجنا من بناء (أى) الموصولة دون أنواع "أى" الأخرى، أو رأى من يقول إن (ننزعن) معلق عن العمل، لأن النزع بمعنى التبين، وهو قريب من العلم، أو نعربها لأننا نلاحظ حقيقتها وهى أنها مضافة لفظا، ومن بناها يراها كأنها منقطعة عن الإضافة، لأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف، فكأنها غير مضافة، وعدم التقدير أولى، ولو حذف المضاف إليه أعربت أيضا، لقيام التنوين مقامه كما في كل، فكيف تبنى إذا أضيفت.

(العامل فى (أى) الموصولة):

اشترط الكوفيون في العامل في أى الموصولة كونه[1] مستقبلا متقدما على أى، أما شرط الاستقبال، فلأن (أى) موضوعة للدلالة على الإبهام، وذلك يناسبه المضارع المستقبل، الذى لا يدرى ما فيه. أما الماضى والحال فمعلومان، وأما تقديم العامل، فللفرق

---

[1] شرح التصريح ١/١٣٦

بينها وبين (أى) الشرطية والاستفهامية، لأنه لا يعمل فيها إلا متأخر لصدارتها.

ولذلك عندما سئل الكسائى في حلقة يونس: لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام؟ فقال: أى كذا خلقت، فصار مثلا.

وقال ابن السراج[١] موجها كلام الكسائى بالمنع أن (أيا) وضعت على العموم والإبهام. فإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم. فكأنك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان، ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم". وذكر ابن البانش[٢] التوجيه نفسه. أما البصريون[٣] فلا يلزم عندهم تقديم العامل، ولا استقباله.

تأنيث (أى)

هل تؤنث (أى) حين إضافتها إلى مؤنث، يقول سيبويه[٤]: "وسألت الخليل عن قولهم: أيتهن فلانة، وأيهن فلانة. فقال: إذا قلت: (أى) فهو بمنزلة (كل)، لأن (كلا) مذكر يقع للمذكر

---

[١] حاشية الصبان ١٦٧/١، وشرح التصريح ١٣٦/١

[٢] حاشية يس على التصريح ١٣٦/١

[٣] الهمع ٨٤/١، حاشية الخضرى ٧٩/١

[٤] الكتاب ٤٠١/١٠

والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة بعض".

وقال الرضى[١]: "وتجريدها من التاء مضافة إلى المؤنث أفصح من إلحاق التاء. قال تعالى: (بأى أرض تموت)، وقرىء في الشواذ: بتأنيث (أى) في هذه الآية).

وفى تفسير القرطبى[٢]: "قرأ أبى بن كعب (بأية أرض) والباقون بأى أرض" وقال الفراء في معانيه[٣]: "وقوله (بأى أرض) وبأية أرض. فمن قال: (بأى أرض)" اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يظهر في (أى) تأنيثا آخر، ومن أنث قال: قد اجتزؤا بأى دون ما أضيف إليه فلابد من التأنيث".

---

[١] شرح الرضى للكافية ٢٦٨/١

[٢] القرطبى ٨٣/١٤

[٣] معانى القرآن ٣٣٠/٢، وأنظر الكشاف ٢١٨/٣

دراسة نصية

من كتب التراث

من كتاب

شرح الأشمونى على

ألفية ابن مالك

هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل. الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبنا رجلا زيد، وحبذا زيد رجلا. قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم

﴿ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ﴾

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل الا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله :

* وَحَبَّ شَيْءٍ الى الْإِنْسَانِ مَامُنِعَا * وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم «من الكذاب الأشر» ونحو :

* بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسما موازنا (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأَبَ) هنا (أَلَذَّ أَبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لافعل له كهو أقمن به أي أحق، وألص من شظاظ. هكذا قال الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن

فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أي لانها لاتدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا أن تقديم التمييز أولى) أي لأكثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز وميزه ومن هنا يعلم أن المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا. والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم. وقوله نادر أي شاذ.

﴿ أفعل التفضيل ﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لأنها لبسا على زنة أفعل وأولى منها التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. ويدفع الاول بأن قوله أفعل أي لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف، وقد يدفعه بأن إضافة لزوم الى الوصفية من إضافة الصفة الى الموصوف أي الوصفية اللازمة أي الأصلية لان الوصفية العارضة لاتمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف * وألغين عارض الوصفيه * الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أي فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا. فقول البعض أي لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت في الاكثر من خير وشر) أي في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره. دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أي فيهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول القارضي نحو قول الشاعر بلال الخ و بلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لان النكرة لأنها في سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عد الأمثلة اشارة الى أنه لا فرق في الصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين

تأكيدا للاولى. والشاهد في وحبذا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا. والتقدير حبت عبادته. وذكر ضميرها لتأولها بالدين. وكان الاصل ضم حائه، وفتحت هنا وهي لغة. وربا ودينا منصوبان على التمييز

القطاع لغض بالفتح اذا استتر. ومنه اللص بتثليث اللام. وحكى غيره لصصه إذا أخذه بخفية. وما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعل الذاهب الثلاثة. وسمع هو أعظام للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا الكلام أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأعنى بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعل التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا

معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا. زكريا (قوله وما زاد) أي وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه من اختصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول (قوله وفي أفعل) أي وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل الذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعل للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الأزهر يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرته وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح. قال زكريا وتحقيق الديك بالذكر لأنه ينظر الى حسن ألوانه ويعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان ممنوعا من المبني للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء فعل مبنيا للفاعل «شغلتنا أموالنا وأهلونا» فاذكره ابن الناظم من أن شغل ملازم البناء للمفعول غير مسلم. والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة وفي المحسن. وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلم تشغل يديها حولهما حتى قضى منهما أرادا وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الآن يقال ما مر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما به عليه الموضع والظاهر أنه لا استثناء عنده من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب. واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير:

* وما به لمنتهى الجمع وصل * الخ فتمكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوبين بعد أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز:

* والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء

من عمرو، وأقوى ياسا، وأفجع موتا (وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدًا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا) من أل والاضافة جارة للمفضول. وقد اجتمعا فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا، أى منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن. (تنبيهات) الأول اختلف فى معنى بين هذه، فذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه، لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يتم. وذهب فى شرح التسهيل الى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال: جاوز زيد عمرا فى الفضل: قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها، الى قال: ويبطل كونها للتبعيض أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها معلما نحو الله أعظم من كل عظيم، والظاهر كذا قاله المرادى ما ذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يهم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل لما لا يقف السامع على محل الانتهاء. الثانى أكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان أفعل خبرا كالآية، وقل اذا كان حالا كقوله:

وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبى (قوله وأفجع موتا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة فى الفجعة لا فى الموت فهو على الأصل (قوله صله أبدا) أى ابق على أصله من افادة الزيادة على مبين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تحذفه مع مجرورها العائد على المبتدأ لدليل نحو الخ وقد يذكر مع العلم نحو «قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة» قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع ان الوصل فى المجرد انما وجب ليعلم المفضل بدونه مع الاضافة مذكورا صريحا ومع أل فى حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول، فعلى هذا لا تكون أل فى أفعل التفضيل الا للعهد لئلا يجرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله لاختلاف فى معنى بين هنا) أى على ثلاثة أقوال: قول المبرد، وقول سيبويه، وقول المصنف فى شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى أنها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يتم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر، وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع الشىء موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثانى ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لأن التزام كون المقيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل شىء (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه. فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك. وكذا يقال فى بيان كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده يس (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى «أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا». وقول التمثيل

٥٩٣ * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا *

أى دنوت أجمل من البدر ، أو صفة كقوله :

٥٩٤ تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي * غَدَاةَ بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه. الثالث قوله صله يقتضى أنه لا يفصل بين أفعل وبين من، وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

٥٩٥ وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا * مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع اذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة . فأما قوله :

من الآية قوله تعالى «وأعز نفرا» (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخرون من أن الخطاب لصغار النخيل، وتروحى من تروح النبت اذا طال. وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر. وقوله بأن تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة. وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهوتها كما فى العينى، بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول أفعل) كقوله تعالى «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم» (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنت الينا مثلا. والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد. وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعل ففى كلامه تكرار لأنا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الاضافة كقوله :

---

(٥٩٣) تمامه : * فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا *

هو من الطويل والخطاب للمؤنث. والشاهد فى اجملا فانه افعل تفضيل حذفت منه من لكونه حالا. والتقدير دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك أى ظننا ك كالبدر. والكاف وكالبدر مفعولان لخلناك. ومضللا خبر ظل

(٥٩٤) قالها أصيحة بن الجلاح من أبيات مرجزة. وتروحى خطاب للفسيل فى قوله: تأبرى يا خيرة الفسيل، من تروح النبت اذا طال . وقد قالت جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف ونحوه ان الخطاب للناقة معناه اسيرى على السير وقت الرواح ولعمد وهموا وهما فاحشا. والذى حملهم على ذلك عدم وقوفهم على السوابق واللواحق وغرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشى. والشاهد فى اجدر فانه افعل التفضيل استعمل بغير ذكر من لكونه صفة لمحذوف تقديره طولى يا فسيل بفتح الفاء وكسر السين المهملة وهى صغار النخل وحدى مكانا اجدر من غيره. قوله ان تقيلى أى بأن تقيلى فيه حذف كلة فى فصار تقيليه ثم حذفت الهاء فصار تقيلى من القيلولة وهو النوم فى الظهيرة ولكن كنى به عن نموها وزهوتها بكونها فى جنبى بارد ظليل أى مكان بارد ذى ظل. ويجوز أن يكون الاصل بارد وظليل فحذف حرف العطف للضرورة و يكون المراد من البارد الماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل

(٥٩٥) هو من الكامل. الواو للعطف ان تقدمه شىء واللام للتأكيد وفوك مبتدأ وأطيب خبره وفيه الشاهد حيث فصل بينه و بين من التى هى صلته بكلمة لو والاصل عدم الفصل. وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء الموحدة وهى نقرة يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب. و يروى على شهد موضع على خمر

٥٩٦ نَحْنُ بِنَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا * مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ - وقوله :

٥٩٧ * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

فمؤولان (وَإِنْ لِمَذْكُورٍ يُضَفْ) أفعل التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والاضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد. ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل فى آخر انه معدول عن آخر.

فهم الأقربون من كل خير * وهم الأبعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل. والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى الفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مناهلة (قوله فمؤولان) مما أول به الأول الناء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا. ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نامرفوعا مؤكدا للضمير فى أعلم نائبا عن نحن. ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل، وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد. ووجب تنكير لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كانك قلت من أول الكلام، فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو النياس. وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه فى الأصل لأن معناه الأصلى أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير

---

(٥٩٦) قاله سعد القرقرة وهو اصح مما قاله ابن عصفور انه قيس بن الخطيم الانصارى. من المنسرح ونحن مبتدا وأعلمنا خبره. وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الاضافة ومن. وأجيب بأن تقديره اعلم منا والمضاف اليه فى نية المطروح. والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة. والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل. والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح واقباله

(٥٩٧) تمامه : * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ *

قاله الاعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك ممتنع. لا يقال زيد الافضل من عمرو. وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور، أو الزائدة، أو من بمعنى فى أى فيهم. وحصى تمييز أى عددا. والكاثر بمعنى الكثير

وفى قول ابن هانئ :

٥٩٨ * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

انه لحن . ﴿تنبيه﴾ : يجب فى هـذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت. وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وَتِلْوُ أَلْ طِبْقُ) لما قبله من مبتدإ أو موصوف نحو زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل. وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى الى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل على ما أضيف اليه وحده. فتقول على المطابقة: الزيدان

(قوله وفى قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة. قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى «ثم رددناه أسفل سافلين» اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى الى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله «ثم رددناه» لأنه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالياء والنون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا. والله أعلم. ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لان اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الأفضلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يجرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ونحو محمد ﷺ أفضل قرشى (١) فتدبر (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد

---

(٥٩٨) تمامه : * حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ ٱلذَّهَبِ *

قاله أبو على الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس الحكمى من البسيط والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء. والحصباء الحصا. الشاهد فى صغرى وكبرى فانه قد قيل انه لحن لان اسم التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأنيثه لحن واعتذر عنه بأن أفعل العارى اذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فاذا جاز جمعه جاز تأنيثه

---

(١) قوله أفضل قرشى هكذا بالأصل والوافق لما يأتى قريبا فى الشرح أفضل قريش اه

أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم، وهندفضلى النساء، والهندان فضليا النساء،والهندات فضل النساء وفضليات النساء. ومنه «وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها» وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم وهكذا الى آخره. ومنه «ولتجدنهم أحرص الناس» وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه فان قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد. وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله ﷺ :«ألا أخبركم بأحبكم الىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقا» (وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ماسواه (فَهُوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وجها واحدا كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان، أى عادلاهم، ونحو محمد ﷺ أفضل قريش،أى أفضل الناس من بين قريش. واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة أفعل فيهما الى مالبس هو بعضه، بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن اخوته ان قصد الأحسن من بينهم،أو قصد حسنهم، ويمتنع ان قصد أحسن منهم

من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى «وكذلك جعلنا» الخ قال البعض فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى. والأولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى. ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لتنو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول، أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لأن الاضافة منوية أى أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى «ولتجدنهم أحرص الناس على حياة» فأحرص مفعول ثان لتجدولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم . فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدا أو موصوف تشبيها بالحلى بأل فى الخاو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما استعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل. والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند. والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما و [illegible] غير ما هى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما أضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وإن [illegible] المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشىء على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما أضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ماسواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض

﴿ تنبيه ﴾ : يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

ما أضيف اليه وقوله. ويمتنع ان قصد أحسن منهم أي لكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف [illegible] الشيء الى نفسه في اخوته فلو قيل بوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لأن يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو «هو أعلم بكم» أي عالم أو صفة مشبهة نحو «وهو أهون عليه» أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع ايضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافي ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركا الخ لأنه مضاف وأن محل ورود كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هي الجارة للمفضول . قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية. وصرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة للمفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا . وقال الدماميني أيضا وههنا تنبيهان : الأول قال في الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه. وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات : احداها وهي الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصافه من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة . والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات. الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثاني ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثاني هو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمنع دعواه خلع الأمر الثاني عنه في الحالة الرابعة . ثم قال: التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ فضيلته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المغني بتوجيهين : أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى «وما كان هذا القرآن أن يفترى» أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى « ثم يعودون لما قالوا » أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الوافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل حينئذ ينافض المفضل فيه . الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب فيما على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذي يسلك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفعول عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار المعنى زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. وقال الرضي ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول. وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار . وحاصل كلام الرضي أن أفعل التفضيل

نحو « ربكم أعلم بكم - وهو أهون عليه » وقوله :

٥٩٩ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ وقوله :

٦٠٠ إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ وقوله :

* فَشَرٌّ كُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ *

قاله المبرد. وقال في التسهيل: والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بالاتفضيل فيه. قال: ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به. قال في شرح التسهيل. والذي سمع منه فالشهور فيه التزام الافراد والتذكير. وقد يجمع اذا كان مضافا جمعا كقوله :

٦٠١ إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أُسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ * كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

فيذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد[1] عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوعمه فيه لا لتنبيه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دماميني (قوله وان مدت الأيدي الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لافي أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الأجشع الحريص على الأكل. لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك سمكا الخ) أي رفعه فهو سمك ومسموكه سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتي وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من عجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانباري الخ) اشارة الى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أمار بكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطلق علم. وأما هو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل. وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف، وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا فهما للتفضيل * وأما فشركما لخيركما الفداء * فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يرادان كذلك. هذا ماظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر انما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم. وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب

(٥٩٩) ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض. والشاهد هنا في بأعجلهم فان وزنه افعل ولكنه لمجرد التفضيل هنا اذ المعنى لم [illegible] الحريص على الأكل

(٦٠٠) قاله الفرزدق من قصيدة من [illegible] فعلها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الاول سمك والثاني سموك. وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى. و[illegible] بالكسر الاسطوانة. والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل مجرد معنى عزيزة وطويلة.

(٦٠١) قاله [illegible] دق من الطويل. وأسود العين جبل. والمراد أنكم في الغدر مثل هذا الجبل. قال انه اسم رجل ومنهم الركني. يقول أنتم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب. وما أقام أي أسود العين أي مدة اقامته. وكنى به عن عدم ارتفاع البحر عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه.

(١) (قوله ويرد) لا ورود له لما قالوه في الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثاني.

قال واذا سمح بجمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ:

* كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِيعِهَا *

صحيحا اه (وَإِنْ تَكُنْ ... مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمًا ...) ... ومجرورها ... بَدَأَ مُقَدَّمُ على أفعل التفضيل لا ... دم كما فعل المصنف، إذ ير ... الفصل بين العا ... ر ... بأجنبي و ... قائل به (كَمِثْلِ يَمِّنْ ...) ومن أيهم أنت أفضل، ومن ... م در ... كثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل؛ الاستفهام له الصدر (وَلَهُ ... * إِخْيَارِ) أي وعند عدم الاست ... التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَجِ ...

٦٠٢ فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزُوِّدَتْ * ... النَّ ... مَا زُوِّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبِ وقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيرَهَا * ... فٌ وَدَا ... لَا شَيْءٌ مِنْهُ ... وقوله

٦٠٤ ... مَا ظَعِينَةً * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَ ...

(قوله وان تكن بتاو من الخ) بق ... أن يقال ان أريد الاستفها عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى ان السؤال ... التقديم ليكون السؤال عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليلي ... وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لاعلى جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل مافعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لايقال اذا لم يتقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن مافعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيه بدليل مابعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب. قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لاشاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله. وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن

والشاهد فى ألأم فانه جمع ألأم. وانما يجمع افعل اذا جرد عن معنى التفضيل وكان خبرا عن أل ومن موصولا باسم الفاعل كما فى قوله تعالى «هو أعلم بكم» أى عليم بكم وكذلك الأم بمعنى اللئيم

(٦٠٢) قاله الفرزدق من أبيات من الطويل. الفاء للعطف على ماتقدمه. وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيت أهلا فاستأنس، وأتيت مكانا سهلا. والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا. والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على افعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل. ويروى أوما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه

(٦٠٣) قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل. الواو للعطف. ولا نفى الجنس وخبره محذوف. اى لاعيب حاصل فيها أى فى النساء المذكورة فيما قبله، وغير نصب على الاستثناء. والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو الماشى رويدا. وقد وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن الناظم، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة، بل فيه هكذا: غيران سريها قطوف. والمعنى عليه. وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم. والشاهد فى منهن أكمل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكمل المرفوع على الخبرية

(٦٠٤) قاله جرير من الطويل. وسايرت من المسايرة. واسماء اسم امرأة فاعله. وظعينة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة أولم تكن. ومراده من فى الهودج واملح افعل التفضيل من ملح الشئ بالضم ملاحة وملوحة وملاحة أى حسن فهو مليح وملاح بالضم. والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا. حكى سيبويه: مررت برجل أكرم منه أبوه، وذلك لأنه ضعيف بإسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لايؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رفعه الظاهر (ثَبَتَا) وذلك اذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو مارأيت رجلا أحسن

ثم سمين المرأة مادامت فى الموديج ظعينة. واملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه ضعيف لايظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله إذ قليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف لشبه باسم الفاعل) أى مع عدم مايجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لايؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والا فالأحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتنطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لاينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفى اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه. وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفى لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لاضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لأن طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لأنه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك إذا قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف مرأيت رجلا وفى هذا أيضا تقدم ايراد وجواب (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستفى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه فى نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لايخفى إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى. والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل أفعل من فقط

فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، فانه يجوز أن يقال: مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، لأن أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه. وفى هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت. وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت. و... حذف الضمير الثانى وتداخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول من كحل عين زيد، و... د، أو من زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا... د أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف الجميل الى زيد للابسته اياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثانى. ومثله قوله عليه الصلاة والسلام

كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لأن أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف :ومتى. عاقب فعلا فكثيرا انتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة للعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرنه أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أى بعمومه المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والأجنبى هنا المبتدأ والمراد بالأجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال مارأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى و يقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل. وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء) أى اختيارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى مارأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الأول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف إسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض و يلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة و يصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المعبر عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين. لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لأنا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف. ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال

«ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم» من أيام العشر. والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ) والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ماذكر. ﴿ تنبيهات ﴾: الأول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه، وان كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيدا فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فاتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني. وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاته في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن. الثالث قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل

الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي ان كان من أحب الرباعي فان كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعتبر في اطراد الخ اه أي حيث قيد الفعل بالذي بني منه أفعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) الظاهر في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسي للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصرح وكذا

نصبه بفعل مقدر يفسره الفعل ، نحو « الله اعلم حيث يجعل رسالته » فحيث هنا مفعول به
نصب بفعل مقدر بدل عليه أعلم . ومنه قوله : * وَأَضْرِبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا *
وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اه ﴿ خاتمة ﴾ فى تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر . قال فى شرح الكافية وجملة القول فى ذلك أن أفعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب او بغض عدى باللام الى ماهو مفعول فى المعنى وبالى الى ماهو فاعل فى المعنى ، نحو المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه ... ى علم عدى بالباء نحو زيد أعرف ... ى به ، وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار ، وان كان من متعد بحر... عدى به لا بغيره ، نحو هو أزهد فى الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد ... لخنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل ، نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله ، وما أعرفه ... وأقطعه للموائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا ، وأسرعه الى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى اعلم

﴿ النعت ﴾

(يَتْبَعُ فِى الْإِعْرَابِ الْاَسْمَاءَ الْأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ

لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها و يجوز نصبه للباقى وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى « هو أهدى سبيلا » وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا فى المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجىء حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اه وفى التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك . قال الشمنى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذنى الفرس كما فى القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدمامينى بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل والذى ينبغى عندى أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه) عبارته ذكر جميع هذا التفصيل فى أفعل التعجب فى بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النعت ﴾

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله فى الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا

وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ) وتسمى لأجل ذلك التوابع . فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض. ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل فى ذلك. الثانى فى قوله الأول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة

وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ماذكر وردا أيضا يا يزيد الفاضل و ياسعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب أن المراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا ﴿ فائدة ﴾ الجوار يختص بالجر و بالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى. وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرءوس لا للمسح بل ليغيبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف و يلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرءوس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الأرجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فتكون الأرجل معطوفة على الرءوس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدماميني أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وان حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب مايقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر و يلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ماهى له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه المخرج لخبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه مابعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لأنه ناظر الى المعنى (قوله ان التوكيد) أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الأصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم ا[illegible] مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجلا يأكل قال البعض لأن المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه [illegible] بنحو زيدا لم أضرب. وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخ[illegible] لى « وقل لهم فى أنفسهم قو[illegible] جعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿ فائدة ﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو « ذلك حشر علينا يسير » ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضرب بكر يزيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو « ان امرؤ هلك ليس له ولد » ومعمول عامل الموصوف نحو « سبحان الله عما يصفون عالم الغيب » والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو « أفى الله شك فاطر السموات والارض » والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو « بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب » والاعتراض نحو

على الموصوف اذا كان لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو. ومنه قوله :

٦٠٥ وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً * أَبَى ذَاكَ عَمِّى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها . الثالث اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه . الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع. قال فى التسهيل: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق أى فيقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه اخوك وزيد . الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل

«وانه لقسم لو تعلمون عظيم» والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد «ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن» وبين المعطوف والمعطوف عليه «وامسحوا برءوسكم» فصل به الأيدى والأرجل على قراءة نصب الأرجل وبين البدل والمبدل منه «قم الليل الا قليلا نصفه» بخلاف الأجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع. واعترض الأخير باستثناء الشعرى فى قوله تعالى «وأنه هو رب الشعرى» وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه الأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بأنه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل و بالقليل منها الليالى الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والتى قام الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ. وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به لحقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لأحد بل أزيلها قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والأحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لأن مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة و بهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل و زيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اه و يظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده

(٦٠٥) هو من الطويل وصدره : * ولست مقرا الرجال ظلامة * وذاك اشارة الى ما ذكر من الظلامة. وعمى فاعل أبى أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة. والشاهد فى الأكرمان فانه صفة للعم والخال فقدمهما على أحد الموصوفين. ونحوه قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم في الكافية النعت كما هنا. وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فَالنَّعْتُ) في عرف النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ) أي مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أي بوسم المتبوع أي علامته (أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ أُعْتُلِقْ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، ومتم ما سبق مخرج للبدل والنسق، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في اتمام ما سبق، لأن الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله، الا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها، أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود، أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواها لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (فَلْيُمْطَ) النعت مطلقا

الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه اليد العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسق وذلك تقدير مع الكل (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أي فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ما سبق) أي المقصود منه أصالة اتمام متبوعه أي ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر. وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجلة مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أي بافهام وسمه. ويطلق بالمعنى المصدري وهو الوسم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا. ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعني زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكا تبه عليه الدماميني، ثم نقل عن ابن الحباز أن النعت يجيء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاءه قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف. وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة ترفعة معناه نحو « يحكم بها النبيون الذين

(فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا) أي الذي (لِمَا تَلَا) وهو النعوت (كَأَمْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) وبقوم كرماء آبؤهم، وبالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماء آبؤهم. ﴿تنبيهات﴾ : الأول ماذكر من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى « فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان » وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله :

٦٠٦ أَبِيتُ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ * مِنَ ٱلرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

٦٠٧ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى ٱللَّئِيمِ يَسُبُّنِي * فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي

أسلموا» أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما في لما تلا سهو والواو بمعنى أو لأن الثابت للتالي أحدهما . وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها. ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية. وقول البعض البيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طري (قوله مؤول) أي بجعل التابع بدلا فالأوليان أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من السم. ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أي هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أي لعدم تعين شيء من الأفراد فيها (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما

﴿شواهد النعت﴾

(٦٠٦) قاله النابغة الذبياني وتمامه :

* مِنَ ٱلرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا ٱلسُّمُّ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل. ساورتني أي واثبتني. والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها. والرقش بضم الراء وسكون القاف وفي آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقط سواد وبياض. ومن للتبعيض. والسم مثلثة السين معناه. وفي أنيابها جره ونافع بالنون أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد للسم، وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة. قال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كان الوصف خاصا لا يوصف به الا ذلك الموصوف. ومنع ذلك البصريون الا ما روي عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خبر ثان .

(٦٠٧) قاله رجل من بني سلول من الكامل. الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق. واللئيم الدني الأصل الشحيح النفس. والشاهد في يسبني فانها جملة وقعت صفة للئيم مع انه معرف بأل، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التنكير فجاز نعته حينئذ بالنكرة على انها يجوز أن يكون حالا. ويروى الشطر الثاني هكذا: فمضيت ثمت قلت لا يعنيني. أي لا يقصدني من عنى عنيا اذا قصد .

أن يبقى صفة لا حالا، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾ وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا . الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو رجل فصيح وغلام يافع: وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم. وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف وهو الصحيح. وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فان كان جاريا على الذي هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول مررت برجلين حسنا وجوههما وان كان جاريا على ما هو لشيء من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها، وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أبا، وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها، وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها. ﴿تنبيهات﴾ : الأول يجوز في الوصف المسند الى السببي المجموع الافراد

يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا لصورة النعت ورد بمن أنه ليس المعنى أنه يمر عليه في حال السلب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالأخص) أي الأقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع [illegible] قد أشار في هذا الرد في باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أي أقل تعريفا (قوله ينعت الأعم بالأخص) قال البعض أي فقط و[illegible] إذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما أيا ولا يجيز ان الوصف به [illegible] في كون ما بعد فصلا أو يا [illegible] كون سوقه لتأييد ما رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم الاشارة [illegible] لا يوصف الا بما فيه أل اجماعا وأما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة المشار اليها إذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقة [illegible] الجواز به للموصول لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ولأن الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم [illegible] نعتا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه والأول مبني على ما عليه [illegible] محققو [illegible] كون النعت مشتقا أو مؤولا به . والثاني مبني على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين [illegible] الصحيح (قوله الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت [illegible] الأصل (قوله وطابقه في [illegible] أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن المراد بالمطابقة [illegible] أشياء كل منها مسيج [illegible] رمة من أعشارها قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من النازلة شيء [illegible] وصفه بالجمع. وقيل أصال في مثل ذلك واحد لا يجمع لذا في المطلبين (قوله على ما هو الخ) أي على نحو هو أي النعت أي معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض متعلق سببيه (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث. وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره

والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المتعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له، فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه . الثالث أنهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث، فيقال مررت برجل كريمين أبواه، وجاءنى رجل حسنون غلمانه . الرابع ما ذكر من مطابقة النعت للمتعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من اه (وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشِبْهِهِ) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كَذَا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وَذِى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالْمُنْتَسِبْ) تقول مررت بزيد هذا، وذى المال، وذو قام، والقريشى، ومعناها الحاضر وصاحب

على الافراد والتكثير وسكت عن التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال. واختلف فى الأفصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة. وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدمامينى وانما يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه اذا صح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا الشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى (فائدة) يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل و يجب قائمين لا قاعدا أبواه على اعمال الثانى للزوم ما ذكر فى الأوائل أفاده فى المغنى (قوله فدعا عامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل وتكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى السببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعتها لمجازية التأنيث و به صرح بعضهم مع (قوله بأن لا يمنع منها مانع) كأن يكون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث أو أحدهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمذكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وأن يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل و يمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شىء وبالمهملة المعتاد للأشياء الخبيرة بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة [illegible] الأول من المصدر للدلالة على شىء منسوب للمصدر كمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح و مبرى مأخوذ من البرى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للبرى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا الباب لا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب نقل ابن حنى عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى

المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش (وَنَحْنُ بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط: شرط فى المنعوت وهو أن يكون (مُنَكَّرًا) إما لفظا ومعنى نحو « واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله » أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل الجنسية كقوله :

• وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وشرطان فى الجملة: أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله :

٦٠٨ كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا • عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ النَّارَ مُطْنِفُ

أى أخطأ نارها، فأل بدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فَأَعْطَيْتُ مَا أَعْطَيْتُهُ [illegible] خبرية أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل

نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما يجرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لأنها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصريح. وأما أنا فابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فتأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب والرضى لا تكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بما رده الرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدإ فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان: الأول عن سيبويه. والثانى عن الأخفش. تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها القوس. والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس. والعوازب بعين مهملة و بعد الألف زاى جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى. ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنطف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لأن النحل اذا ناء عن محل عظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال فى المفهوم

---

(٦٠٨) قاله الشنفرى عمرو بن براق من الطويل. وحفيف النبل بالحاء المهملة دوى ذهابه. ومن فوق عجسها حال من النبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين. وعوازب نحل خبر كأن جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى لا تروح، والشاهد فى أخطأ النار فان الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد الى الموصوف تقديره أخطأ غارها. ومطنف فاعل أخطأ. والنار مفعوله والجملة صفة لنحل. وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل.

أضربه أو لا تهنه، ولا بعبد بتكه قاصداً إنشاء البيع (وَإِنْ أَنْتَ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فَالْقَوْلُ أَضْرِبْ تُصِبْ) كقوله :

٦٠٩ * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هـذا الكلام . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . الثانى فهم من قوله : * فأعطيت ما أعطيته خبرا *

أنها لاتقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَنَسَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقه أن لاينعت به لجموده ، ولكنهم قصدوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْأَفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لايطرد كما لايطرد، وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا . الثانى أطلق المصدر

تفصيل (قوله جاءوا بمذق الخ) قبله : * حتى إذا جن الظلام واختلط * وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء، والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاءنى رجل أبو مزيد، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع (قوله لاتقترن بالواو) خلافا للزمخشرى كما فى الدمامينى (قوله تنبيها على ذلك) أى ماذكر من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لايثنى ولايجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شىء واحد فذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه فى باب الحال فى أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف. وقد يقال ان كلا ذكر فى كل من الموضعين ماهو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور، وبمعنى المفعول قليلا كما فى رضا قاله الدمامينى. ﴿ فائدة ﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ماشئت من رجل لان ما مصدرية، ومثله قوله تعالى * فى أى سورة ماشاء ركبك * وارتضى فى المغنى أن ماشرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما فى الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها فى متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة شاء واما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ماشاء تركيبك ركبك عليها وفى متعلقة بعدلك لابركبك لأن الجواب لايعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لايطرد) أى بل يقتصر على ماسمع منه ولما لم يستقدر هذا التنبيه أن المسموع منه سبعى أتى بالتنبيه الثانى لافادة ذلك. ولى فى المقام تحت وهو أنهم كما حكموا بالاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى

---

(٦٠٩) عزى إلى العجاج ولم يثبت. وقبله * حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ * ويروى حتى اذا كان الظلام يختلط يصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى ان لونه فى العشية يشبه لون الذئب. والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء. والشاهد فى هل رأيت الذئب قط، وذلك لانها جملة انشائية، وظاهرها انها صفة لقوله مذق، وليس كذلك، اذ لا توصف النكرة بالجمل الانشائية، فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط

وهو مقيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كزاد ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بندوره (وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذَا ائْتَلَفْ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد. قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان . (تنبيهات): الأول قيل يندرج فى غير الواحد ماهو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

٦١٠ فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ * كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى. اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا. والمراد بغير الواحد مادل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاءنى زيد العاقل وعمرو الكريم. وما أجيب به من أن المراد بالتفريق مايشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الآتى يقال عاطفا فى الجملة وأيضا على مافسر به الدمامينى يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا، وثانيا نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد نظر لأن المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شىء من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب فى الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى [illegible] للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده الدمامينى. وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتى بحرفين ساكن [illegible] يجوز العطف بغير الواو، حكى سيبويه مررت [illegible] راكب فذاهب و برجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل بالغ رتبة [illegible] ثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق، نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا للتغليب وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه، وأما كونه جنسا لا وصفا لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة مايأتى (قوله قيل يندرج الخ) اد بغير الواحد كما مر مادل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى

---

(٦١٠) قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل. يقال وافى فلان اذا أتى. والباء تتعلق به. ومنا فى محل الجر صفة لجمع. و لاسد جمع أسد. والغاب جمع غابة وهى الأجمة. والشاهد فى مردان جمع أمرد وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت. قاله ابن مالك. ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لانه قال: يفرق نعت غير الواحد بالعطف اذا اختلفت

وفيه نظر . الثانى قال فى الارتشاف: والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع . الثالث قال فى التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ) عاملين (وَحِيدَىْ مَعْنًى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) أى أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأبو عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين. وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المعمولين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين ، فان اختلف العاملان فى المعنى والعمل أو فى أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدإ، أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أوالفاضلين، ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أوالكريمين، ونحو هذا مؤلم زيدوموجع عمرا الظريفان أوالظريفين. ولا يجوز الاتباع فى ذلك لأن العمل الواحد لايمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما

على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقدمر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع مايأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان مايأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع المنعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين و برجل وامرأتين صالحين و برجل وأفراس سابقين و بمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق. قال الدمامينى تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه مااذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو جاءنى زيد وجاء عمرو العاقلان وكنانى أمثلة الشارح، والثانى كبقية أمثلته فعلم مافى كلام البعض من المؤاخذة، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاءنى زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو أن لايكون أحد المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاءنى زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لايكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان. وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا المثال . وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لاينهض وجيها لزيادة الشرط الخامس، ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه. وفى الرضى منعه أيضا وعلله بأنه لايجوز أن تخلط من تعلم بمن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بت زيدا الجبة و بستك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار و بالأخرى الانشاء، ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكررت بزيد و بعمرو الكاتبين. قال فى المنع قال أبو حيان: ومقتضى مذهب سيبويه أنه لايجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين، والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين، أومعنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين، والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع مابعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثنا (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز إفراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لامطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر. قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته

والمنعوت هنا ليس مثنى ولا مجموعا، بل هو اسم مفرد وهو يجمع، فلا يطلق عليه انه غير الواحد، بل هو اسم مفرد وان كان مدلوله كثيرا، وبذلك صحت تثنيته فى قوله تعالى « يوم التقى الجمعان »

أن يستقل. (تنبيهان) الأول إذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور الأولى أن يختلف العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان، وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أما كنه من غير اشكال الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب فى هذه القطع قطعا الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع فى هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع، والنقل عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان، ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لأن كلا منهما خاصم وخاصم، والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لايجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل كشرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال ولو أتبع منصوبهما مرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

٦١١ قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا ✽ الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

اذا كان المنعوت متسببا لم يقدر أعنى بل أذكر اه والبحث فيه مجال فتأمل. (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما يتلازمان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى. قال الاسقاطى وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما فى الشاطبى مايفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الآتية فى كلام الشارح الجواز الآن نفرق بين هذه والصورة الثانية بأن فى الصورة الثانية مايرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف أعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها. وقد يقال لاضرر فيه اذ لايترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أما كنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما فى الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثانى والثانى للأول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو غير فصلهما منها كما سيق مثل ذلك فى الحال. اه ولا يخفى أن غاية مايفيده هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فان كان مراده الأولوية فذاك ولا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لايجوز الخ) وجه التعريض أن هذا الدليل لايبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال انما يجوز لملاحظة المعنى فى الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم. وقد نبه الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهى المصالحة. والأفعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى. والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة. والشاهد فى الأفعوان فانه

(٦١١) اختلف فى قائله: فقيل أبو حيان الفقعسى. وقيل مساور العبسى. وقيل العجاج. وقيل الديرى. وقال الصاغانى عبد بنى عبس من قصيدة مرجزة. والشاهد فى رفع الحيات ونصب القدما، ثم نصب الافعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسالمة. وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله، وكذلك القدما لان كلا منهما فاعل ومفعول فى المعنى، والتقدير سالمت القدم الحيات، وسالمت الحيات القدم. وقيل أصله القدمان حذفت النون. واستدلوا به على جواز حذف نون التثنية. والقدما مرفوع لانه فاعل سالم، والحيات منصوب به، والافعوان وما بعده بدل منهما، والشجاع الحية، وكذا الشجعم. والميم فيه زائدة